مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية
العدد 54ـ السنة الرابعة عشرة ـ حزيران 2025

رئيس التحرير: **أ. د. فايق حسن جاسم**

مدير التحرير: **أ. د. ياسر علي ابراهيم**

هيـأة التحريـر

أ. د. مثنى علي المهداوي ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

أ. د. علي حسين حميد ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

أ. د. ابتسام محمد عبيد ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

أ. د. محمد منذر جلال ـ كلية القانون والعلوم السياسية ـ الجامعة العراقية

أ. د. سهاد اسماعيل خليل ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

أ. د. علي فارس حميد ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

أ. د. محسن صالح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

أ. د. نورهان الشيخ ـ جامعة القاهرة

أ. د. بشرى احمد جاسم ـ جامعة الشارقة

أ. د. عبد القادر دندن ـ قسم العلوم السياسية ـ جامعة عنابة

المـدقـق اللغـــــوي: د. باسم محمد

تدقيق اللغة الانكليزية: صفا مهدي علي

الفريق الفني: م. د . هبة علي ..... د . دموع قاسم

الاشتراك السنوي: للأفـــراد:
30000 ديناراً عراقياً
للمؤســـسات: 60000 ديناراً عراقياً
خـــارج العـــراق: 60 دولاراً

الموقع: https://hamm-journal.org/index.php/HJS
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

Print ISSN: 2227-5312
E ISSN: 3006-1253
doi: 10.61884

العنوان:
العراق - بغداد - الكرادة
Mobile: 00964 - 772 626 4466
Baghdad - Alkarradah
Website:https://hamm-journal.org/index.php/HJS

مجلة حمورابي للدراسات

مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية على مستوى العراق والمنطقة والعالم وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، وتخضع البحوث والدراسات المنشورة فيها لشروط البحث العلمي الأكاديمي وللتقويم العلمي من خبراء معتمدين، ونهج المجلة الرصانة العلمية فيما تنشره، اذ تلزم الباحثين الراغبين في النشر، أن لا تكون البحوث والدراسات المقدمة اليها، قد سبق تقديمها الى أية جهة، ويتحمل الباحث مسؤولية ذلك.

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المؤسسة: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

print ISSN: 2227- 5312

E ISSN: 30061253-

doi: 10.61884

(https://hamm-journal.org/index.php/HJS)

شروط النشر:

كجزء من عملية تقديم طلب النشر، على المؤلفين التأكد من كون طلباتهم مستوفية لجميع الفقرات الآتية، وعليه، فقد تُرد الطلبات التي لا تلبي تلك الضوابط.

• يجب تقديم البحث للموقع الإلكتروني الرسمي للمجلة، ولن يتم قبول أي بحث مقدم عبر أي وسيلة أخرى.

• يجب أن تكون البحوث المقدمة مكتوبة ببرنامج MS Word، ولن تقبل البحوث المطبوعة على الأجهزة اللوحية، نوع الخط (SAKKAL MAJALLA) حجم 14 ، وتباعد مفرد بين السطور، وتكون العناوين الرئيسية بحجم 16 Bold. كما يجب أن تكون الاقتباسات من النصوص بحجم الخط 12 وأن تكون بمسافة بادئة 0.5 سم على الأقل على الهامش الأيمن والأيسر. تطبع البحوث بحواشي Roman.

• أن تكون البحوث المقدمة للمجلة مكتوبة باللغة العربية أو اللغة الإنكليزية، على أن لا يتجاوز عدد كلمات البحث 5000 كلمة.

• الصفحة التي تلي العنوان تتضمن ملخص البحث باللغتين العربية والإنكليزية بما لا يزيد عن 80 كلمة، مع ذكر خمس كلمات مفتاحية كحد أقصى.

• توثيق مصادر البحث يجب أن يكون وفق منهجية شيكاغو من خلال أسلوب

الملاحظات والببليوغرافي (قوائم المراجع)، عن طريق كتابة الملاحظة (حاشية سفلية أو تعليق ختامي) في أسفل الصفحة والتي تضم بيان جميع المعلومات الخاصة بالمصدر، ومن ثم ترقيمها بالتتابع في كل صفحة ضمن الهامش، وحجم (12) نوع (Sakkal Majalla) للمصادر العربية، و (Times new Roman) للمصادر الانكليزية، وللمزيد من التفاصيل حول هذه الطريقة اضغط هنا لتحميل منهجية شيكاغو .
https://hamm-journal.org/index.php/HJS/libraryFiles/downloadPublic/2

• تتضمن البحوث المقدمة للنشر (اسم الباحث والايميل وتخصص الباحث ومكان عمله) باللغتين العربية والانكليزية

• إن نص المؤلَّف مقيد بالمتطلبات النمطية والأسلوبية الواردة في ارشادات المؤلّف, الموجود في النص التعريفي بالمجلة ضمن هذا الموقع

• عند استلام البحث ستقوم المجلة بإخطار الباحث باستلام بحثه في غضون 5 أيام عمل.

• سيتم إخطار الباحث بقبول أو رفض بحثه خلال فترة تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر وسيتم إخطار الباحث المقبول بحثه للنشر بموعد نشر بحثه، ويزود بخطاب القبول .

• احالة البحث للاستلال الالكتروني والزام الباحث بنتائج الاستلال الالكتروني

أجور النشر:

• أجور النشر في المجلة من خارج العراق ($100) دولار امريكي ، ومن داخل العراق (125,000) الف دينار عراقي، وتتضمن (تكاليف النشر، كشف الإستلال، المُحكمين العلميين

والتدقيق اللغوي)، ويتم أرسالها عن طريق بطاقة الدفع الألكتروني (فيزا)، عبر الماستر كارد على الحساب (4802731630) للمزيد من المعلومات الاتصال على رقم هاتف المجلة (07726264466) .

• عدم الامتثال للشروط والأحكام سيؤدي إلى تأخير أو عدم نشر البحوث.

• تترجم المصادر في نهاية البحث الى اللغة الانكليزية فضلاً عن قائمة المصادر باللغة العربية.

• اضغط الرابط لتحميل التعهد الخطي

https://hamm-journal.org/index.php/HJS/libraryFiles/downloadPublic/3

المحتويات

بحوث حمورابي:

١- شرط السلام لبناء الإنسان العربي في مرحلة ما بعد الصراع (العراق إنموذجا) ..... أ.م. د. نغم نذير شكر ٢٢-٧

٢- التقسيم الرباعي للسلطات في النظام السياسي الإيراني بموجب الدستور النافذ ..... أ.م.د على دريول محمد الجبوري ٤٦-٢٣

٣- تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي "دراسة اجتماعية مسحية" أ.د عباس علي شلال ..... و أ.م.د مصطفى سوادي جاسم ..... و د. حسن هاشم حمود ٧٠-٤٧

٤- إستراتيجية القوة الذكية الهندية وانعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي ..... أ.م.د. مروان سالم علي ١٢٢-٧١

٥- نقد نظرية صدام الحضارات في الفكر السياسي العربي : إدوارد سعيد إنموذجاً ..... أ.م.د. عبدالسلام شهيد عجمي العيسى ١٥٢-١٢٣

٦- سياسة الاعتراف عند مايكل والزر ونانسي فرازر .... م.م باقر صادق جعفر ..... أ.م. د منى حمدي حكمت ١٧٢-١٥٣

٧- طريق التنمية والمشاريع المنافسة (الأقليمية والدولية): قراءة إستراتيجية ..... م. د أحمد عبد الجبار عبد الله ١٩٤-١٧٣

شرط السلام لبناء الإنسان العربي في مرحلة ما بعد الصراع (العراق إنموذجا)

أ.م. د. نغم نذير شكر

قسم السياسات العامة

nagham.nather@cis.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i54.599

ملخص :

مشروع بناء الدولة – الأمة هو عملية تستهدف بناء مجتمع مستقر بالدرجة الأساسية يؤدي فيه الانسجام الاجتماعي دوراً محورياً في هذا الاستقرار، بيد أن هذا الانسجام المجتمعي يختلف مركزه وموقعه من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر استناداً إلى فلسفة مشروع بناء الدولة، فحين يكون بناء الدولة هدفاً سياسياً بالدرجة الأساسية، ويعني إن التجانس الاجتماعي والثقافي يكون هدفاً عرضياً تطلبه المرحلة ويفرضه واقع كثير الاستقرار السياسي، حين سعى الساسة من أجل الاحتفاظ بالسلطة وتقوية مراكز نفوذهم إلى إقامة نظام سياسي يحقق لهم مبتغاهم ويرسخ سلطتهم ويضعف سلطة خصومهم وما يتطلبه ذلك من وجود قاعدة اجتماعية داعمة لمركزة السلطة فيصبح التجانس، وهي غاية يسعى اليها الساسة لاستمرار نفوذهم وسلطتهم.

الكلمات المفتاحية: السلام، بناء الإنسان، الصراع

The condition of peace to build the Arab person in the post-conflict stage (Iraq as a model)

Nagham Natheer Shukur

Department of Public Policy Department

ABSTRACT:

The project of building the nation-state is a process that aims to build a stable society in which social harmony plays a pivotal role in this stability. However ,the position and location of this societal harmony differ from one state to another and from one society to another based on the philosophy of the project of building the state .When building the state is a political goal in the first place ,this means that social and cultural homogeneity is an incidental goal required by the stage and imposed by a reality of great political stability ,when politicians seek to maintain power and strengthen their centers of influence to establish a political system that

achieves their goals ,consolidates their authority ,and weakens the authority of their opponents ,and what this requires in terms of a social base supporting the centralization of power ,so homogeneity becomes ,in this case, an end sought by politicians to continue their influence and authority.

KEYWORDS :peace ,human development ,conflict

المقدمة:

مفهوم المشاركة السياسية تعني هنا حق المواطن في أن يؤدي دورا معيناً في عملية صنع القرارات السياسية وفي أضيق معانيها تعني حقه في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني عند (صموئيل هنتغتون وجون نيلسون) (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا منظما أم عفويا ومتواصلا أم مقتطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعالا)، كما إنها شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يمكّن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت مساندة له أو معارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات هذا النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات، كما أن المشاركة السياسية تعني « أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الأمور ظهور التنفيذ النيابي ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكننا دراسة المجتمع العراقي بشكل واقعي يتناول حقيقته عن قرب؟

هناك تياران نظريان في الغرب، التيار الأول يقول: إن مجتمعات الشرق ومنها مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات تقليدية مقسمة إلى طوائف وعشائر وجماعات منغلقة لا قبل لها بالعيش في مجتمع حديث، أو الانتماء إلى كل أكبر هو الأمة، وهناك تيار نظري آخر يقول إن المجتمع العراقي، أو مجتمعات الشرق عموما تطورت إلى نمط حديث، فهم أمم بالمعنى العلمي، ذات طبقات حديثة تتفاعل في إطار الدولة القومية الحديثة، فهاتان النظريتان تقولان: إما إن المجتمع تقليدي يعتمد على معايير النسب وأيديولوجيا القرابة أو المكانة الدينية والتعصب والانغلاق الطائفي، أو أنه حديث يعتمد على التعليم الحديث والانتاج والثروة والعلم وما إلى ذلك، والحقيقة إن النظريتين صحيحتان، أو إن النظريتين خاطئتان في الوقت ذاته، والسبب بسيط جدا، إذا جعلنا المجتمع التقليدي هو النقطة (ا) والمجتمع الحديث هو النقطة (ب)، فان المجتمع العراقي (ومجتمعات أخرى كثيرة)، ينتقل من (ا) إلى (ب) منذ إصلاحات مدحت باشا في سبعينات القرن التاسع عشر.

أولا: تعزيز الوعي الفكري و انعكاسه على السلم المجتمعي

يقوم التسامح والتعايش مع الآخرين على ضرورة الاستفادة والتفاعل مع الآخر المختلف دينياً وثقافياً وعرقياً ولغوياً، عن طريق تبني الصحيح من أقواله وتصحيح الخاطئ والتماس الأعذار له، هذا يعني ضمنياً الإقرار بضرورة الالتزام بالتسامح في شكله الديني والثقافي والعرقي واللغوي، بل إنه في هذه الحالة يمارس قولاً وفعلاً، بحيث لا يكون الاختلاف الثقافي والتمايز الديني والتباعد التاريخي والمجالي، حاجزاً أمام التواصل والاندماج والتفاعل، بل لأكثر من ذلك، طلب التماس الأعذار لهذا الغير إذا كان مخطئاً، و مؤكداً إن الحقيقة تراكمية موزعة بين الناس.[١]

عندما نرجع إلى الماضي، يجدر بنا أن نذكر تجربة(ابن باديس) (١٨٨٩-١٩٤٠) الذي استهل نشاطه الإصلاحي كمثقف ومصلح في سياق حركة النهضة العربية الأولى التي شملت ربوع العالم العربي والإسلامي، نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كما أنه خاض تجربته الإصلاحية من أجل إعادة المجتمع الجزائري إلى تأريخيه الخاص الذي يتواصل مع قيم العدالة والتسامح والتعايش الديني، إذ أن هناك حالة مـــن التلازم في فكر (ابن باديس) وتجربته بين التسامح والنزعة الإنسانية، فهو توجه دائماً نحو توسيع الفكر و رحابة الصدر والرضا بقبول الآخر والعيش المشترك معه، فنزعته الإنسانية لا يستمدها من الإسلام فحسب، بقدر ما أنه يجد في كل التجارب الكبرى التي حققتها الأمم الأخرى تراثاً إنسانياً مشتركاً ما دام تمخض عنها ما ينفع الناس ويساعد الأمم والمجتمعات على العبور إلى مصاف أخرى من التقدم والتطور، على ما فعلت الثورات الكبرى في أوروبا وأمريكا.[٢]

وما النزعة الإنسانية إلا حركة فلسفية وأدبية راجت في إيطاليا في النصف الثاني من القرن الرابع عشر وامتدت منها إلى بقية بلدان أوروبا الغربية، وكانت من أهم عوامل إرساء العلم والثقافة المحدثين، والإنسانية هي كل دعوة موضعها الإنسان، توكد فيه كرامته وتجعله مقاس كل قيمة، وقد طرحت النزعة الإنسانية عدة مبادئ من أبرزها:

١. إعطاء صورة إيجابية للإنسان بعده أرقى الكائنات الحية.
٢. الاهتمام بمختلف العلوم والآداب والفنون.
٣. الأخذ بالأساليب الحديثة في التربية والتعليم. [٣]

(١) عبد الصمد زهور، في تقرير مابين التسامح والمجتمع التراثي الإسلامي من اتصال، (مجلة المستقبل العربي، السنة (٤١). العدد (٤٧٢)، حزيران،٢٠١٨)، ص ٤٧.

(٢) نور الدين ثنيو، التسامح والتعايش الديني في تجربة ابن باديس الاصلاحية، (مجلة المستقبل العربي، السنة (٤٢)، العدد (٤٩٢)، شباط ٢٠٢٠)، ص ١٢٠ و ص١٣٤.

(٣) عبير سهام مهدي، النزعة الانسانية في الفكر السياسي العربي الحديث : عصري النهضة والتنوير انموذجاً،(مجلة دراسات سياسية واستراتيجية بيت الحكمة، العدد (٣٢) حزيران ٢٠١٦)، ص ٩٦.

في هذا المضمار ينبغي الإشارة إلى أن الدولة الحديثة غالباً ما نشأت في إقليم لم يمثل وحدة جغرافية – سياسية وكان تأسيس الدولة الحديثة قطعاً لعلاقات أقاليم دولتها مع أقاليم مجاورة لها كانت تشكل معها وحدة جغرافية وديموغرافية، فأصبحت هذه الأقاليم خارج الحدود السياسية ونشأ عنها قضايا الخلاف الحدودية، فلا تكاد أي دولة عربية تخلو من هذا النزاع مع دولة عربية مجاورة أو أكثر لها، ونضيف هنا أن غسان سلامة يؤكد هذه الفكرة بقوله: (الحدود لم تكن اعتباطية مئة في المئة، ولا كان جمع أكثر من قبيلة أو شعب أو طائفة في دولة واحدة نتيجة مطلقة لنزوات موظف في وزارة المستعمرات، كان الأمر أكثر تعقيداً إذ اختلفت المعايير من دولة كبرى إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى).[١]

ومن أسس التسامح قبول واحترام حقوق الآخرين السياسية والاجتماعية ويتحقق ذلك من خلال إعطاء حقوق متساوية للجميع كبشر يعيشون في دولة واحدة بغض النظر عن معتقداتهم وديانتهم المختلفة ويعد التسامح السياسي كنوع أساسي من أنواع التسامح والذي يتم التعبير عنه في إطار الحقوق والوجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة تشمل بنطاقها حتى الحرية الدينية، ويرجع ذلك إلى أن التسامح بمفهومه العامل لا يعد مجرد قضية أخلاقية بل قضية سياسية أيضاً، حيث يتحدد على أساسها موقف السلطة من الأفعال والممارسات والمعتقدات الفردية والجماعية.[٢]

إن أكثر ما يحتاجه العراق لتحقيق مفهوم التعايش السلمي اتباع ما يأتي:

١. العمل على إيجاد بيئة سياسية ملائمة تسعى إلى احتضان الجميع وتبني الأفكار الهادفة إلى بناء الوطن بعيدة عن النزاعات والخلافات السياسية والمحاصصة وترسيخ قيم الديمقراطية واحترام التعددية في إدارة شؤون البلاد وجعل مصلحة الوطن في مقدمة الأولويات لتحقيق الصالح العام.
٢. أن يكون للمؤسسات الثقافية والمثقف العراقي الدور الريادي في تعزيز ثقافة التعايش السلمي المبنية أصلاً على الحوار بين المكونات وعقد الندوات وجلسات الحوار لخلق حالة ثقافية إيجابية لتقبل الآخر وأن يكون للنتاج الأدبي من شعر ورواية ومسرح دوراً

(١) عزمي بشارة الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد الصفحات ٨٢٢. نقلاً عن : هدى رزق، اسئلة تولد اخرى عن كتاب عزمي بشارة، (في مجلة سياسات عربية، العدد(٣٤)، ايلول ٢٠١٨)، ص ١٢٦.

(٢)( ) سعد حميد السعدي، دور المؤسسات التعليمية في تعزيز قيم التسامح والتعايش المجتمعي،(مجلة ابحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العددان (٢-٤) ، السنة الاولى، ٢٠١٩)، ص ٢٤٠.

في خدمة الواقع والتركيز على التعايش السلمي ونبذ العنف.[١]

وهذا ما يدفعنا لتصوير الواقع العراقي، إذ إن مشكلة النخبة المثقفة لم تكن محظوظة منذ تأسيس الدولة العراقية، فصاحب القرار تمكن من ابعاد النخبة المثقفة من الوظيفة المهمة لها وهي نقد صاحب القرار، لهذا نرى أن النخبة المثقفة في المشهد العراقي لها دورين (الأول) هو: إن المثقف يقوم بدور خبير يقدم المشورة دون تدخل منه في صنع القرار أما الدور (الثاني) فهو : الانكفاء على الذات حيث يقوم بدوره في الابداع الفردي من إنتاج علمي وغيره دون التزام تجاه المجتمع، لهذا فان النخبة اليوم مأزومة لديها أزمة مع المجتمع ومع صاحب القرار، واللافت للنظر أن المثقف اليوم عندما يظهر في برنامج حواري فعدد المشاهدات والمتابعين لا يتجاوزون جزء بسيط من متابعي أبسط خطيب ديني وهذا البعد حدث بسبب أزمة النخبة المثقفة مع المجتمع ومع صاحب القرار والنخبة اليوم بحاجة للتعريف بنفسها أمام المجتمع حتى تؤثر على صاحب القرار.[٢]

باختصار ينبغي تفصيل العدالة والرعاية الاجتماعيتين بوصفهما إطاراً مفهومياً بديلاً للأطر الاقتصادية والقومية التي فشلت إلى حد كبير في اعتبار الأسباب العميقة لانعدام التماسك الاجتماعي داخل المجتمع وبذلك ظلت مفاهيم العدالة الاجتماعية وعدالة الاعتراف والرعاية مفتقرة إلى تحديد معانيها والتواضع حول تعريفاتها، مما زاد من عدد المفاهيم غير المحددة للمعنى فهي التي تهيمن على آداب التماسك الاجتماعي.[٣]

دخل العراق بعد تغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة من نظام سياسي يتكون وينمو في إطار أرضية ثقافية معينة لا بد لها من أن تتكيف مع طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي، إذ يرى البعض أن الديمقراطية لن تنتعش في الشرق الأوسط حالياً لأن الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تطلبها غير قائمة بعد، فقد أثبتت التجارب لعدد من الدول بأن لكل دولة نموذجها وشكلها من البناء الديمقراطي الذي يتوافق مـــع معطيات البنى المجتمعية

---

(١) كمال محمد صديق أمين، التعايش السلمي وحق العودة (رؤية اجتماعية ما بعد التحرير)،(مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، العدد (٣) اب ٢٠١٧)، ص ص ١١٥-١١٦.

(٢) مجموعة باحثين، دور النخبة في صناعة القرار وتغيير مدركات القادة، (مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد (٤٦)، ٢٠١٩)، ص ١٠٩.

(3) Maha Shuyb , Rethinking Education for Social Cohesion International Casp Studies, Newyork: Palgrave Macmillan,2012 ,254p:

نقلاً عن : كمال ابو شديد، اعادة التفكير في التربية من اجل التماسك الاجتماعي : دراسة حالات دولية، (المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، العدد (٢٥)، ٢٠١٤)، ص ص ١٩١-١٩٢.

القائمة (الثقافة الاقتصادية السياسية...) كما أن لكل مجتمع من عناصر الدفع التي تسهل ذلك البناء أو المعيقة له، وأن التفاعل بين هذه العناصر المختلفة هو الذي يسهم في حسم شكل ونموذج البناء الديمقراطي المتوافق من منظومة فكرية وثقافية منسجمة مع التطور الحضاري للبنية الثقافية للمجتمع[١]

وترى (ماري كالدور) محررة كتاب (cities atwar)، أن الحرب في القرن الحادي والعشرين باتت تتجاوز نماذج حروب الجيوش التقليدية والدول القومية، ففي عالم من الصراعات المنتشرة التي تدور عبر مدن مترامية الأطراف، أصبحت الحرب مجزأة وغير مستوية لتتناسب مع إعداداتها، وذلك على الرغم من أن مقاربات تحليل الدول الفاشلة والحرب الأهلية وبناء الدولة نادراً ما تعد المدينة أرض المعركة وليس البلد بأكمله، ويقدم الكتاب عدداً من دراسات الحالة فيتناول مدينة بغداد التي تعرضت للغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ وشهدت خلال فترة الاحتلال عام أحداث عنيفة ٢٠٠٦، كما تناول نماذج أخرى، حيث يكشف الكتاب عن التوزيع غير المتكافئ لانعدام الأمن في البلدان التي تعرضت للاجتياحات والحروب الأهلية، ويوضح إن القدرات الحضرية في المدن يمكن أن تغير طبيعة الحرب، وأن تستوعب العنف السياسي ضمن بيئة المدنية الحضرية بشكل متزايد، بحيث تظهر قدرة المدنية على تشكيل نوع مختلف من الذاتية الحضرية التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لمستقبل أكثر سلاماً وإنصافاً [٢]

ترى (ماري كالدور) محررة كتاب (cities atwar)، أن الحرب في القرن الحادي والعشرين باتت تتجاوز نماذج حروب الجيوش التقليدية والدول القومية، ففي عالم من الصراعات المنتشرة التي تدور عبر مدن مترامية الأطراف، أصبحت الحرب مجزأة وغير مستوية لتتناسب مع إعداداتها، وذلك على الرغم من أن مقاربات تحليل الدول الفاشلة والحرب الأهلية وبناء الدولة نادراً ما تعد المدينة أرض المعركة وليس البلد بأكمله

ولإرساء أسس التسامح والتعايش، فإن هناك أساسيات على مستوى النظام السياسي منها بحسب (علي الدين هلال) فإن إطار التحليل الذي يقترحه يتضمن ثلاثة أبعاد:

---

(١) احمد حسين والى وناهض حسن جابر، نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر، (مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٥٧)، حزيران ٢٠١٩)،ص ٤١٨-٤١٩.

(٢) Mary Kaldor and Saskia Sassen (ed), Cities at war: Global Insecurity and urban Resistance, Newyork: Columbia university press, ٢٠٢٠,p..٢٦٤

نقلاً عن: كابي الخوري، كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية (مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٩٥) السنة(٤٣)، ايار / مايو ٢٠٢٠) ص ص ١٨٧-١٨٨

أ. بعد مؤسسي

ب. بعد ثقافي

هـ. بعد اجتماعي واقتصادي

وبعكس هذا الإطار فهمنا للديمقراطية البرلمانية فهي ليست مجرد مجموعة من المؤسسات أو التنظيمات التي يمكن أن تعمل في أي إطار اجتماعي، ولكنها تتضمن ما هو أبعد من ذلك فهي تتطلب شروطاً ثقافية واجتماعية واقتصادية لنجاحها، ويقصد بالشروط الثقافية، ضرورة الاعتقاد في عدد من القيم والمثل المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية والسياسية، أما المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تشير إلى ضرورة توافر حد أدنى من التغيرات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية [١]

وعندما يكون بناء الدولة – الأمة عملية تنموية اجتماعية سياسية، فحينئذ يكون التجانس الاجتماعي والثقافي هدفاً أساسياً، إذ إنه في ظل هذه الفلسفة فإن مشروع بناء الدولة – الأمة يستهدف إقامة مجتمع (أمة) متجانس ثقافياً وموحد سياسياً واقتصادياً، وفيها يكون بناء الأمة عملية ذاتية من الداخل تستدعي أو تسمح للمجتمعات المنقسمة أن تصبح مجتمعاً موحداً، ومن ناحية أخرى يرتبط مشروع بناء الدولة الأمة بالأمن المجتمعي ارتباطاً مباشراً، فيتوقف مستوى الامن المجتمعي على درجة الانسجام الاجتماعي – الثقافي وعليه ايضاً تتوقف درجة شرعية النظام السياسي وقدرات الدولة الثلاث (قدرتها على صنع السياسات وقدرتها على تنفيذها على إلزام الأفراد بإتباعها أو تطبيقها)[٢]

ومن أجل نجاح رسالة الثقافة السامية في تلاحم الشعوب والعمل على تطبيق الفجوة الثقافية بينها، لابد أن يكون لكل دولة إستراتيجية معلنه ومرسومة للسياسة الثقافية، يلتزم بتطبيقها الملحق الثقافي لكل سفارة في العالم، ويعمل على تأصيل التفاعل الجاد والصادق مع الجاليات الوطنية والأجنبية في الخارج وذلك عن طريق جدول ثابت ومعلوم بالمحاضرات والندوات والحوارات التثقيفية والاحتفال بالمناسبات الوطنية والقومية والدينية لزيادة وتوثيق الروابط بين الأفراد، مع الدعوات المفتوحة لحضور العروض المسرحية والسينمائية ومعارض الفن التشكيلي والأمسيات الشعرية والنقدية، وطبع النشرات والدوريات وتوزيعها على

(١) خيري عبد الرزاق، الاستقرار السياسي في العراق محدداته سبل تحقيقية، (مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد (٥٦)، كانون الثاني – شباط اذار،٢٠١٩)،ص ١١١.

(٢) وليد سالم محمد، الدولة- الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، (مجلة دراسات دولية، العدد (٨٢)، المجلد (١٩)، تموز ٢٠٢٠)، ص ٦٦.

مختلف الجاليات للتعريف بكل تطور يحدث على الساحة[١]

ومما تقدم يمكن القول: إن بناء الدولة وبناء الأمة يوثر كل منهما في فعل الآخر، ففي اللحظة التي تعمل الدولة على بناء الأمة فإن الأخيرة تنزع إلى أخذ الدولة وضمها إلى ذاتها في مواجهة البنية المحيطة بها وجعلها خاصة بها، وهو فعل يؤشر تزامناً يتضمن توافقاً هيكلياً بين الاثنين أو نمط خاصاً من العلاقات بين الاثنين، وذلك لوجود علاقة تكاملية بين بناء الدولة وبناء الأمة فكل منهما يعزز ذاته من خلال تعزيز الآخر، ففي اللحظة التي يتم فيها تكوين الدولة تدخل الأمة في مرحلة البناء، وأثناء هذه العملية تقوم الدولة بإكساب الأمة خصائصها الثقافية حتى تغدو الأمة صورة عن الدولة من حيث التنظيم والتماسك الداخلي، ومن جانبها تعمل الأمة على إكساب الدولة خصائصها الثقافية بما فيها من لغة ورموز وهوية حتى يصبح من المتعذر تمييز الدولة عنها، بيد إن كل هذا يتوقف على نوع ودرجة الإندماج بين الهويات الثقافية المكونة للمجتمع [٢].

ثانيا: تفعيل الثقافة السياسية المشاركة

تجدر الإشارة، بأن واقع الشرق الأوسط يتجسد في أمرين، الأول: إن الإقليم مقسم بين هؤلاء الذين يريدون السلام والاستقرار، اللذان هما شرطان للتنمية، وأولئك الذين يعارضون السلام والاستقرار بسبب التاريخ أو الدين أو عدم الرغبة، أو لوجود مصالح خاصة تعيق التنمية، أما الأمر الآخر، فهو أن هناك حرباً صريحة أو ضمنيه تجري بين الطرفين، فإن الحل الأساسي في الشرق الأوسط هو تشجيع الدول على الوصول إلى السلام بالاعتماد على نفسها، ومنع القوى الراديكالية من إفساد هذا الجهد،و يُعد ذلك عملاً من أعمال القوة عندما يُنفذ بطريقة تجعلها تتجاوز مجرد استخدام القوة العسكرية. [٣]

ويعكس الأمن الوطني للدول مجموعة أبعاد يأتي في مقدمتها – البعد العسكري الذي يعد من اكثر أبعاد الأمن الوطني فاعليه وتأثير ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بأبعاد أخرى، ارتباطاً وثيقاً، فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه

(١) الهام حمدان، الشباب والثقافة... تحديات العولمة والهوية، (مجلة السياسة الدولية، العدد(٢١١)، المجلد(٥٢) يناير ٢٠١٨)،ص٧٣.

(٢) وليد سالم محمد، الدولة- الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر،(مصدر سبق ذكره)، ص ٦٦.

(٣) اسعد طارش عبد الرضا، المؤسسة العسكرية العراقية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية مجلة قضايا سياسية، (كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العدد (٥٠) تشرين الاول، كانون الاول ٢٠١٧)، ص ص ٣٤٦-٣٤٧.

الأبعاد تزيد من فاعلية القوة العسكرية للدول، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة وضعف القدرة الاقتصادية يجد من امكانية بناء قوة مسلحة كبيرة كذلك تسليحها بأسلحة متطورة والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي إلى ضعف دور هذه القوات أو عدم القدرة على استيعاب أدوارها، لا سيما عندما يكون أداء القوات المسلحة بعيد عن الإيمان بالقضايا الوطنية، أو عندما تكون القوات المسلحة متأثرة بتوجهات حزبية وسياسية مما يؤثر على أدائها القتالي[١]

وعلى صعيد البنى الاقتصادية، فإن الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية تعني أنه ليس لدى العرب ثقافة لإنتاج الثروة عبر المجهود الفردي أو الجماعي، في المقابل، لديهم ثقافة متقدمة في توزيع الثروة، بينما تعتمد الثقافة الغربية على إنتاج الثروة، وحول طبيعة الاقتصاد الريعي العربي وعلاقته بالفساد والفئوية التي هي مظلة للقبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية و المناطقية والقطاعية، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن أولوية النخب الحاكمة هي توزيع الثروة وليس في تحديد مصادرها، من هنا كانت الركيزة للفساد المتفشي في الدول العربية حيث يتنافى النظام الريعي مع المساءلة والمحاسبة، لذلك ترى مشكلة كبيرة في الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي لما يجب أن ترافق كل ذلك من تغيير في البنى السياسية وترسيخ قاعدة المساءلة والمحاسبة [٢]

يعكس الأمن الوطني للدول مجموعة أبعاد يأتي في مقدمتها – البعد العسكري الذي يعد من اكثر أبعاد الأمن الوطني فاعليه وتأثير ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بأبعاد أخرى، ارتباطاً وثيقاً، فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها

وتبدو الحوكمة * منظراً لنوع جديد من الديمقراطية، هي الديمقراطية التشاركية وطرح إنموذج لإدارة الدولة، وهنا يعرف (يان كوامانس) والعديد من الباحثين الأشكال الاجتماعية والسياسية في عملية الحوكمة على أنها (أنماط الفعل التنظيمي المتعدد بدل الفعل الدولتي

(١) زياد حافظ، التشبيك في الوطن العربي : ضروراته وعقباتهِ،(مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٢)،العدد (٤٨٥)، تموز يوليو ٢٠١٩)، ص ص ٣٦-٣٧.

(*) يقصد بالحوكمة أنها تتعارض مع الدعوة للفدرالية (اللامركزية السياسية)والديمقراطية، بل هي سياسات تهدف إلى ضرورة بناء المجتمعات المتقدمة،على أسس متينة للحكم الرشيد والإدارة الرشيدة أولاً قبل محاولة البحث عن تقسيم إضافي للسلطة بشكل غير مجد.

(٢) عبد السلام بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، (مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدر اسات والتخطيط، العدد(١)، حزيران ٢٠١٧)، ص ص ١٢٧-١٢٨.

فقط، حيث يتم تقاسم السلطة في مجال التسيير العمومي بين الدولة والمنظمات المستقلة عنها). بهذا المعنى يعكس هذا التصور التغير في مقاربات اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة في مجتمعات تتسم بالتعقد والتمايز وكثافة شبكات المصالح المستقلة، وذلك بالانتقال من النمط الهرمي / التراتبي لصنع السياسات العامة الخاص بالحكومات التقليدية إلى اعتماد أنماط التنسيق الأفقي بين مختلف الشركات (السلطات العمومية المؤسسات، جماعات المصالح، الحركات الممثلة للمواطنين، جمعيات الاستهلاك) لتفعيل الفعل العمومي، أي إن القرارات يتم اتخاذها وتطبيقها بواسطة نمط على مستوى عالٍ من الأفقية داخل شبكات السياسة العامة، التي تعد مؤشراً على ظهور نمط جديد للديمقراطية يتجاوز أزمة التمثيل (أزمة الديمقراطية التمثيلية) في الدول الغربية، وهذا ما يتعلق بتصور الديمقراطية التشاركية فتتم معالجة الاختلافات من طريق النقاش المستمر والبرهنة والاقناع المتبادل، حيث تعمل الشبكة على ضمان الاتصال الدائم بين البيروقراط والمنتخبين ومختلف الفاعلين الاجتماعيين بنحو يتجاوز الحدود المؤسسية والتنظيم التراتبي وهذا من شأنه التأسيس لإدارة ديمقراطية أو ما يسمى (بإدارة ما بعد الحداثة) وهنا طرح نمط جديد لإصلاح الجهاز الحكومي يقوم على تطبيق اليات القطاع الخاص ومفاهيم السوق، وهو ما يعرف بنمط التسيير العمومي الجديد بوصفه أحد التجليات المفهومية والتطبيقية لمفهوم الحوكمة في أدبيات الإدارة العامة وماله من انعكاس على حالة الأمن والاستقرار المجتمعي[1].

يفسر (جوهان جولتانج) (مؤسسة اوسلو لأبحاث السلام) هذا السلوك الأمريكي بأن (المركز) الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة يبني» رأس جسر «لاختراق قلب « دول الأطراف، للحفاظ على خضوعها لدول «المركز «

على جانب آخر، لا يمكن إغفال الدور الأمريكي والهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، وماله من دلالات على مسألة ضمان الأمن والاستقرار، عبر نخبة من الوكلاء بين الذين يمسكون بمفاصل السلطة السياسية والاقتصادية في الدول العربية، ويفسر (جوهان جولتانج) (مؤسسة اوسلو لأبحاث السلام) هذا السلوك الأمريكي بأن (المركز) الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة يبني» رأس جسر «لاختراق قلب» دول الأطراف، للحفاظ على خضوعها لدول «المركز «، وكان (جولتاتج) قد توقع في عام ١٩٧١ أنه في الإمبريالية المستقبلية أو (النيوكولونيالية الجديدة)، سيتفاعل «مركز المركز» مع «مركز دول الأطراف» عبر آليات

(١) حسام مطر، الهيمنة الساحرة : اختبارات القوة الناعمة الامريكية في الشرق الاوسط،(بيروت، ط٢، ٢٠١٨)، ص ١٢١.

الاتصال والتواصل العالمية، وهذه العلاقة التبعية بين النخب العربية الحاكمة والولايات المتحدة تدفع العرب والمسلمين لإلقاء مسؤولية أزماتهم السياسية والاقتصادية على كاهل الولايات المتحدة الأمريكية في أحيان كثيرة[١].

إلا أن واقع الحال وعلى سبيل المثال – العراق – أثبت دور الولايات المتحدة الأمريكية في عرقلة دور المؤسسة العسكرية في العراق من أداء دورها الإيجابي، حيث سهلت من دخول وتدفق الإرهابيين من كل دول العالم للعراق لتنفيذ مخططها المعلن وهو تقسيم المنطقة إلى أقاليم و كانتونات طائفية وقومية وفق فلسفة الشرق الأوسط الجديد، ويشكل العراق من وجهة نظرها النقطة الأولى لمشروع تقسيم المنطقة برمتها، فوجدت في الإرهاب عاملاً مساعداً في خدمة مشروعها التقسيمي [٢]

مما تقدم، فان إعطاء حلول كفيلة قادرة على مواجهة ظاهرة فقدان الأمن والاستقرار المجتمعي، مقترنة بتمكن الحكومات العربية من تجاوز المعوقات من حالة العنف والأعمال الإرهابية التي أضرت بالمجتمعات العربية واستقرارها وتوقف حالة التدهور والتراجع الاقتصادي والأمني وفي وضعية حقوق الإنسان وغيرها من المعوقات التي تسبب حالة عدم الاستقرار على المستويات الثلاثة ولا سيما السياسية منها، وعليه فإن أهم مظاهر هذه الحلول هي:

١. القدرة والنجاح على تقليل نسب البطالة والفقر في البلدان العربية بعد تمكن الحكومات العربية من اتباع إستراتيجيات مدروسة وقادرة على توفير فرص التشغيل والتغير نحو الأفضل.
٢. تطور الوعي السياسي والثقافي وبما يتناسب مع ضرورة المحافظة على الاستقرار المجتمعي ومن ثم في تطوير مؤسساتها الإدارية والخدمية بما يوفر أرضية مناسبة لنمو وتقدم الديمقراطية.
٣. ارتفاع وتحسين الدخل الفردي لعموم المواطنين سنوياً بعد التقدم الكبير في الناتج الإجمالي القومي للبلدان العربية، والتمكن من إنهاء مشكلة الديون الداخلية والخارجية بما ينعكس على الواقع المحلي.
٤. وهذا كلهُ مقترن بالرغبة الشديدة من جانب البلدان العربية لحل مشاكلها السياسية

(١) اسعد طارش عبد الرضا، المؤسسة العسكرية العراقية، (مصدر سبق ذكره)، ص ٣٧٢.
(٢) احمد فاضل جاسم الداود، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية، (مصدر سبق ذكره)، ص ص ١٩٥-١٩٦.

والاقتصادية الداخلية بشكل فردي فضلاً عن رغبتها الشديدة للتفاهم مع بعضها البعض في إطارها العربي لتفعيل الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية المشتركة لتحقيق التكامل العربي على المستوى الخارجي.

الخاتمة:

وبما إن الثقافة السياسية هي الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وتشكلها مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات نحو الرموز التي تحكم السلوك السياسي لأفراد المجتمع تجاه السلطة، لذا فإن الثقافة السياسية وإن كانت صنيعة النظام السياسي إلا أنها تأخذ بنظر الاعتبار قيم ومعتقدات المجتمع وتعمل على تحويلها وقولبتها بشكل تدريجي وبطئ نسبياً لتتوافق وتوجهات النظام، واستناداً إلى ذلك، فان الثقافة السياسية لأفراد المجتمع يتضمن ثلاثة أنساق تشكل كلاً مركباً في التوجه نحو السلطة والمجتمع على حد سواء، فهي في الوقت الذي تكون فيه، توجهات نحو النظام السياسي فأنها توجهات نحو الآخرين وتوجهات نحو النشاط السياسي الذي يمارسه الفرد نفسه.

وفي ظل الظروف الراهنة يشهد عالمنا المعاصر موجات متصاعدة من العنف والتطرف كنتاج من نتائج ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بات يهدد أمن الإنسان وحياته في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد ضرب كل من فرنسا وبلجيكا والمانيا وبريطانيا وتركيا وغيرها من الدول، ناهيك عن ظهور جماعات وتنظيمات إرهابية متطرفة ومتشددة بدءاً من تنظيم القاعدة وصولاً إلى تنظيم (داعش) الإرهابي، فضلاً عن وجود العديد من التنظيمات الإرهابية المسلحة المنضوية تحت قياداتها التي عملت على نشر الخوف والتدمير والقتل ضمن ما يعرف بـ (إدارة التوحش) والسعي نحو الاستحواذ على الأرض والإنسان كجزء من التطور الحاصل في الفكر المتشدد البعيد عن واقع مجتمعات دول العالم بأكمله كونه يمثل سلوكاً منحرفاً في منظومة القيم المجتمعية والثقافية المتقاطعة جملة وتفصيلاً مع مبادئ وقيم الأديان السماوية التي جاءت بها.

المصادر:

١- ابو شديد، كمال. «اعادة التفكير في التربية من اجل التماسك الاجتماعي: دراسة حالات دولية». **المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات)**، العدد ٢٥، (بيروت: ٢٠١٤).

٢- امين، كمال محمد صديق. «التعايش السلمي وحق العودة (رؤية اجتماعية ما بعد التحرير) «. **مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية**، العدد ٣، (بغداد: اب، ٢٠١٧).

٣- بشارة، عزمي. **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)

٤- بغدادي، عبد السلام. «الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة». **مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط**، العدد(١)، (بغداد: حزيران ٢٠١٧).

٥- ثنيو، نور الدين. «التسامح والتعايش الديني في تجربة ابن باديس الإصلاحية»، **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٤٢، العدد ٤٩٢، (بيروت: شباط، ٢٠٢٠).

٦- حافظ، زياد. «التشبيك في الوطن العربي: ضروراته وعقباتهِ». **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٢، (بيروت: تموز، ٢٠١٩).

٧- حمدان، الهام. «الشباب والثقافة... تحديات العولمة والهوية». **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١١، المجلد ٥٢ (القاهرة: يناير، ٢٠١٨).

٨- الخوري، كابي. « كتب عربية واجنبية وتقارير بحثية «. **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٩٥، السنة ٤٣، (بيروت: ايار، ٢٠٢٠).

٩- رزق، هدى.» أسئلة تولد أخرى عن كتاب عزمي بشارة». **مجلة سياسات عربية**، العدد ٣٤، (الدوحة: أيلول، ٢٠١٨).

١٠- السعدي، سعد حميد. «دور المؤسسات التعليمية في تعزيز قيم التسامح والتعايش المجتمعي»، **مجلة أبحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية**، العددان ٢-٤، (بغداد : ٢٠١٩).

١١- عبد الرزاق، خيري. «الاستقرار السياسي في العراق محدداته سبل تحقيقية». **مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين**، العدد ٥٦، (بغداد: كانون الثاني – شباط -اذار،٢٠١٩).

١٢- عبد الرضا، أسعد طارش. «المؤسسة العسكرية العراقية في ظل المتغيرات الداخلية

والخارجية». **مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين**، العدد ٥٠، (بغداد: تشرين الاول، كانون الأول، ٢٠١٧).

١٣- عبد الصمد، زهور. «في تقرير ما بين التسامح والمجتمع التراثي الاسلامي من اتصال». **مجلة المستقبل العربي**، المجلد ٤١، العدد ٤٧٢، (بيروت: حزيران،٢٠١٨).

١٤- مجموعة باحثين، دور النخبة في صناعة القرار وتغيير مدركات القادة، **مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر**، العدد ٤٦ (بغداد: ٢٠١٩).

١٥- محمد، وليد سالم. «الدولة-الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر»، **مجلة دراسات دولية، العدد ٨٢، المجلد ١٩. (بغداد: تموز ٢٠٢٠).**

١٦- مطر، حسام. **الهيمنة الساحرة: اختبارات القوة الناعمة الأمريكية في الشرق الأوسط.** ط٢ (بيروت: ٢٠١٨).

١٧- مهدي، عبير سهام. «النزعة الانسانية في الفكر السياسي العربي الحديث: عصري النهضة والتنوير انموذجاً». **مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية بيت الحكمة**، العدد ٣٢ (بغداد: حزيران ٢٠١٦).

١٨- والي، احمد حسين و حسن، ناهض جابر. «نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر». مجلة العلوم السياسية، **كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد**، العدد ٥٧، (بغداد: حزيران، ٢٠١٩).

19- Kaldor, Mary and Sassen, Saskia (ed), Cities *at war: Global Insecurity and urban Resistance*, (New York : Columbia university press, 2020).

20- Shuyb Maha, *Rethinking Education for Social Cohesion International Casp Studies*, (New York: Palgrave Macmillan, 2012).

References :

1) Abdul Razzaq, Khairi. “Political Stability in Iraq: Determinants and Ways to Achieve It.” *Political Issues Journal*, *College of Political Science*, *Al-Nahrain University*, no. 56 (Baghdad: January - February - March 2019).

2) Abdul Rida, As’ad Tarsh. “The Iraqi Military Institution in Light of Internal and External Changes.” *Political Issues Journal, College of*

Political Science, Al-Nahrain University, no. 50 (Baghdad: October - December 2017).

3) Abdul Samad, Zahoor. "On the Report between Tolerance and the Islamic Heritage Society." *Arab Future Journal*, vol. 41, no. 472 (Beirut: June 2018).
4) Abu Shadi, Kamal. "Rethinking Education for Social Cohesion: A Study of International Cases." *Arab Journal of Sociology (Additions)*, no. 25 (Beirut: 2014).
5) Al-Saadi, Saad Hamid. "The Role of Educational Institutions in Promoting Values of Tolerance and Social Coexistence." *Journal of Political Science Research, College of Political Science, Al-Mustansiriya University*, nos. 2-4 (Baghdad: 2019).
6) Amin, Kamal Mohammed Sadiq. "Peaceful Coexistence and the Right of Return: A Post-Liberation Social Perspective." *Al-Nahrain Journal, Al-Nahrain Center for Strategic Studies*, no. 3 (Baghdad: August 2017).
7) Baghdadi, Abdul Salam. "The Contemporary Arab State between the Dilemma of Closed Ethnic Components and the Option of Open Functional Institutions." *Bayān Studies Journal, Al-Bayān Center for Studies and Planning*, no. 1 (Baghdad: June 2017).
8) Bishara, Azmi. *The Sect, Sectarianism, and Imagined Communities.* (Arab Center for Research and Policy Studies).
9) Hafiz, Ziad. "Networking in the Arab World: Necessities and Obstacles." *Arab Future Journal*, no. 42 (Beirut: July 2019).
10) Hamdan, Ilham. "Youth and Culture... Challenges of Globalization and Identity." *International Politics Journal*, no. 211, vol. 52 (Cairo: January 2018).
11) Kaldor, Mary and Sassen, Saskia (ed), Cities *at war: Global Insecurity and urban Resistance*, (New York : Columbia university press, 2020).

12) Khoury, Kabi. “Arabic and Foreign Books and Research Reports.” *Arab Future Journal*, no. 495, 43rd year (Beirut: May 2020).

13) Mahdi, Abir Suham. “Humanitarianism in Modern Arab Political Thought: The Renaissance and Enlightenment as a Model.” *Political and Strategic Studies Journal, House of Wisdom*, no. 32 (Baghdad: June 2016).

14) Matar, Hossam. *Charmed Hegemony: Tests of American Soft Power in the Middle East.* 2nd ed. (Beirut: 2018).

15) Muhammad, Walid Salem. “The Nation-State and the Dialectic of Unity and Division in Contemporary Identity Discourse.” *International Studies Journal*, no. 82, vol. 19 (Baghdad: July 2020).

16) Research Group. “The Role of Elites in Decision-Making and Changing Leaders’ Perceptions.” *Dialogue of Thought Journal, Iraqi Institute for Dialogue of Thought*, no. 46 (Baghdad: 2019).

17) Rizq, Huda. “Questions that Give Rise to Others about Azmi Bishara’s Book.” *Arab Political Policies Journal*, no. 34 (Doha: September 2018).

18) Shuyb Maha, *Rethinking Education for Social Cohesion International Casp Studies*, (New York: Palgrave Macmillan, 2012).

19) Thnaw, Nour al-Din. “Tolerance and Religious Coexistence in Ibn Badis’s Reform Experience.” *Arab Future Journal*, 42nd year, no. 492 (Beirut: February 2020).

20) Wali, Ahmad Hussein, and Hassan, Nahid Jaber. “Towards the Completion of State Building: Stations in the Legitimacy of the Contemporary Iraqi Political System.” *Political Science Journal, College of Political Science, University of Baghdad*, no. 57 (Baghdad: June 2019).

التقسيم الرباعي للسلطات في النظام السياسي الإيراني بموجب الدستور النافذ

أ.م.د على دريول محمد الجبوري
ali.dar@copolicy.uobaghdad.edu.iq
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

https//:doi.org/10.61884 /hjs.v14i54.600

ملخص :

انتصرت الثورة الاسلامية الايرانية في عام ١٩٧٩ بعد الإطاحة بالحكم البهلوي، ليتم على أثرها تكريس ولاية الفقيه في السلطة وبروز الدور السياسي للفقيه في اقامة حكومة اسلامية تنوب عن الامام المهدي المنتظر عليه السلام في حكم الامة الاسلامية مع قدرتها على توظيف الادوات البراغماتية الواقعية في السياسة الداخلية والخارجية الايرانية و،تتميز إيران ما بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بكونها التزمت نظاماً إسلامياً أرادت من خلاله أن تقدم نموذجاً معاصراً للحكم الإسلامي هو» الجمهورية الإسلامية « أي الدمج بين الفكرة الغربية « الجمهورية « والفكرة الدينية «الإسلامية».

الكلمات المفتاحية: الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩، نظرية الفقه المطلق، الحكم المدني، النظرية الثيوقراطية، مجلس صيانة الدستور، صلاحيات ولي الفقيه.

The Quadripartite Division of Powers in the Iranian Political System under the Current Constitution

Assist. Prof. Dr. Ali Daryoul Mohammed Al-Jubouri
ali.dar@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

The Islamic Revolution in Iran triumphed in 1979, overthrowing the Pahlavi regime and paving the way for the institutionalization of ***Velayat-e Faqih*** (Guardianship of the Jurist) as the foundation of political authority. This marked the emergence of a significant political role for the jurist in establishing an Islamic government that acts as a representative of the Awaited Imam, Imam Mahdi (peace be upon him), in governing the Islamic nation. This system demonstrated the capacity to pragmatically employ realist tools in both domestic and foreign policy. Post-revolutionary Iran adopted a unique Islamic system of governance ,aiming to present a modern model of Islamic rule through the concept of the" Islamic Republic—"a synthesis between the Western notion of a republic and the

religious concept of Islamic governance.

KEYWORDS: Iranian Constitution of 1979, Theory of Absolute Jurisprudence, Civil Governance, Theocratic Theory, Guardian Council, Powers of the Supreme Leader(Velayat-e Faqih)

المقدمة

إن من القضايا الرئيسية والأساسية في النظام السياسي للإسلام هي القيادة المستمرة للمجتمع، والتي عهدت بعد وفاة رسول الله محمد صلى الله عليه واله وسلم إلى الائمة المعصومين عليهم السلام وفي عصر الغيبة، عن طريق التركيب العام، بنفس الصلاحيات والواجبات، للفقيه الصالح الذي كان منه، تفسر على أنها الولاية المطلقة للفقيه والغرض منها إزالة الجمود في إدارة الحكومة وتوفير مصالح المجتمع الإسلامي، وهو ما ذكر في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وخاصة بعد التعديل.

وان الوصفي التحليلي لهذا البحث يرتبط بفكرة أساسية مفادها أن النظام الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بسبب تأكيده على ولاية الفقيه وأسس الفقه الإسلامي وتصوره لأهداف محددة تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي، يعد نموذجا فريدا من نوعه، والتي لا يمكن بالضرورة أن تكون متوافقة تمامًا مع أحد الأنظمة السياسية القانونية التقليدية، بل في أفضل التحليل، تكون علاقتها بهذه الأنظمة في بعض الحالات متداخلة ومشتركة، بينما يمتلك كل منها خصائصه الخاصة من هذا المنظور تظهر نتيجة البحث أن هناك نوعاً من التجديد في أسلوب البنية القانونية والسياسية الإيرانية التي تمتلك بالضرورة، بحكم شكليتها، نوعاً من المرونة.

والغرض الرئيسي من هذا البحث هو توضيح مفهوم الولاية المطلقة للفقيه في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودراسة المبادئ المتعلقة بها، والنتيجة هي أن الولاية المطلقة تعني امتلاك الحكومة الصلاحيات اللازمة لضمان مصالح ومصالح الأمة، وتعتبر ولاية الفقيه المؤسسة الأكثر أهمية ورئيسية في نظام الجمهورية الإسلامية، والتي تلعب، وفقا للدستور، دورا مهما للغاية في الممارسة المباشرة وغير المباشرة للسلطة السياسية.

وبهذا المعنى، فإن دراسة موقف السلطة القانونية من الحقوق الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية هي قضية أساسية ومهمة وضرورية دائمًا في المجتمع. خاصة وأن الأمر يتعلق بقضايا المجتمع اليومية والاستراتيجية القانونية للحكومة الجديدة، ويجب بذل جهد مضاعف لضمان أن تكون كافة الأمور في إطار القانون ووفق لدستور الايراني. لقد أثبتت نظرية الإمام الخميني في الفقه، والتي هي أساس نظام الجمهورية الإسلامية الايرانية، واجبات وشروط وصلاحيات الفقه الذي هو الأكثر تشابهاً وتشابهاً مع نظام الإمامة .

والحقيقة أن الدستور نفسه يوضع في إطار القانون، والأحكام والمعايير الشرعية هي التي يتم الحصول عليها بناء على الاجتهاد المستمر للفقهاء الشاملين من الكتاب والسنة، والفقيه هو الرمز الموضوعي للشريعة. هذا الاجتهاد المستمر. ومن هذا المنطلق، في التسلسل الهرمي للقواعد القانونية لجمهورية إيران الإسلامية، تأتي قوانين ومعايير الشريعة في القمة، كما يقع الدستور أيضًا في إطار هذه المعايير. ومن ناحية أخرى، أصبحت هذه المعايير أيضًا جزءًا من الدستور؛ أي أنه بحسب الدستور نفسه، فإن هذه القوانين والمعايير الشرعية توضع في الأعلى، وعلى أساسها يعتبر الفقه مطلقا.

وبطبيعة الحال، في الأنظمة التي حرمت الله من حق التشريع وأعلنت الإنسان مشرعاً مستقلاً في العالم، يكون الدستور في قمة الهرم القانوني، وهذا هو الحال في المجتمع الذي قبل بالسلطة التشريعية. حكم الله والنبي ومبادئ الدين والإمامة والاجتهاد، ويعتبر الاستمرارية أساس نظامه، وهو على نحو آخر. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدستور ليس هبة ومصدر فخر وتفاخر، إذ يجب الاعتقاد بأن الدستور يجب أن يكون في القمة حتى تعتبر دولة متحضرة تحترم القانون. الدستور أداة قانونية لتحقيق هدف اجتماعي، وإذا تحقق هذا الهدف بأداة أخرى فلا مشكلة؛ إن إنجلترا، كدولة ذات تاريخ وديمقراطية، ليس لديها دستور مقنن ومكتوب ولا تجد أي مشاكل.

وتماشياً مع هذه الإمامة والقيادة المستمرة تم إدراج المبدأ الخامس من الدستور (مبدأ الفقه) وأسند فقه الأمة وإمامة الأمة في زمن الغيبة إلى الفقيه. إن حق الأمة في الحكم يقوم على عقيدة المذهب في الإمامة، ووفقاً للمادة السابعة والخمسين من الدستور، ويمارس عن طريق الفقه.

ولذلك فإن نظام الجمهورية الإسلامية هو (يك نظام مكتبي است) نظام مدرسي، وقد أكد الفصل الأول من الدستور على الأسس العلمية والدينية للنظام. ومضمون هذه الأسس العقائدية (الموجودة أساساً في المبدأ الثاني من الدستور) هو أن الفقيه هو الوحيد الذي يحق له ممارسة سلطة الله وإرادته التشريعية أثناء غيابه.

ومن الأسس الدينية لنظام الجمهورية الإسلامية (القيادة واستمرارية القيادة بالاجتهاد المستمر)، وهو ما يتجلى في المبدأ الخامس من الدستور في شكل ترجمة قانونية وشكل موضوعي في (ولاية الفقيه). أي أنه إذا كان الحكم والإمارة في هذا النظام في يد غير الفقيه فلا شك أن النظام القائم على مبدأ الإمامة واستمراريته بالاجتهاد لن يكون مستمراً ولن يكون له شرعية إلهية، وقد حدَّدت المادة ١١٠ من الدستور الإيراني وظائف المرشد الأعلى وصلاحياته، فهو «يرسم السياسات العامة للنظام بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام»،

كما أنه يصدر الأمر بالاستفتاء العام، وينظّم العلاقات بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

هدف البحث:

ينطلق هدف بحثنا ببيان الدور الذي يلعبه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية في استقرار النظام السياسي ودوره المحوري في مواجهة المشاكل المحدقة وحلها واستيعابها وبما يخدم المصالح العليا للبلاد، ومن أجل دراسة موقف ولاية الفقيه من الحقوق الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية، فإننا نعتمد على ثلاثة مبادئ من دستور إيران كأساس لعملنا البحثي: المبدأ الخامس والسابع والخمسون والمائة والعاشر (ولايت فقيه) و (سيستم هدايت) مبدأ «الفقه» و»منظومة الهداية.

هدفت الدراسة إلى تناول البراجماتية الإيرانية في ظل ولاية الفقيه، وفك الارتباط النظري بين البراجماتية وولاية الفقيه، وتشخيص التأثير البراجماتي الإيراني، والدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ هو مصدر الحقوق الأساسية. ومن شروط الدستور التي يؤكد عليها الحقوقيون أن الدستور يجب أن يرتكز على مبادئ وأن يكون مضمونه دائما النتيجة المنطقية لتلك المبادئ، وهو أمر غير مسبوق وجديد تماما في تاريخ الحقوق الأساسية في العالم.

ومن هذه المبادئ (تحديد أسس وأهداف نظام الجمهورية الإسلامية) (المبدأ الثاني والثالث) و(ضرورة تطبيق جميع القوانين وفق المعايير الإسلامية) (المبدأ الرابع) و(قبول ولاية الفقيه المطلقة بصفته القانون). ولاية الأمة) المبدأ الخامس، ولقد أوضح المبدأ الرابع من الدستور بوضوح واجب جميع القوانين واللوائح والأوامر واللوائح فيما يتعلق بضرورة الالتزام بالمعايير الإسلامية. وبما أن هذا المبدأ ورد في الفصل العام وأيضا وفقا لنص الدستور فإن له خاصية خاصة (السيادة على المبادئ الأخرى)، فإذا نص مبدأ من مبادئ الدستور على أحكام بالتطبيق أو بالعموم، ومن أمثلة ذلك التطبيق والعمومية مع أنه إذا لم تتوافق المعايير الإسلامية فلن يتم قبولها، حتى لو كانت متفقة مع الدستور.

وفقاً للدستور الإيراني، فإن المرشد الأعلى مسؤول عن الإشراف على «السياسات العامة لجمهورية إيران الإسلامية»، مما يعني أنه يحدد لهجة واتجاه سياسات إيران الداخلية والخارجية. والمرشد الأعلى هو أيضًا القائد الأعلى للقوات المسلحة ويسيطر على العمليات الاستخباراتية والأمنية للجمهورية الإسلامية. فهو وحده يستطيع أن يعلن الحرب أو السلام. وهو أيضًا القائد الأعلى لفيلق الحرس الثوري الإسلامي. وبينما تم تعيين خامنئي والإشراف عليه من قبل مجلس الخبراء، تم انتخاب روحاني، وهو مرؤوسه، بشكل مباشر من قبل الشعب الإيراني.

ومن ناحية أخرى، في القوانين الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، تخضع جميع الأمور للسلطة المطلقة للأمة وإمامة الأمة، وعلى هذا الأساس يوفر الدستور الأساس لتحقيق القيادة. من الفقيه الإسلامي لضمان عدم خروج النظام عن واجباته الإسلامية الأصلية.

وبالإضافة إلى أن ديباجة الدستور تؤكد على خطة الحكومة الإسلامية المبنية على الفقه، فإن الفقرة الخامسة من المبدأ الثاني من الدستور تعلن أيضاً عن الإيمان بـ (استمرار الإمامة والقيادة ودورها الأساسي في استمرار) الثورة الإسلامية) كأساس للنظام، إن وجود المحافظة على رأس النظام السياسي، والتي تتمتع بدرجة عالية من الإشراف على السلطات الثلاث، أدى إلى الاعتقاد بأن الجمهورية الإسلامية هي على الأرجح نظام رباعي السلطات.

إشكالية البحث:

إشكالية بحثنا تنطلق من قاعدة فقهيه ودستورية مفادها: لا يمكن ان نضع ولاية الفقيه في مقابل الحكم المدني باعتبار أن الأخير قدر مشترك بين كافة النظم المتقدمة في التجربة الإنسانية وان اعتماد النص في تحديد نوع الحاكم وبالتالي صلاحياته (أي كونه فقهياً مطلق التصرف) كوريث للنص لا تجعله يتدخل كمرشد في المواضيع السياسية الداخلية لمصلحة طرف على حساب طرف آخر، وإنما ينصح الجميع، بحكم موقعه، بجعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، وبممارسة السلطة بالاستناد إلى احترام القانون، وبضرورة تطبيقه بشكل عادل.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من الاتي: على الرّغم من كل الصلاحيات الممنوحة للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنه لا يفرض شروطه وآراءه على أيّ من السلطات السياسية في البلاد، ولا يتخذ أيّ قرار بشأن أي أمر إلا عندما يمسّ مصلحة إيران الوطنية والقومية ووجوده مدعاة لاستقرار النظام السياسي.

منهجية البحث:

تم تحليل الدراسة من خلال الفهم والتفسير وربط المعلومات مع بعضها البعض لمعرفة تأثير ولاية الفقيه على السياسة الداخلية والخارجية للوصول إلى نتائج عملية ومتوافقة مع مصلحتها الخاصة. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي ومنهج صنع القرار وأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية الإيرانية.

المبحث الأول:

صلاحيات ولي الفقيه وسلطته المطلقة في الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩

(فقه الفقيه المطلق) مقدم في الدستور كأحد المبادئ الأساسية وله رقابة ورعاية خاصة على السلطات الحاكمة، بحيث يكون (فقه الفقيه) استثنائيا وغير مسبوق.[١]، والفقيه الذي يتولى، بحسب المبدأ الخامس من الدستور، إدارة الأمة وإمامتها في عصر الغيبة، له نوع من السلطة والسلطة في المجتمع الإسلامي، وفيه اختلاف بين الفقهاء في حدود هذه السلطات ومداها. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في الرأي، بما أن نظرية الإمام الخميني هي الأساس النظري لنظام الجمهورية الإسلامية، فإن المعيار الصحيح هو رأي الإمام بأنه يعطي نفس السلطة للولي الشرعي كما كان للنبي (ص) والأئمة (ع) في إدارة المجتمع، إن ما ورد في الدستور يكفي لجعل (الفقه) هو الحاكم على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، لأنه لتحقيق الولاية المطلقة للفقيه لا بد من ممارسة صلاحيات الفقيه. في كافة فروع الحكومة وتمارس المؤسسة القيادية هذه الصلاحيات من أعلى السلطات الثلاث[٢].

وبهذه الطريقة، فإن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالإضافة إلى أنه يتم التحكم فيه داخليًا من خلال السيطرة المتبادلة بين القوى الثلاث، لديه آلية لتوجيه النظام من الخارج. هنا (نظام التوجيه)، هناك من تكون وظيفته الخاصة أكثر فعالية وتفوقًا من قوة الضبط أو القوة المتفوقة. وفي الواقع فإن نظام التوجيه هو الذي فعال في دوران عجلة القوة والحفاظ على توازن وتوازن القوى، وليس الآلية البعيدة لنظام فصل السلطات. وفي الحقوق الأساسية، بالإضافة إلى السلطات الكلاسيكية الثلاث، من قوة أخرى إلى القوة المعدلة وقيل أيضاً إن السلطة العليا أو السلطة المؤسسة تختلف عن المؤسسة وسلطة الفقيه في أنها تشملهما أيضاً والشكل ادناه يوضح ذلك:

(١) هاشمي، سيد محمد، الحقوق الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (المجلد الثاني)، (طهران: ميزان، ٢٠١٠)، ص ٢٤٤.

(٢) موسى زاده، إبراهيم، «تحليل الطعون على المبدأ الرابع من الدستور»، (مجلة القانون، المجلد الأربعون، العدد الثاني ١٣٨٩) ص ٣٣٧.

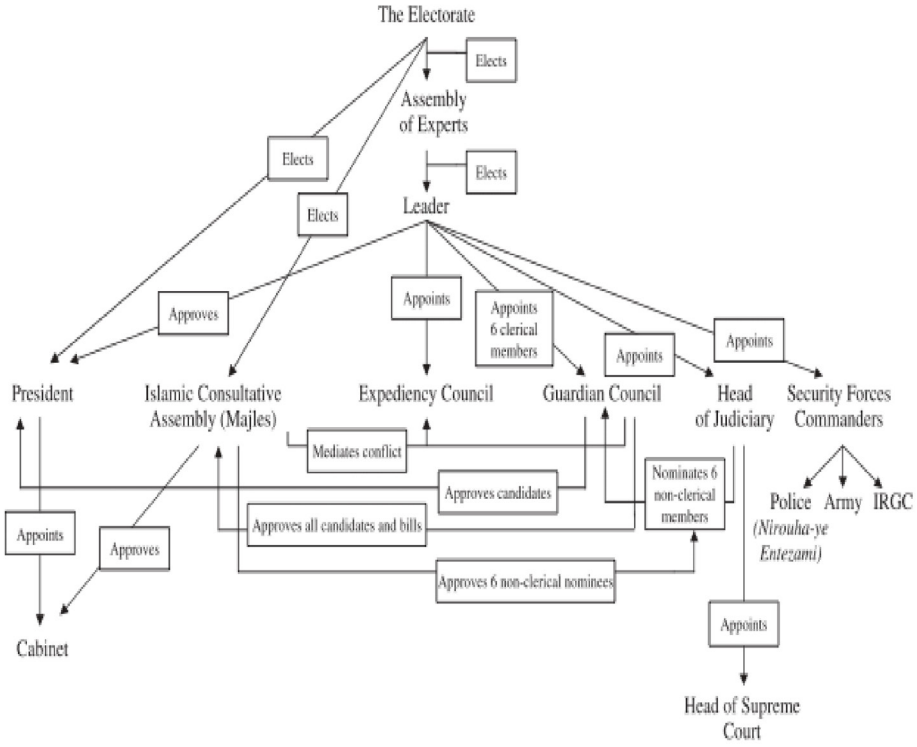

وبالنظر إلى الشكل اعلاه، يتبين أن هناك ازدواجية في هيكل السلطة بين مؤسسات (ولاية الفقيه) ومؤسسات الجمهورية، لكن هذا لا يعني تلك الازدواجية يقتضي المساواة في السلطة، بل على العكس، المؤسسات الدينية (ولاية الفقيه) هي التي تغلب المؤسسات الجمهورية مع حماية نظام حكم ولاية الفقيه، وفيما يتعلق بالحقوق الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية، يقوم مجلس صيانة الدستور كمؤسسة، بتعديل النظام من الداخل. لكن السمة الأساسية لنظام الجمهورية الإسلامية هي التوجيه من الخارج، وهو ما تقوم به القيادة لأن السلطات الحاكمة تخضع لإشراف السلطة المطلقة للأمة وتنظيم العلاقات بينها والتسيس الشامل للنظام هو في يد القيادة [1]، لكن بقليل من الدقة يتبين أن هذا ليس مصطلح القوة الرابعة،

(١) مصطفى كواكبيان، الديمقراطية في نظام ولاية الفقيه، ص١٣٨. وهناك حديث تفصيلي عن مفهوم السيادة المطلقة وإمكانية أو استحالة دكتاتورية الفقيه القانوني في الصفحات ١٣٠

سواء الحجر أو عرض القوى الثلاث.[١]

تقسيم السلطات وفصلها هو طريقة عملية بحتة لضبط السلطات، ويعني أن المؤسسات الثلاث مسؤولة بشكل منفصل عن كل جزء من المسؤوليات الكبرى والضرورية للنظام، ولأن الفقيه له صلاحيات في جميع المؤسسات الثلاثة أعلاه، وهو جزء يطبق جميع فروع الحكم الثلاثة بنفسه، وبهذا المعنى لا يعتبر بمثابة الفرع الرابع. وحكم هذه السلطات الثلاث يكون أثناء حكم الولي الشرعي، وفي الواقع تمارس السلطات الثلاث الولاية القضائية المطلقة للفقيه[٢]، وعلى هذا الأساس فإن المادة السابعة والخمسين من الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩. قد وضعت السلطات الثلاث صراحة (تحت السلطة المطلقة للأمور وإمامة الأمة)[٣].

المبحث الثاني:

ولاية الأمة وإمامة الأمة حاكمة في الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩

المهمة الأساسية لولاية الفقيه في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي إشرافها الأعلى على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وسنشير في بحثنا إلى هذه الوظيفة بوصفها ركن من صلاحيات الفقيه وواجباته. لكن من الضروري أن نذكر هذه النقطة هنا لأسباب الموضوعية الاتية:

أولا: أن وجود فقيه في منصب رئيس الدولة-ظاهرة جديدة جداً لا تشبه أياً من رؤساء الدولة-في الحقوق الأساسية، ولا من حيث المهام والأدوار الخاصة ولا من حيث نوع الواجبات والصلاحيات فهي ليست متشابهة.

ثانيا: هذا المنصب لا يعتبر أبداً امتيازاً وسلطة وحقاً للولي الشرعي، بل هو مجرد مسؤولية ونطاق صلاحياته وسلطته يعتمد على مصالح المجتمع والشرائع الإلهية. ولهذا السبب فإن إشرافه الأعلى على السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية لا يشكل تهديداً لسيادتها على الإطلاق، وهذا المنصب بصلاحياته لن يؤدي أبداً إلى الدكتاتورية[٤]

(1) 1979 Constitution of Islamic Republic of Iran with Amendments through 1989p56.

(٢) ولاية الفقيه في الحقوق الأساسية لجمهورية محمد الشافعي الإسلامية فر، مجلة الحكومة الإسلامية الفصلية العدد ١٣) (مجلس ميثاق بيرمان، المكتب الاستشاري لمعهد القيادة، الرمز: ٥٨/٦٦٦٦٦)

(3) Aras, B. (2001). Transformation of the Iranian political system: Towards a new model? Middle East Review of International Affairs, 5(3), 16-17.

(4) Beeman, W. O. (2004). Elections and governmental structure in Iran: Reform lurks under the flaws. The Brown Journal of World Affairs, 11(1), 55-67.

ثالثا: إن الفقيه، بالمعنى الخاص لاستمرار الإمامة، له صلاحيات توفر أفعالها أحياناً معايير هي مصدر الحقوق الأساسية، وتحيد مؤقتاً ومحدوداً عن الأحكام الأولية. وبدون هذا الإذن الشرعي لا يمكن للبرلمان أن يتخلى عن حدود الأحكام الأولية، لأن قوانين البرلمان يجب أن تكون في إطار الشريعة والدستور. وثيقة إذن الإمام الخميني هي المثال الأكثر وضوحا الذي يمكن أن يكون مصدرا للحقوق الأساسية ويمكن اعتبار ولاية الأمة وإمامة الأمة حاكمة على الدستور، ولكن بنفس القيد السابق، فإن (الولاية الفقهية) مسؤولية وترتبط بالمصالح. المجتمع ومراعاة معايير الشريعة؛ ويعني أن الفقيه نفسه يخضع لقوانين الشريعة ومعاييرها[١]، ويشكل مجمع تشخيص مصلحة النظام آلية أخرى لهذا العمل؛ وعندما لا يقدم المجلس رأي مجلس صيانة الدستور، بموافقة مجمع تشخيص مصلحة النظام، يصبح قرار المجلس رسميًا، حتى لو كان في رأي مجلس صيانة الدستور مخالفًا لمعايير الشريعة[٢].

وهنا نطرح التساؤل الموضوعي عن اليات إشراف الفقيه الأعلى على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ففي الجمهورية الإسلامية الإيرانية رئيس الدولة هو الوصي الشرعي، ومبدأ الولاية القانونية هو أحد أهم المبادئ الأساسية للدستور، والذي ينبع من الأسس المدرسية النظام. إن منصب القائد من حيث الإمامة وتوجيه النظام له واجبات وصلاحيات تجعله متفوقاً وأعلى بكثير من السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. [٣] في جمهورية إيران الإسلامية، بحسب المبدأ السابع والخمسون من الدستور، وتمارس هذه السلطات تحت إشراف الولاية المطلقة على الأمة وإمامة الأمة، وهذه الإشراف نتيجة للمبدأ الخامس من الدستور الذي جعل مبدأ ولاية الفقيه من المبادئ الأساسية للنظام.خصص دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية فصلاً مستقلاً للقيادة يتضمن ستة مبادئ، على الرغم من أن القيادة ومبدأ الفقه مذكوران أيضاً في أبواب أخرى[٤].

(1) Brumberg ,D .(2013) .Iran and Democracy .Retrieved from http//:iranprimer.usip.org/sites/iranprimer.usip.org/ files/Iran 20%and20%Democracy.pdf

(2) Johny ,S .(2007) .Iranian political system and the IRGC .Air Power Journal,(3)2 , .112-118

(3) Leyne ,J .(2009) .Big test for Iranian democracy .BBC News ,Tehran 5 ,June. Retrieved from http//:news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east.8083867/stm

(4) Samii, A. W. (2005). The changing landscape of party politics in Iran—A Case Study. The Journal of the European Society for Iranian Studies. Retrieved from http://www.sssup.it/UploadDocs/4525_6_The_Changing_Landscape_of_Party_Politics_in_Iran_A_Case_Study_The_Journal_of_the_European_Society_for_Iranian_Studies_02.pdf

التطورات التي حدثت في العقد الأول من الثورة الإسلامية دفعت الإمام (رضي الله عنه) إلى إعلان ولاية الفقيه المطلقة من أولى قواعد الإسلام، بل بمقام وقيمة الصلاة والصيام [1].لذلك تأثيره أيضاً في تغيير المبدأ السابع والخمسين ووضع ان تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث في ولاية الولي الشرعي، وحتى لا تقتصر صلاحيات الولي القانوني على المبدأ العاشر بعد المائة، في المبدأ السابع والخمسين وضعت جميع السلطات الثلاث أدناه للرأي (الإقليم المطلق للأمر).

إن تثبيت هذه النقطة في الدستور هو في الواقع تأكيد على سلطة ولي الأمر الواسعة والشرعية، وهو ما يرفع العذر عن أيدي من يسعى إلى خلق مثل هذه الأوهام بأن سلطة القائد هي فقط الأشياء المذكورة. في المبدأ الحادي والمائة. بمعنى آخر، أعطى مجلس المراجعة شكلاً قانونياً وأثبت للفقيه السلطة المطلقة، وهو ما ثبت له شرعاً. وهذا أكثر انسجاماً مع مبدأ الحكم والإدارة في المجتمع الإسلامي واستمرارية الإمامة؛ لأن الفقيه الذي هو رأس الدولة الإسلامية يجب أن يكون قادراً على إدارة المجتمع على النحو الأمثل وتوفير مصالح المجتمع في حدود الشريعة الإسلامية، ولا معنى أن يكون هناك حد غير الحدود. لمصالح المجتمع، والأحكام الإلهية، والمعايير والمقاييس الإسلامية. أي أن الدستور أعطى الولي الشرعي صلاحيات مطلقة في إطار الضوابط الإسلامية، والحالات المحددة في المبدأ العاشر بعد المائة أمثلة على صلاحياته [2].

(1) Mozaffari, M. (1993). Changes in the Iranian Political System after Khomeini's Death. Political Studies, 41, 611-617. Naini ,M .(2006) .Iran's Second Chamber ?The Guardian Council .The Journal of Legislative Studies.198-222 ,(2)12 ,

(2) Rigi, J. (2012). Iran at the Crossroads of Democracy and Dictatorship. Journal of Global and Historical Anthropology.129-145 ,63 ,

المبحث الثالث:

الية اشراف ولي الفقيه على السلطة التشريعية في إيران:

وفقا للمادة الثامنة والخمسين من الدستور، تمارس السلطة التشريعية من خلال المجلس الإسلامي؛ أي أن البرلمان هو العنصر التشريعي ويمكنه حسب المبدأ الحادي والسبعين أن يسن القوانين في الأمور العامة، وبالطبع فإن هذا التشريع يختلف عما هو متعارف عليه في الدول الأخرى. لأنه في الإسلام لا يستطيع أحد أن يشرع قانوناً يخالف شرع الله. إن عمل المجلس الإسلامي في هذا الصدد هو في الواقع تجميع للضوابط الإسلامية، ولمراعاة الأسس العلمية للنظام في هذه العملية وتحقيق إشراف الولي الشرعي، جاء ذلك فورًا في السبعين - المبدأ الثاني: (لا يجوز للمجلس الإسلامي أن يضع قوانين تتعارض مع مبادئ وقواعد الدين الرسمي للبلاد...). والاعتراف بعدم التناقض هذا قد عهد إلى مجلس صيانة الدستور، وحتى مصداقية المجلس الإسلامي مرهونة بمجلس صيانة الدستور[1].

وتكون تركيبة وسلطة اختيار أعضاء المجلس وتنوع مهامه بما يضمن الإشراف الكامل على القيادة. نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور يتم تعيينهم من قبل القيادة بشكل مباشر، وبما أن القيادة تختار الموثوقين والمقربين من فقهها، فإن إشراف القيادة يتحقق بالكامل في (احترام المعايير الشرعية) ولا حكم خارجها. قواعد الإسلام ودون مطابقتها للمعايير الإسلامية ودون إشراف القيادة لا تتم الموافقة عليها ولا تأخذ الشكل القانوني[2]، إضافة إلى ذلك، يتم اختيار النصف الآخر من أعضاء مجلس صيانة الدستور بناء على اقتراح رئيس السلطة القضائية (الذي تعينه القيادة مباشرة وتثق به) وينتخبه المجلس الإسلامي. وما لم يقم رئيس السلطة القضائية بتعيين المحامين، فلا يمكن انتخابهم من قبل المجلس الإسلامي. كما يظهر هذا الأسلوب التورط غير المباشر للقيادة في اختيار فقهاء مجلس صيانة الدستور. بالإضافة إلى مجلس صيانة الدستور، هناك مجلس تشخيص مصلحة النظام على مستوى أعلى من مجلس صيانة الدستور، وهو القاضي النهائي والحكم في النزاعات بين مجلس صيانة الدستور والمجلس الإسلامي، وبما أن أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام يتم تعيينهم بشكل عام أيها القادة، رأي القيادة هو الذي يطبق في النهاية، ولن يكون هناك قانون خارج عن رقابة الحاكم

(1) Taheri, A. (2009). After the Elections: a New System is Emerging in Iran. American Foreign Policy Interests, 31, 291-298.

(2) Tajbakhsh, K. (2000). Political Decentralization and the Creation of Local Government in Iran: Consolidation or Transformation of the Theocratic State?. Social Research, 67(2), 378-404.

المطلق. [١] إن انتخاب فقهاء مجلس صيانة الدستور من قبل القيادة يدل على وجود القيادة وإشرافها الفعال في ما يتعلق بالتشريع والسلطة التشريعية، وكذلك على كافة المراكز التي تكون فعالة إلى حد ما في إقرار قوانين وأنظمة البلاد، وتعيين فقهاء مجلس صيانة الدستور من قبل القيادة يعني أن فقهاء الشورى يقومون في الواقع بمسؤولية القيادة في هذا المجال. [٢] إن مجلس صيانة الدستور هو حجر الزاوية في مراقبة القوانين، وهو سلطة إصدار النظريات الفنية وصاحب نوع من حق النقض ويجب عليه التعليق على كافة موافقات المجلس الإسلامي[٣]

ومن أجل تسريع أداء هذا الواجب، يحق لمجلس صيانة الدستور المشاركة في مفاوضات البرلمان. في حال وجود خطة أو مشروع قانون عاجل على جدول الأعمال، وحضور أعضاء المجلس إلزامي في الجلسة العلنية للمجلس (المبدأ السابع والتسعون). وحتى الاجتماعات غير العامة للمجلس الإسلامي يجب أن يحضرها أعضاء مجلس صيانة الدستور (مبدأ ٦٩ من الدستور الايراني). وعلى هذا الأساس نصت المادة ٩٣ من الدستور صراحة على أن المجلس الإسلامي ليس له شرعية قانونية دون مجلس صيانة الدستور. [٤]

وفي المبدأ الرابع من الدستور الايراني، يتولى مراقبة التزام جميع قوانين وأنظمة البلاد بالمعايير الشرعية مجلس صيانة الدستور، وفي المبدأ الحادي والتسعين يتم تفسيره بشكل مطلق على أنه (حماية قواعد الشريعة). الإسلام)، والتي يمكن أن تشمل موافقات المنظمات الأخرى المختصة أن تكون من البرلمان أيضًا؛ أي أن نطاق ونطاق هذا المبدأ يحكم الشبكة التشريعية بأكملها للبلاد، وينطبق أيضًا على التطبيق العام لمبادئ الدستور[٥].

ويجوز لمجلس النواب أن يمنح لجانه الداخلية صلاحية سن بعض القوانين، التي يتم تنفيذها. على أساس تجريبي وتكون الموافقة النهائية عليها لدى مجلس النواب، أو يمكن للبرلمان أن يعهد بالموافقة الدائمة على النظام الأساسي للمنظمات والشركات والمؤسسات التابعة للحكومة إلى الهيئات المختصة وفقا للمادة الثانية والسبعين من القانون. الدستور، أو

(1) Takeyh, R. (2009). Guardians of the Revolution: Iran and the World in the Age of the Ayatollahs.Oxford, UK: Oxford University Press, 129

(2) William, S. A. (2001). Iran's Guardians Council as an Obtacle to Democracy. The Middle East Journal, 55(4), 643-662.

(3) Zubaida, S. (2000). Trajectories of Political Islam: Egypt, Iran and Turkey. The Political Quarterly, 60-78.

(4) "Iran University Reform Sparks Row in Ahmadinejad Camp," BBC News, June 23, 2010. As of November 17, 2010: http://www.bbc.co.uk/news/10390315

(5) "Iranian Dissident Cleric Condemns Government Intimidations," Radio Zamaneh, May 9, 2010. As of January 4, 2011: http://www.payvand.com/news/10/may/1096.htm

السماح بالموافقة على منحها للحكومة [١].

ويكمل عمل البرلمان دور مجلس صيانة الدستور الذي يتولى الإشراف القانوني والتوجيهات، وهو مسؤول عن حماية القانون وحراسته ومنع تعارض القوانين العادية مع الدستور. كما أن مجلس صيانة الدستور هو المفسر الوحيد للدستور وهذه مسؤولية جميع أعضائه (اثنا عشر شخصاً). ومن هذا المنطلق فإن مجلس صيانة الدستور هو مؤسسة مستقلة ومنفصلة تعمل وفق القوى الحاكمة من الخارج. إن تركيبة الشورى واستقلاله عن السلطات الثلاث يعطي الإمكانية للشورى لممارسة وجود الولي الشرعي في السلطات الثلاث دون الإخلال بتوازن القوى مع السلطات الضرورية والقانونية وفي نفس الوقت يكون خارجها تأثير القوى المذكورة [٢]، ولمجلس صيانة الدستور، الحق باستخدام الإشراف القانوني، على الهيئة التشريعية في مرحلتي الانتخابات والتأهيل[٣].

إن دمج مجلس صيانة الدستور هو أسلوب مبتكر للرقابة الشاملة على القوانين ويرتبط بخاصية النظام كونه مدرسة، بحيث أنه إذا تمت إزالة مجلس صيانة الدستور من النظام السياسي للجمهورية الإسلامية، فإن النظام سيفقد إلهيته. شرعية وإظهار السيادة الإلهية وأخيرا طابعها التوحيدي سوف يعطي الأيدي. بمعنى آخر، يتجلى نظام الولاية الشرعية، وهو دعم الخط الإسلامي للنظام وحارس الشرعية الإلهية للنظام السياسي، في أكثر صوره فيما يتعلق بأعضاء مجلس الولاية الشرعية [٤]، ولمراعاة الأسس العلمية للنظام في هذه العملية وتحقيق إشراف ولي الفقه، جاء ذلك في المبدأ الثاني والسبعون أنه: (لا يجوز للمجلس الإسلامي أن يصدر قوانين تتناقض مع مبادئ وقواعد الدين الرسمي للبلاد...). والاعتراف بعدم التناقض هذا منوط بمجلس صيانة الدستور، وحتى مصداقية المجلس الإسلامي تعتمد على

(1) Central Bank of the Islamic Republic of Iran, "Annual National Accounts, 2001– 2003," spreadsheet, Tehran, 2006a. As of October 15, 2007: http://www.cbi.ir/simplelist/2074.aspx

(2) Byman, Daniel, Shahram Chubin, Anoushiravan Ehteshami, and Jerrold D. Green, Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-1320-OSD, 2001. As of October 15, 2007: http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1320

(3) Dareini, Ali Akbar, "Iran's Hard Line Revolutionary Guards Pledge Support for Ultraconservative President-Elect," Associated Press, July 5, 2005 p89.

(4) A. William Samii, 'Iran's Guardians Council as an Obstacle to Democracy', Middle East Journal, vol. 5, no. 4, Autumn 2001, pp. 643–62.

مجلس صيانة الدستور[١].

وطريقة تشكيل واختيار أعضاء المجلس وتنوع مهامه تضمن الإشراف الكامل على القيادة. نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور يتم تعيينهم من قبل القيادة بشكل مباشر، وبما أن القيادة تختار الموثوقين والمقربين من فقهها، فإن الإشراف على القيادة يتحقق بشكل كامل في (الالتزام بالمعايير الشرعية) ولا حكم فيه. وخارجة عن الأحكام الإسلامية، ودون مطابقة للمعايير الإسلامية، ودون إشراف القيادة، لا تتم الموافقة عليها، ولا تأخذ الشكل القانوني [٢]

وفي المبدأ الرابع من الدستور، يتولى مراقبة مدى التزام جميع قوانين وأنظمة البلاد بمعايير الشريعة مجلس صيانة الدستور، وفي المبدأ الحادي والتسعين يتم تفسيره بشكل مطلق على أنه (حراسة قواعد الإسلام).)، والتي يمكن أن تشمل موافقات المنظمات المختصة الأخرى من البرلمان أيضًا؛ أي أن نطاق ونطاق هذا المبدأ يحكم الشبكة التشريعية بأكملها للبلاد وينطبق أيضًا على التطبيق العام لمبادئ الدستور، التصويت العام والاستفتاء، ولكن وفقًا للمبدأ الثامن والثلاثين بعد المائة، كما يمكن لمجلس الحكومة إعداد وتنفيذ الموافقات واللوائح والأنظمة الداخلية، وبالمثل، وفقًا للمبدأ الخامس والثمانين، في حالات الضرورة، ووفقًا للمبدأ الثاني والسبعين، يمكن للبرلمان أن يعطي قراره اللجان الداخلية لها صلاحية سن بعض القوانين التي يتم تنفيذها على أساس تجريبي وتكون الموافقة النهائية عليها من قبل مجلس النواب، أو يمكن للبرلمان الموافقة بشكل دائم على النظام الأساسي للمنظمات والشركات وتسليم المؤسسات الحكومية أو التابعة لها إلى مجلس النواب اللجان ذات الصلة وفقا للمادة ٧٢ من الدستور أو السماح للحكومة بالموافقة عليها[٣].

إن دمج مجلس صيانة الدستور هو أسلوب مبتكر للسيطرة الشاملة على القوانين ويرتبط بالطبيعة المدرسية للنظام، بحيث إذا تم إخراج مجلس صيانة الدستور من النظام السياسي للجمهورية الإسلامية، فإن النظام سيفقد شرعيته الإلهية وسيفقد النظام شرعيته الإلهية. مظهر من مظاهر السيادة الإلهية وفي نهاية المطاف طابعها التوحيدي سوف يعطي الأيدي؛ بمعنى آخر، فإن نظام ولاية الفقيه، وهو دعم الخط الإسلامي للنظام وحارس الشرعية الإلهية للنظام السياسي، يتجلى بشكل أكبر بالنسبة لأعضاء مجلس صيانة الدستور[٤].

(1) Axel Tschentscher, A Translation of the Constitution of the Islamic Republic of Iran, http://www.servat.unibe.

(2) The Office of the Supreme Leader maintains a web site at http://www.leader.ir/langs/

(3) Opposing Iran's Supreme Leader is Denial of God: Cleric', BBC News, 6 December 2010, http://www.bbc.co.uk/ news/world-middle-east.11927073-

(4) The President's Awkward Friend ;'Ali Sheikholeslami' ,Iran Forces 'Chief of Staff Criticizes Ahmadinejad Aide Over Islam Remarks ,'Bloomberg News ,http//:www.bloomberg.com/

المبحث الرابع:

التكييف الدستوري لموقع المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني

أولا: اشراف ولي الفقيه على السلطة التنفيذية:

يوصف المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران باعتباره صاحب السلطة الأعلى والمقام الأبرز في الدولة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو يتمتّع بعدد من الصلاحيات التنفيذية، وهو أيضاً بمثابة «العين الساهرة على تطبيق الأحكام الدينية ومراجعة القرارات السياسية وبتّها، وكذلك يحظى المرشد بأهمية خاصة في إيران، نظراً إلى المركز الديني الذي يتولاه، إضافة إلى الصلاحيات السياسية المنوطة به. ووفقاً لنظام إيران ودستورها، يمتلك المرشد صلاحيات تمنحه القدرة على الفصل في كل شؤون الدولة، وهو يتمتع بوضع شديد التميز والحساسية أيضاً، لكونه يشرف على عمل مختلف سلطات الدولة، بما يتوافق مع مبدأ السيادة الإلهية ورقابة الفقيه. ولهذا الغرض، اعترفت المادة ٦٠ من الدستور ضمناً بأعمال السلطة التنفيذية في الدرجة الأولى بالنسبة للقيادة، وفي المرحلة التالية بالنسبة للرئيس والوزراء. بمعنى آخر، القيادة هي أعلى مسؤول في البلاد وفي الواقع الشخص الأول في البلاد، ووفقاً للمبدأ المائة والثالث عشر، فإن الرئيس هو بعد منصب القيادة، والمسؤول الأول عن تنفيذ الدستور. الدستور ورئيس السلطة التنفيذية، على نفس المبدأ، يقع على عاتق القيادة أما الأمور الخارجة عن مسؤولية القيادة فهي مفوضة إلى الرئيس. بالإضافة إلى ذلك، لأن الرئيس أيضاً يتحمل المسؤولية بفرض القيادة

وفقاً للمبدأ ١٢٢ فهو مسؤول أيضاً أمام القيادة (بالإضافة إلى مسؤوليته أمام مجلس النواب)، ولا بد من القول أن الرئيس يؤدي واجباته باستخدام تفويض السلطة من القيادة وبشكل غير مباشر، ويطبق الصلاحيات الخاصة. مهمة القيادة.

ونظراً لكون السلطة التنفيذية هي التي تتولى السلطة بشكل مباشر، فإنها تملك جزءاً كبيراً من الحكومة ولهذا يجب السيطرة عليها وتوجيهها، وهذا التوجيه والرقابة توفره أيضاً السلطة التشريعية من خلال إقرار القوانين وتحديد النظام. السياسة تتم من قبل السلطة التنفيذية (السلطة التشريعية نفسها توجهها وتسيطر عليها القيادة)، ويمكن للقيادة أيضًا أن تكون فعالة في توجيه السلطة التنفيذية وضبط العلاقة السياسية للسلطة التنفيذية مع الشعب والفروع الأخرى. وتعليماتها غير المباشرة وحتى أوامرها المباشرة.

وتتم أعمال السلطة التنفيذية بما يتوافق مع مبدأ السيادة الإلهية ورقابة الفقيه. ولهذا الغرض، أقرت المادة ٦٠ من الدستور ضمناً عمل السلطة التنفيذية أولاً وقبل كل شيء

بالنسبة للقيادة، وفي المرحلة المقبلة بالنسبة لرئيس الجمهورية والوزراء. بمعنى آخر، القيادة هي أعلى منصب رسمي في البلاد وفي الواقع الشخص الأول في البلاد، ووفقاً للمبدأ المائة والثالث عشر، فإن الرئيس هو بعد منصب القيادة، والمسؤولية الأساسية عن التنفيذ الدستور ورئيس السلطة التنفيذية أيضا مع القيادة وفق نفس المبدأ وتم إسناد القضايا الخارجة عن مسؤولية القيادة إلى الرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، ولأن الرئيس يتولى المسؤولية من خلال تنفيذ القيادة، ووفقاً للمبدأ ١٢٢ فهو مسؤول أيضاً أمام القيادة (بالإضافة إلى مسؤوليته أمام البرلمان)، فيجب القول أن الرئيس يستخدم تفويض السلطة من السلطة. يقوم القائد بواجباته ويطبق بشكل غير مباشر العمل الخاص للقائد

ونظراً لكون السلطة التنفيذية هي التي تتولى السلطة بشكل مباشر، فإنها تمتلك جزءاً كبيراً من الحكومة، ولهذا السبب يجب السيطرة عليها وتوجيهها، وهذا التوجيه والرقابة، بالإضافة إلى أنه تقوم به السلطة التشريعية. من خلال إقرار القوانين وتحديد السياسة، ويتم ذلك من قبل السلطة التنفيذية (السلطة التشريعية نفسها تخضع لتوجيه ومراقبة القيادة)، ويمكن للقيادة توجيه السلطة التنفيذية وتعديل العلاقة السياسية للسلطة بتعليماتها غير المباشرة وحتى أوامر مباشرة. يجب أن تكون السلطة التنفيذية فعالة مع الناس والقوى الأخرى.

القائد مسؤول عن تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث وحل الخلافات بينها (المبدأ مئة وعشرة) وينفذ حكم الرئيس بعد انتخاب الشعب، وفي حالة الموافقة على القصور السياسي أو انتهاك قضائي للرئيس، يتم إقالته يمكن للقيادة عزل الرئيس وعزله بشكل مباشر؛ لأنه وفقا للمبدأ ١٢٢ فإن الرئيس هو المسؤول عن القيادة. وتحكم القيادة بشكل غير مباشر على مخالفات الرئيس من خلال القضاء، كما تسيطر على أصول الرئيس والوزراء وأزواجهم وأبنائهم قبل وبعد خدمتهم حتى لا يزيدوا على الحق، ومن أجل الوصول إلى رئيس السلطة التنفيذية، يجب على الرئيس أن يمر بخطوات تكون أحياناً بشكل مباشر أو غير مباشر تحت سيطرة القيادة. وبعد إعلان الاستعداد والترشح، تأتي مرحلة التأهيل من قبل مجلس صيانة الدستور، الذي يستخدم حقه في الإشراف على الانتخابات الرئاسية (وفق مبدأي تسعة وتسعين ومائة وثمانية عشر) لتحديد المرشحين والمصادقة عليهم. ووضع رئيس الجمهورية في المادة ١١٥ من الدستور شروطا مفادها أن يتوفر في المرشحين للانتخابات الرئاسية جميعهم، ومن دون توافر هذه الشروط تعتبر مشاركتهم في الانتخابات غير قانونية.

وقد أحيل هذا التشخيص وتأكيد الاختصاص إلى مجلس صيانة الدستور، الذي، أثناء ممارسة السيطرة التي تضمنها القيادة، يتجنب ممارسة التأثير على السلطة التنفيذية وانتهاك

الاستقلال والفصل بين السلطات. وفي عملية الموافقة على المؤهلات، يقوم مجلس صيانة الدستور بالعمل نيابة عن القيادة (حتى في الولاية الأولى للرئاسة، كان لا بد من موافقة القيادة على مؤهلات المرشحين). وهذا الفعل هو في الواقع نوع من الإشراف غير المباشر للقيادة على رأس السلطة التنفيذية حتى في مرحلة ما قبل الانتخابات، مما يمنع دخول أشخاص لا يؤمنون بأسس النظام والثورة، وهو نوع من أنواع القمع. الإشراف الوقائي والرقابة.

وفي المرحلة التالية، عندما يشارك المرشح الرئاسي في الانتخابات، بعد حصوله على الأغلبية والنجاح في الانتخابات، ستأتي مرحلة أكثر أهمية، يجب خلالها التأكد من صحة الانتخابات من قبل مجلس صيانة الدستور ويجب على القيادة تنفيذ قرار الرئيس والتوقيع. بمعنى آخر، هذا الإجراء الأخير هو التعيين القانوني والتنفيذ القانوني للرئيس المنتخب من قبل الشعب، وفي الواقع إعطاء الشكلية والشرعية لانتخاب الشعب. السلطة التنفيذية التي هي هدف الحكم وأعمال نوع من أنواع الحاكمية، ليست ملزمة للشعب إلا إذا كانت ذات شرعية إلهية.

والرئيس من حيث الصلاحيات (شرعية تصرفاته تعتمد على إذن القائد) يجب أن يكون لديه إذن الولي الشرعي، وبدون تنفيذ القيادة لا يمكن للولي غير الشرعي ممارسة هذه الصلاحيات. وبهذا المعنى، يتم توفير هذه الشرعية من خلال تأكيد الاختصاص وكذلك التوقيع على مرسوم رئيس الجمهورية.

ثانيا: اشراف ولي الفقيه على السلطة القضائية (نظارت بر قوه قضائية) صلاحيات ولاية الفقيه وحدودها

في جمهورية إيران الإسلامية، يرأس الدولة الولي الشرعي، ويعتبر مبدأ الولاية القانونية أحد أهم وأهم مبادئ الدستور، والذي ينبع من الأسس المدرسية للنظام. إن منصب القيادة من حيث الإمامة وتوجيه النظام له واجبات وصلاحيات تجعله متفوقاً وأعلى بكثير من القوى الثلاث. وبهذا المعنى، هناك فرق واضح بين نظام الفصل بين السلطات في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية والنظام الكلاسيكي لفصل السلطات.

وفي جمهورية إيران الإسلامية، يرأس الدولة في الجمهورية الإسلامية الايرانية الولي الشرعي، ويعتبر مبدأ الولاية القانونية أحد أهم وأهم مبادئ الدستور، والذي ينبع من الأسس المدرسية للنظام. إن منصب القيادة من حيث الإمامة وتوجيه النظام له واجبات وصلاحيات تجعله متفوقاً وأعلى بكثير من القوى الثلاث. وبهذا المعنى، هناك فرق واضح بين نظام الفصل بين

السلطات في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية والنظام الكلاسيكي لفصل السلطات. في النظام الكلاسيكي، لا توجد قوة متفوقة على القوى الثلاث، وفي الأساس يتم الفصل بين السلطات بحيث لا توجد قوة متفوقة وتقوم القوى الثلاث بتحييد صلاحيات بعضها البعض المبدأ السابع والخمسون من الدستور، هذه السلطات تمارس تحت إشراف الولاية المطلقة على الأمة وإمامة الأمة، وهذه الإشراف نتيجة للمبدأ الخامس من الدستور الذي يجعل مبدأ الولاية المطلقة على الأمة ولاية الفقيه من المبادئ الأساسية للنظام [1]، ولهذا السبب، يذكر الدستور بوضوح سلطة أعلى من الرئيس، وهو المسؤول أيضًا عن بعض أعمال السلطة التنفيذية. وهذا الأمر يحيد عملياً السلطة التنفيذية غير العادية مقارنة بالأنظمة الرئاسية والبرلمانية الأخرى، ويجعلها حجر الزاوية في السلطات الأخرى. ومن حيث الأهمية الاستثنائية للقيادة، فقد خصص دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية فصلاً مستقلاً للقيادة يتضمن ستة مبادئ، على الرغم من أن القيادة ومبدأ المرجعية الدينية مذكوران أيضاً في فصول أخرى.

بعد المبدأ الخامس من الدستور فإن أهم مبدأ يسند للفقه ويحدد دوره ووظيفته الأساسية في النظام هو المبدأ السابع والخمسون الذي يضع سلطات الحاكم الثلاث تحت رقابة الولاية المطلقة الأمة وإمامة الأمة، وبحسب ما حدث أثناء مراجعة الدستور، فإن هذا المبدأ يحكم حتى المبدأ العاشر بعد المائة، وتمتد سلطة القيادة إلى ما هو أبعد من نطاق ذلك المبدأ [2]، ومن النقاط المهمة جداً التي انتبه إليها مجلس مراجعة الدستور فيما يتعلق بـ (القيادة) إضافة كلمة (مطلقة) إلى (مقاطعة) في المبدأ السابع والخمسين. إن التطورات التي حدثت في العقد الأول من الثورة الإسلامية دفعت الإمام الخميني بوصفه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الايرانية إلى إعلان سلطة الفقيه المطلقة من قواعد الإسلام الأساسية بل وأعلى من الصلاة والصيام، وكان لذلك تأثيره أيضاً في تغيير المبدأ السابع والخمسين ووضع تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث في ولاية الولي الشرعي، وحتى لا تقتصر صلاحيات الولي الشرعي على المبدأ العاشر بعد المائة، وفي المبدأ السابع والخمسين وضعت جميع السلطات الثلاث الواردة أدناه والرأي (الإقليم المطلق للأمر).

وبطبيعة الحال، فإن معنى الولاية المطلقة هي السلطة الشاملة للفقيه ومسؤولياته مقابل

(1) Iran: Who Runs It? The Puzzling Relationship between the Supreme Leader and the President', Economist, 26 July 2008, pp. 58–9.

(2) Suzanne Maloney, 'Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development', in Parvin Alizadeh (ed.), The Economy of Iran: Dilemmas of an Islamic State (London and New York: I.B. Tauris, 2000), pp. 145–76.

الولاية النسبية، وليس الولاية الفضفاضة والمستبدة [1]، تثبيت هذه النقطة في الدستور الإيراني هو في الواقع تأكيد على سلطة ولي الأمر الشرعية الواسعة، وهو ما يرفع العذر عن أيدي من يسعى إلى خلق مثل هذه الأوهام بأن سلطة القيادة هي فقط الأشياء المذكورة في المئة والخمسين. المبدأ العاشر. بمعنى آخر، أعطى مجلس المراجعة الشكل القانوني وأثبت للفقيه السلطة المطلقة، وهو ما ثبت له شرعاً.

وهذا الأمر أكثر توافقاً مع مبدأ حكم وإدارة المجتمع الإسلامي واستمرارية الإمامة؛ لأن الفقيه، وهو رأس الدولة الإسلامية، يجب أن يكون قادراً على إدارة المجتمع على النحو الأمثل، وتوفير مصالح المجتمع في حدود الشريعة الإسلامية، ولا معنى أن يكون هناك أي حدود غير الحدود. حدود مصالح المجتمع والأحكام الإلهية والمعايير والضوابط الإسلامية. أي أن الدستور أعطى الولي الشرعي صلاحيات مطلقة في إطار الضوابط الإسلامية، والحالات المنصوص عليها في المبدأ المائة والعاشر هي أمثلة على صلاحياته.

إن النظام القضائي، نظرا لحساسيته ودوره الأساسي، فضلا عن طابعه المؤسسي، ومن أجل تحقيق العدالة الإسلامية وحماية حقوق الناس، يجب بالضرورة أن يتوافق مع المعايير الإسلامية [2]، وأنشأ الدستور في مادته (١٥٦) السلطة القضائية (المستقلة والداعمة للحقوق الفردية والاجتماعية والمسؤولة عن تحقيق العدالة). على الرغم من أن الحكم سيكون جبريًا وفقًا للأوامر الإلهية ومن قبل قضاة إسلاميين مؤهلين، إلا أنه نظرًا للأهمية الأساسية وحساسية القضاء في الإسلام ودقة النظام المدرسي للنظام القضائي في البلاد ولمنع الانحرافات العامة في الإسلام. النظام القضائي، فإن رقابة الولي الشرعي في هذه الأمور أمر لا مفر منه.

يتمتع القضاء في جمهورية إيران الإسلامية، بالإضافة إلى استقلاله، الذي هو نتيجة لسلطاته وقيمه الحاكمة، بالحق الإلزامي في السيادة القضائية. ومعنى السيادة القضائية هو ضرورة الرجوع إلى الجهات القضائية المختصة والخضوع لأحكامها. وفي القانون الدستوري الإيراني لا يقتصر القاضي على القوانين المدونة، واستنادا إلى المبدأ السابع والستين بعد المائة، فإذا لم يجد حكما لدعوى في القوانين المدونة، فعليه أن يحكم في الدعوى بالإحالة إلى مصادر إسلامية موثوقة أو فتاوى صحيحة. بمعنى آخر، في سياق الصمت أو المخالفة أو

(1) For more on how this tendency affects Iranian negotiating behaviour and foreign policy see Peter Jones, 'How to Negotiate with Iran', Foreign Policy, 7 April 2009, http://www.foreignpolicy

(2) The title 'supreme leader' (rahbare moaz zam) is used popularly. The actual title in the constitution is simply 'leader'. See Buchta, Who Rules Iran. See ibid., pp. 46–57. The Office of the Supreme Leader maintains a web site at http://www.leader.ir/langs/

التعارض مع القوانين ذات الصلة، فإن رجوع القاضي إلى آراء الفقهاء أمر معترف به ومحدد على أنه إلزامي، وهذه وسيلة أخرى للامتثال لمعايير الشريعة وفي الواقع نوع من أنواعها إشراف الفقه على سير التشريعات والالتزام بالنظام المدرسي.

وتشرف السلطة القضائية أيضًا بشكل غير مباشر على السلطة التنفيذية. ووفقاً للمادة ١٧٠ من الدستور، يجب على القضاة الامتناع عن تنفيذ المراسيم واللوائح الحكومية التي تتعارض مع القوانين والأنظمة الإسلامية. وإذا أضفنا المبدأين ١٧٣ و١٧٤ يتضح كيف تسيطر السلطة القضائية على السلطة التنفيذية وهذا هو الإشراف غير المباشر للقيادة على السلطة التنفيذية [١]

الخاتمة:

لقد مهد الدستور الايراني الطريق أمام تحقيق زعامة الحقوقي جامع الشرع الذي يعترف به الشعب قائدا، لضمان عدم خروج التنظيمات المخالفة عن واجباتها، وتقترح ولاية الفقيه في ديباجة الدستور على النحو التالي:

- خطة الحكم الإسلامي المبنية على مرجعية الفقيه، والتي قدمها الإمام الخميني في ذروة خنق النظام الاستبدادي وخانقته، خلقت دافعاً جديداً ومتماسكاً لدى الشعب المسلم وفتحت الطريق الأصلي للإصلاح. صراع المدرسة الإسلامية.
- كما جاء في ديباجة الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩: «ولاية الفقيه العادل، على أساس ولاية الأمر والإمامة المستمرة، يوفر الدستور الأساس لتحقيق قيادة فقيه للأمة الإسلامية
- وتعترف المادة ٥ من الدستور بأن ولاية الفقيه سمة مميزة للنظام الإسلامي، حيث تنص على ما يلي: «في فترة غيبة النبي الكريم ولي العصر - في جمهورية إيران الإسلامية، تكون ولاية الأمة والإمامة فالأمة تقع على الفقيه الصالح، وفيها التقوى ومعرفة الوقت والشجاعة والتدبير وسعة الحيلة، وهو ما يتولى المبدأ السابع والمائة.
- وتنص المادة ٥٧ على أن «سلطات الحكم في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتي تمارس تحت إشراف الولاية المطلقة وإمامة الأمة وفق المبادئ المستقبلية لهذا القانون». هذه القوى مستقلة عن بعضها البعض.
- المادة ٦٠ من الدستور: «أعمال السلطة التنفيذية، فيما عدا الأمور

(1) A. William Samii, 'Iran's Guardians Council as an Obstacle to Democracy', Middle East Journal, vol. 5.

التي يعهد بها مباشرة إلى القيادة في هذا القانون، تكون عن طريق رئيس الجمهورية والوزراء». وقد وضع هذا المبدأ جانباً من تصرفات السلطة التنفيذية على منصب القيادة.

- المادة ٩١ من الدستور: «.. ستة أشخاص من الفقهاء الصالحين العارفين بمتطلبات العصر وقضايا العصر، اختيار هؤلاء يكون بمنصب القيادة». هذا المبدأ من الدستور يتعلق بمجلس صيانة الدستور وكيفية الجمع بين أعضائه، والجزء الأول من هذا المبدأ يتعلق بواجب القائد.
- المادة ١٠٧ من الدستور: «بعد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله العظمى الإمام الخميني، الذي تم الاعتراف به وقبوله كمرجع وقائد من قبل الأغلبية الساحقة من الشعب، القائد هو مسؤولية خبراء الشعب المنتخبين. ويقوم خبراء القيادة بمراجعة واستشارة جميع الاجتهادات الفقهية المؤهلة المذكورة في المبدأ الخامس والمئة والتاسع. ومتى عرفوا أن أحدهم عالم بالقضايا الفقهية أو الفقهية أو السياسية والاجتماعية، أو ذا قبول شعبي، أو ذو مكانة خاصة في إحدى الصفات المذكورة في المبدأ ١١٩، انتخبوه قائدا، وإلا يتم اختيار أحدهم وتقديمه كقادة. وسيكون رئيس الخبراء المنتخب هو المسؤول عن الأمر وكافة المسؤوليات المترتبة عليه
- المادة ١٠٨ من الدستور الإيراني : «القانون المتعلق بعدد الخبراء وشروطهم ونوعية اختيارهم والنظام الداخلي لاجتماعاتهم للفترة الأولى يجب أن يعده قضاة مجلس صيانة الدستور الأول ويوافق عليه مجلس صيانة الدستور». بأغلبية أصواتهم والحصول على الموافقة النهائية لقائد الثورة".
- المادة ١٠٩ من الدستور: شروط القائد وصفاته:
  - المؤهل العلمي المطلوب للإفتاء في أبواب الفقه المختلفة.
  - العدل والتقوى ضروريان لقيادة الأمة الإسلامية.
  - الرؤية السياسية والاجتماعية الصحيحة، وسعة الحيلة، والشجاعة، والإدارة، والقوة الكافية للقيادة.
  - في حالة تعدد المرشحين يفضل صاحب الرؤية الفقهية والسياسية الأقوى.
- المادة ١١٠ من الدستور: واجبات القائد وصلاحياته، وتحديد السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد استشارة مجمع تشخيص مصلحة النظام ومراقبة حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١. هاشمي، سيد محمد، الحقوق الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (المجلد الثاني)، طهران: ميزان، ٢٠١٠.

٢. موسى زاده، إبراهيم، «تحليل الطعون على المبدأ الرابع من الدستور»، مجلة القانون، المجلد الأربعون، العدد الثاني ١٣٨٩.

٣. مصطفى كواكبيان، الديمقراطية في نظام ولاية الفقيه، ص١٣٨. وهناك حديث تفصيلي عن مفهوم السيادة المطلقة، وإمكانية أو استحالة دكتاتورية الفقيه القانوني.

٤. ولاية الفقيه في الحقوق الأساسية لجمهورية محمد الشافعي الإسلامية فر، مجلة الحكومة الإسلامية الفصلية العدد ١٣) (مجلس ميثاق بيرمان، المكتب الاستشاري لمعهد القيادة، الرمز: ٥٨/٦٦٦٦٦)

ثانياً: المصادر الإنكليزية:

1. A. William Samii, 'Iran's Guardians Council as an Obstacle to Democracy', Middle East Journal, vol. 5.
2. Peter Jones, 'How to Negotiate with Iran', Foreign Policy, 7 April 2009, http://www.foreignpolicy
3. The Office of the Supreme Leader maintains a web site at http://www.leader.ir/langs/
4. Suzanne Maloney, 'Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development', in Parvin Alizadeh (ed.), The Economy of Iran: Dilemmas of an Islamic State (London and New York: I.B. Tauris, 2000)
5. Iran: Who Runs It? The Puzzling Relationship between the Supreme Leader and the President', Economist, 26 July 2008
6. 1979 Constitution of Islamic Republic of Iran with Amendments through 1989.
7. Aras, B. (2001). Transformation of the Iranian political system: Towards a new model? Middle East Review of International Affairs, 5(3).
8. Rigi, J. (2012). Iran at the Crossroads of Democracy and Dictatorship. Journal of Global and Historical Anthropology129- ,63 ,

.145
9. Mozaffari ,M .(1993) .Changes in the Iranian Political System after Khomeini‘s Death .Political Studies .611-617 ,41 ,Naini, M .(2006) .Iran‘s Second Chamber ?The Guardian Council .The Journal of Legislative Studies.(2)12 ,
10. Beeman, W. O. (2004). Elections and governmental structure in Iran: Reform lurks under the flaws. The Brown Journal of World Affairs, 11(1).
11. Brumberg, D. (2013). Iran and Democracy. Retrieved from http://iran-primer.usip.org/sites/iranprimer.usip.org
12. Johny ,S .(2007) .Iranian political system and the IRGC .Air Power Journal.(3)2 ,
13. Leyne ,J .(2009) .Big test for Iranian democracy .BBC News ,Tehran 5 ,June .Retrieved from http//:news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east.8083867/stm
14. Samii ,A .W .(2005) .The changing landscape of party politics in Iran—A Case Study .The Journal of the European society for Iranian Studies .Retrieved from http//:www.sssup.it/UploadDocs_6_4525/The_Changing_Landscape_of_Party_Politics_in_Iran_A_Case_Study_The_Journal_of_the_European_Society_for_Iranian_Studies.02_pdf
15. Taheri ,A .(2009) .After the Elections :a New System is Emerging in Iran .American Foreign Policy Interests.31 ,
16. Tajbakhsh ,K .(2000) .Political Decentralization and the Creation of Local Government in Iran :Consolidation or Transformation of the Theocratic State .?Social Research.(2)67 ,
17. Takeyh ,R .(2009) .Guardians of the Revolution :Iran and the World in the Age of the Ayatollahs.Oxford ,UK :Oxford University Press.
.81 William ,S .A .(2001) .Iran‘s Guardians Council as an Obtacle to Democracy .The Middle East Journal.(4)55 ,
19. Zubaida ,S .(2000) .Trajectories of Political Islam :Egypt ,Iran and Turkey .The Political Quarterly.60-78 ,

20. Iran University Reform Sparks Row in Ahmadinejad Camp “,BBC News ,June .2010 ,23 As of November :2010 ,17 http//:www.bbc.co.uk/news10390315/
21. Iranian Dissident Cleric Condemns Government Intimidations “,Radio Zamaneh ,May .2010 ,9 As of January :2011 ,4 http//:www.payvand.com/news/10/may.1096/htm
22. Central Bank of the Islamic Republic of Iran” ,Annual National Accounts “,2003 –2001 ,spreadsheet ,Tehran2006 ,a .As of October,15 :2007http//:www.cbi.ir/simplelist.2074/aspx
23. Byman ,Daniel ,Shahram Chubin ,Anoushiravan Ehteshami ,and Jerrold D .Green ,Iran‘s Security Policy in the Post-Revolutionary Era, Santa Monica ,Calif :.RAND Corporation ,MR-1320-OSD .2001 ,As of October :2007 ,15 http//:www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1320
24. Dareini, Ali Akbar, “Iran’s Hard Line Revolutionary Guards Pledge Support for Ultraconservative President-Elect,” Associated Press, July 5, 2005.
25. The President’s Awkward Friend’; Ali Sheikholeslami, ‘Iran Forces’ Chief of Staff Criticizes Ahmadinejad Aide Over Islam Remarks’, Bloomberg News, http://www.bloomberg.com/
26. Iran: Who Runs It? The Puzzling Relationship between the Supreme Leader and the President’, Economist, 26 July 2008.
27. Suzanne Maloney, ‘Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development’, in Parvin Alizadeh (ed.), The Economy of Iran: Dilemmas of an Islamic State (London and New York: I.B. Tauris, 2000).
28. Peter Jones, ‘How to Negotiate with Iran’, Foreign Policy, 7 April 2009, http://www.foreignpolicy
29. The title ‘supreme leader’ (rahbare moaz zam) is used popularly. The actual title in the constitution is simply ‘leader.
30. The Office of the Supreme Leader maintains a web site at http://www.leader.ir/langs/

تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي

«دراسة اجتماعية مسحية»

أ.د عباس علي شلال

الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

dr.abbasshallal yahoo.com

أ.م.د مصطفى سوادي جاسم

وزارة التربية-مديرية تربية الرصافة الثالثة

Mustafaabolena81@gamil.com

د. حسن هاشم حمود

وزارة العدل

hasanhmood016 @gamil.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i54.601

ملخص :

يهدف البحث الحالي التعرف إلى آراء المواطنين العراقيين بمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي ذي الرقم (88) لسنة 1959 والمقدم إلى مجلس النواب العراقي، والتعرف أيضا إلى موقف المواطن العراقي من القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية والقوانين ذات الصبغة المدنية، وكذلك التعرف إلى طبيعة الجدل المثار حول هذا التعديل، فضلاً عن رؤية المواطن إلى آثاره التربوية والاجتماعية، ولتحقيق أهداف البحث أعد الباحثون استبانة علمية محكمة طبقت على عينة من مواطني العاصمة بغداد وقد ضمت (1000) مواطنا ومواطنة موزعين بحسب التقسيمات الإدارية للمحافظة.

الكلمات المفتاحية: التعديل المقترح، قانون الأحوال الشخصية العراقي، قانون 88 لسنة 1959، الآثار التربوية والاجتماعية.

Amendment of the Iraqi Personal Status Law: A Sociological Survey Study

Prof. Dr. Abbas Ali Shallal
Mustansiriyah University-college of basic education
Asst. Prof. Dr. Mustafa Suwadi Jassim
Ministry of Education- Rusafa Third
Dr. Hassan Hashem Hamoud
Ministry of Justice

ABSTRACT:

The present study aims to explore the opinions of Iraqi citizens regarding the proposed amendment to the Iraqi Personal Status Law No. (88) of 1959, which has been submitted to the Iraqi Council of Representatives. It also seeks to examine the Iraqi public's stance toward legislation based on Islamic Sharia versus laws of a civil nature, as well as to understand the nature of the controversy surrounding the proposed amendment. Furthermore, the study investigates the public's perception of the amendment's educational and social implications, to achieve these objectives, the researchers developed a scientifically validated questionnaire, which was administered to a sample of citizens residing in the capital, Baghdad. The sample consisted of 1,000 male and female participants, distributed according to the administrative divisions of the governorate.

KEYWORDS: Proposed Amendment, Iraqi Personal Status Law, Law No. 88 of 1959, Educational and Social Impacts

مشكلة البحث

يعد قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته من القوانين المهمة الناظمة للنسق الأسري لتنظيمه لشكل العلاقات الأسرية وتوزيع الحقوق وواجبات أفراد الأسرة التي باستقرارها يتحقق استقرار المجتمع، إلا أنه خلال السنوات العشر الأخيرة شهدت الساحة العراقية الاجتماعية جدلاً واسعاً حول التعديل المقترح للقانون، وأسهم هذا الجدل في انقسام الساحة إلى مؤيدين للتعديل ومعارضين، ولكل منهم مبرراته الخاصة.

إذ يرى المعترضون على التعديل المقترح بأنه سيغمط حقوق المرأة، ويحرمها من حضانة أبنائها، وسيبيح زواج القاصرات وسيتيح لرجال الدين سلطة أوسع للتدخل في عمل السلطة القضائية، فضلاً عن أنه سيحدث شرخاً اجتماعياً وتربوياً في المجتمع العراقي، بينما يرى مؤيدو التعديل المقترح للقانون بأن هناك ضرورة شرعية وتربوية واجتماعية تستدعي التعديل، لوجود مواد قانونية لا تتلائم مع الواقع الاجتماعي للمجتمع العراقي المتنوع دينيًا ومذهبيًا وثقافياً، فضلاً عن إنها لا تتلاءم مع التشريعات الدينية والفقهية لكثير من أبناء الشعب العراقي ومذاهبه، وكذلك لارتفاع حالات الطلاق وزيادة التفكك الأسري الذي أنتج عدداً كبيراً من المطلقات بشكل يهدد البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي.

وفي ظل المد والجزر في قبول التعديل ورفضه، وغياب التوافق المجتمعي حول بعض مواد القانون، مما قد يؤدي إلى نزاعات اجتماعية ودينية مختلفة، جاء هذا البحث ليضع النقاط على الحروف من خلال آراء المواطن وموافقه من القانون وتعديله، إذ تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الأتية:

- ما موقف المواطن العراقي من التعديل المقترح لقانون الأحوال الشخصية؟
- إلى أي مدى يعكس قانون الأحوال الشخصية العراقي وتعديلاته الاحتياجات التربوية والاجتماعية للمجتمع العراقي المتنوع والمتغير؟
- وما التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعديل هذا القانون لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الأفراد؟

أهمية البحث

إن البحث في تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي يحمل أهمية كبيرة في تطوير المنظومة القانونية والاجتماعية في البلاد، فهو يتيح تحليل القضايا المرتبطة بالعلاقات الأسرية وتقديم مقترحات تعزز العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، كما أن أهمية البحث تتجلى في كونه يسلط الضوء على أهم القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والحقوق

والواجبات لأفراد الأسرة العراقية، فالأسرة تمثل المجتمع الإنساني الأول الذي يمارسه الفرد فيها البدايات الأولى لنسج علاقاته الاجتماعية فهي تشكل نظاماً اجتماعياً ضرورياً وأساسياً طبيعياً لا غنى عنه كمناخ صحي ينشأ فيه الفرد ويكتسب من خلالها سلوكياته وعاداته وتقاليده وتعد الجماعة الأولى التي من خلالها يكتسب الفرد شخصيته ووجوده الاجتماعي وانتماءه، فهي تمثل حجر الزاوية ونقطة الارتكاز التي تقوم عليها بقية المنظمات المجتمعية الأخرى فهي الخلية الأولى في بناء المجتمع، وبصلاحها واستقرارها يعني صلاح واستقرار المجتمع وبتفككها يعني تفكك المجتمع وانهيار منظومته القيمية، ولمكانة الأسرة وأهميتها قد وردت في أكثر من مورد كجماعة أولية مهمة في صقل وتكوين شخصية الفرد[1]، فضلاً عن ذلك تقوم الأسرة بوظائف عدة أهمها: الوظيفة البيولوجية فالأسرة تمثل المصدر الرئيس الذي ينظم السلوك الجنسي ويمنح الشرعية لعملية الانجاب، وتوفر الأسرة الدعم النفسي لتحقيق النمو النفسي السليم من خلال وظيفتها النفسية، وتقوم الأسرة بوظيفة التنشئة الاجتماعية يكتسب الفرد من خلالها التنشئة الاجتماعية السليمة، وتوفر لأفرادها الظروف المعيشية المناسبة التي تتوافق وتتلاءم مع امكاناتها الاقتصادية، وكذلك تتكفل الأسرة بحماية أفرادها من الآفات الاجتماعية والصحية وغيرها، فضلاً عن منحها المكانة الاجتماعية لأفرادها[2].

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي التعرف إلى:

- آراء المواطنين العراقيين بمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي ذي الرقم (٨٨) لسنة ١٩٥٩ والمقدم إلى مجلس النواب العراقي.
- موقف المواطن العراقي من القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية.
- موقف المواطن العراقي من القوانين ذات الصبغة المدنية.
- طبيعة الجدل المثار حول هذا التعديل.
- مدى اطلاع المواطن العراقي على مسودة هذا التعديل.
- الآثار التربوية والاجتماعية المترتبة على التعديل.

(١) محمد سعيد الغامدي، **علم الاجتماع الاسري**، (المملكة العربية السعودية: دار خوارزم العلمية، ٢٠١٧)، ص ١٥.

(٢) أحمد زايد، **الاسرة العربية في عالم متغير**، (مصر: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠١١)، ص ٥٠-٧٠.

حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بالتعديل المقترح لقانون الأحوال الشخصية العراقي(١٨٨) لسنة ١٩٩٥، المطروح لعام ٢٠٢٤، والمجتمع العراقي في بغداد، للعام التقويمي ٢٠٢٤.

تحديد المصطلحات

- **التعديل المقترح:** يعرفه الباحثون نظرياً بأنه مسودة مواد قانونية تتعلق بمقترح مقدم من بعض أعضاء مجلس النواب العراقي لتعديل بعض فقرات قانون الأحوال الشخصية العراقي المرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، عام ٢٠٢٤.
- **التعريف الإجرائي:** يعرفه الباحثون إجرائيا بأنه درجة التكرار التي يتحصل عليهما المستجيب (عينة البحث) عند إجابته عن الاستبانة المعدة من قبل الباحثين والمتضمنة الأسئلة العامة والخاصة المتعلقة بتعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي محل البحث.
- **قانون الأحوال الشخصية العراقي عرفته وزارة العدل العر اقية بأنه:** القانون الذي أصدرته لجنة وضع لائحة الأحوال الشخصية المؤلفة من وزارة العدل العراقية بالأمر المرقم (٥٦٠) في ٢/ ٧/ ١٩٥٩، والتي استمدت مبادءها مما هو متفق عليه من أحكام الشريعة، وما هو مقبول من قوانين البلاد الإسلامية وما استقر عليه القضاء الشرعي في العراق، والذي يشتمل على أهم أبواب الفقه في الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية الجامعة لمسائل الزواج، والطلاق، والولادة، والنسب، والنفقة، والوصية، والميراث[١].

خلفية نظرية

- **قانون الأحوال الشخصية**

يعد قانون الأحوال الشخصية من القوانين المهمة والأساسية في المجتمع لما يتضمنه من مواد قانونية تنظم حياة الأسرة وحفظ وتوزيع الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة الزوجية ويدعم ويحافظ على كينونة الأسرة وهي أساس المجتمع التي بصلاحها صلاح المجتمع وبتفككها يتفكك المجتمع، فضلا عن أنه يضع أسس لرسم خارطة البناء الأسري بشكل يتفق مع المصدر التشريعي الذي تستمد الدولة ومؤسساتها منه قوانينه[٢].

(١) وزارة العدل العراقية، قانون الاحوال المدنية رقم(١٨٨) لسنة،١٩٥٩، **الوقائع العر اقية**، (العراق)، العدد ٢٨٠، ١٩٥٩/١٢/٣٠.

(٢) طارق حرب الكبيسي، **الأحوال الشخصية في التشريع العراقي دراسة مقارنة**،(بغداد: دار الكتب، ٢٠١٩)، ص ١٥٥.

شهدت الساحة العراقية بعد طرح مسوّدة تعديل لقانون الأحوال الشخصية العراقي وعلى المستويات التشريعية والاجتماعية والإعلامية كافة نقاشاً حاداً دار بين فريقين أحدهما مؤيد للقانون النافذ، والآخر مؤيد لتعديل هذا القانون، وقد أدلى كل فريق برأيه وفُتِح الباب أمام العديد من التأويلات والمبالغة في وضع أوصاف مختلفة وإضافات على التعديل وكل فريق وضع مجموعة من التبريرات لعمليات الرفض والقبول لهذا التعديل.

- **أهمية قانون الأحوال الشخصية للأسرة والمجتمع**

١. أهمية القانون لنسق الزواج:

يشكل قانون الأحوال الشخصية الإطار الذي ينظم علاقات الزواج ويضع أسساً راسخة لبناء الأسرة، من خلال تحديد الحقوق والواجبات بين طرفي العلاقة وتوزيع الأدوار والمكانة لكل منهما، و يسهم القانون في تنظيم الحياة الزوجية والاجتماعية بشكل متوازن، سواء عبر الاتفاق بالتراضي بين الطرفين أو وفق ما جرت عليه العادات والتقاليد الاجتماعية، وقد سلطت الآيات القرآنية الضوء على أهمية هذا الرابط المقدس، كما في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾، مما يبرز العمق الروحي لهذه العلاقة، بالإضافة إلى ذلك، أكدت الآيات على القيمة المعنوية والمادية لعقد الزواج بوصفه ميثاقاً مُلزِماً، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾."واستناداً إلى هذه الآيات التي تؤكد على أهمية العقد الشرعي والقانوني الذي ينظم علاقات الزواج أدرج له توصيفات وتعريفات قانونية ودينية تكسب هذا العقد اعترافاً شرعياً وقانونياً واجتماعياً، ويمنع تمزيق كينونة الأسرة في مجتمعنا تحت مسميات الحداثة و»الغربنة» وغيرها من المسميات الدخيلة على مجتمعنا كالعلاقات الجنسية خارج نظم الزواج كحياة المساكنة كما في بعض المجتمعات الأوربية التي جعلت حدود الأسرة أكثر غموضاً وغير واضحة المعالم لعدم وجود سياسة أسرية حقيقة تنظم عمليات الزواج والانجاب[١].

٢. أهمية القانون في حفظ النسب

يتضمن القانون مجموعة من الإجراءات القانونية التي تحقق الاعتراف القانوني والاجتماعي بالأطفال المولودين فأنه يحافظ على عملية الاعتراف وتنظيم عمليات الاسرة وقضايا الميراث والحقوق الخاصة بالأطفال ويكسبهم شرعية الانتماء للأسرة من خلال الإجراءات القانونية الشرعية للزواج لتحقيق الاعتراف الرسمي لكل المحطات الحياتية المستقبلية للأسرة من ولادات وميراث وغيرها. وقد ورد في القرآن الكريم عدد من الآيات المباركات التي تؤكد على أهمية

(١) محمود الراوي، **تطور التشريعات الأسرية في العراق**، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٨)، ص ١٠٣.

حفظ النسب في قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[١]، وهنا تذكير الهي مهم بأهمية الحفاظ على النسل ومنع تداخل الانساب من خلال ما افرده الشارع المقدس من مجموعة الإجراءات القانونية التي تحقق الاعتراف والحفاظ على النسل [٢].

- **القانون وتفصيلاته**

قانون الأحوال الشخصية العراقي هو القانون الذي ينظم قضايا الأسرة والزواج والطلاق والميراث والوصاية والنفقة والحضانة وما يتعلق بشؤون الأحوال الشخصية في العراق، صدر هذا القانون في الأصل عام ١٩٥٩، بالرقم ١٨٨ وهو يُعد من أهم القوانين التي تؤثر على العلاقات الأسرية في العراق، لما يتضمنه من مواد قانونية ناظمة للبناء الأسري للأسرة العراقية كالزواج، والطلاق، والحضانة، والميراث، والوصية والنفقة..الخ.

- **تعديلات القانون**

قانون الأحوال الشخصية العراقي لعام ١٩٥٩ (القانون رقم ١٨٨) يعد أحد القوانين المتقدمة في مجال تنظيم شؤون الأسرة، وقد شهد تعديلات ومحاولات تعديل على مر السنوات السابقة وهي كما يلي: تعديل عام ١٩٧٨، تعديل عام ١٩٨٧، ومحاولة تعديل عام ٢٠٠٣، تعديل مقترح عام ٢٠١٧، ومحاولة تعديل عام ٢٠١٩، والتعديلات الأخيرة ٢٠٢٤: تضمنت تعديلات مشابهة للمقترحات السابقة، مع إضافة خيارات للأفراد لاختيار تطبيق أحكام الفقه للدين والمذهب في مسائل الزواج والطلاق والميراث، مما أثار ردود أفعال متباينة إزاء التعديلات المقترحة، فمنهم من عدها قانونية ودستورية وضمن الحقوق الشخصية للأفراد، بينما عدها آخرون أنها تعدٍ على بعض حقوق الأسرة من الأطفال والمرأة وغمط لبعض حقوقها التي كفلها القانون محل التعديل[٣].

إجراءات البحث

- **منهج البحث**

المنهج الوصفي هو أحد المناهج البحثية التي يستعمل لدراسة الظواهر كما هي موجودة في الواقع دون تدخل الباحث في تغييرها أو تعديلها، والذي يتعدى حدود وصف الظاهرة، ويقوم

(١) القرآن الكريم، سورة الأحزاب، آية ٥.

(٢) طارق حرب الكبيسي، مصدر سابق، ص ١٨٩.

(٣) فاروق عبد الله كريم، **الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته**، (العراق: جامعة السليمانية، ٢٠٠٤)، ص ١٢٧.

بالتحليل والتفسير والمقارنة، ومن ثم يتوصل إلى تقييمات ذات معنى وهدف[١].

وقد اعتمد في هذه البحث أسلوب استطلاع الرأي هو أداة بحثية تُستخدم لجمع آراء أو مواقف مجموعة من الأفراد حول موضوع معين، ويتم ذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المنظمة على عينة من الأشخاص، بهدف قياس اتجاهاتهم أو تقييم مواقفهم تجاه الموضوع محل البحث، وتستعمل نتائج الاستطلاع في اتخاذ القرارات، وفهم الرأي العام، أو دراسة سلوكيات معينة وفي العديد من المجالات مثل السياسة، التسويق، التعليم، والصحة، والقضايا المجتمعية المختلفة[٢].

- **عينة البحث**

العينة هي جزء من المجتمع الكلي الذي يتم دراسته، وتُختار لتمثيل هذا المجتمع في البحث العلمي[٣]K ولكون موضوع البحث يشمل غالبية الشعب العراقي وبمحافظاته كافة باستثناء إقليم كردستان، تم اعتماد محافظة بغداد كعينة تمثل مجتمع البحث؛ لما لها من تمثيل حقيقي لمكونات الشعب العراقي كافة وبمختلف التوجهات، وقد اعتمد في تقسيم العينة (بغداد) على التقسيمات الإدارية الرسمية والمعتمدة من قبل وزارة التخطيط العراقية، -الجهاز المركزي للإحصاء-، وفقًا للقضاء والمنطقة والمحلة والزقاقK وكما يتضح فيما يلي:

- ✓ **العينة بحسب التقسيمات الإدارية**

ضمت العينة (١٠٠٠) مواطنا استبعد منها ثلاث استمارات كشف تصحيحها أن هناك عدم وضوح وغموض في الإجابة لذا بلغت العينة النهائية (٩٩٧) مواطنا موزعة بحسب التقسيمات الإدارية لمحافظة بغداد في الإجابة وكما مبين في الجدول في أدناه:

(١) رحيم يونس العزاوي، **سلسلة المنهج في العلوم التربوية، مقدمة في منهج الباحث العلمي**، (الاردن: دار دجلة، عمان، ٢٠٠٨)، ط١،ص ٩٧.

(٢) فوزي غرايبة وآخرون، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، (الاردن: دار الكتاب العامة، عمان، ٢٠٠٨)، ص٣٤.

(٣) عبد الحافظ الشايب، **اسس البحث التربوي**،(الاردن: دار وائل، عمان، ٢٠٠٨)، ص ٣٦.

الجدول (١)

ت	المنطقة	العدد	النسبة المئوية
١	المنصور	٢٤٠	٪٢٤,٠
٢	بغداد الجديدة	٢٠٠	٪٢٠,٠
٣	مدينة الصدر	٢٠٠	٪٢٠,١
٤	الرشيد	١٥٧	٪١٥,٧
٥	الكاظمية	١٠٠	٪١٠,١
٦	الكرادة	١٠٠	٪١٠,١
	المجموع	٩٩٧	٪١٠٠

العينة بحسب الجنس

توزعت العينة بحسب الجنس بين الذكور والإناث وكانت النسبة الكبرى للذكور وكما مبين في الجدول في أدناه.

الجدول (٢)

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	٦٧٢	٪٦٧,٤
الاناث	٣٢٥	٪٣٢,٥
المجموع	٩٩٧	٪١٠٠

العينة بحسب العمر

توزعت العينة بحسب الفئات الست التي تم تحديدها مسبقا وكانت الأعمار موزعة كما في الجدول أدناه:

الجدول (٣)

العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٠ فأقل	١١٦	٪١١,٦
٣٠-٢١	١٥٧	٪١٥,٧
٤٠-٣١	٢٠٩	٪٢١,٠
٥٠-٤١	٢٦٧	٪٢٦,٨
٦٠-٥١	١٩٧	٪١٩,٨
٦٠ فأكثر	٤٨	٪٤,٨
المجموع	٩٩٤	٪١٠٠

ملحوظة: ثلاث استمارات لم يذكر بها العمر.

✓ **العينة بحسب التحصيل الدراسي:** توزعت العينة بين بحسب التحصيل الدراسي كما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (٤)

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	١٠	٪١,٠
ابتدائية	١٠٢	٪١٠,٢
متوسطة	٢٠٧	٪٢٠,٨
اعدادية	٢٧٩	٪٢٨,٠
الدبلوم	٢١٦	٪٢١,٧
جامعية أولية	١٤٨	٪١٤,٨
دراسات عليا	٣٣	٪٣,٣
المجموع	٩٩٥	٪١٠٠

ملحوظة: استمارتان لم يذكر بها التحصيل.

✓ **العينة بحسب العمل الوظيفي**

توزعت العينة بين بحسب العمل الوظيفي كما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (٥)

العمل الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
أعمال حرة	377	37.8%
طالب	110	11.2%
موظف	370	37.1%
متقاعد	62	6.2%
عاطل عن العمل	74	7.4%
ذو إعاقة	2	0.3%
المجموع	995	100%

ملحوظة: استمارتان لم يذكر بها العمل الوظيفي.

✓ **العينة بحسب الحالة الاجتماعية**

توزعت العينة بحسب الحالة الاجتماعية كما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (٦)

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج/ متزوجة	٦٨٢	٪٦٨,٤
أعزب	٢٠٦	٪٢٠,٧
منفصل/ منفصلة	٣٥	٪٣,٥
أرمل/ أرملة	٧٢	٪٧,٤
المجموع	٩٩٥	٪١٠٠

ملحوظة: استمارتان لم يذكر بهما الحالة الاجتماعية.

نتائج الدراسة وتحليلها

اولاً: لمعرفة رأي المواطن العراقي بتشريع القوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية قدمنا سؤالا يتعلق بذلك وكانت إجابة المواطنين موزعة بين أربعة خيارات جاء أعلاها (نعم معها) وبنسبة مئوية بلغت (٨٠,٦٪) وجاء أدناها خيار (لا لست معها) وبنسبة مئوية بلغت (٥,٥٪) وجاء الخياران الباقيان بين هذين الخيارين وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٧)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم معها	٨٠٤	٪٨٠,٦
٢	غير مهتم	٧٦	٪٧,٦
٣	معها بشكل نسبي	٦١	٪٦,٣
٤	لا لست معها	٥٥	٪٥,٥
المجموع		٩٩٦(١)	٪١٠٠

إن حصول خيار (نعم معها) أي نعم مع تشريع القوانين المستندة الى الشريعة وبنسبة أكثر من (٨٠,٦٪) من المستطلعين مؤشر واضح على طبيعة هذا المجتمع وثقافته واعتزازه بهويته الإسلامية والدينية، وأن تأييد المواطنين لهكذا تشريعات يعكس رغبة جزء كبير من المجتمع العراقي في الحفاظ على هويته الدينية والثقافية، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة المجتمع العراقي كمجتمع محافظ تتأثر عاداته وتقاليده بالشريعة الإسلامية كونها أكثر إنصافا وعدالة من القوانين الوضعية.

(١) ملحوظة ان مجموع العينة يختلف من جدول إلى آخر وبحسب عدد الاسئلة المجاب عنها والمصححة من قبلنا.

ثانياً: للتعرف إلى آراء المواطنين العراقيين حول تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقية النافذ وجهنا سؤالاً يتعلق بذلك؛ فكانت إجاباتهم مختلفة وكان أعلى الخيارات هو (مع التعديل) وبنسبة (٥٠,٤٪) بينما جاء أدنى اختيار هو (غير مهتم) وبنسبة (٥,١٪) والجدول في أدنا يوضح ذلك:

الجدول (٨)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	مع التعديل	٥٠٢	٪٥٠,٤
٢	أرفض التعديل	٣٩٥	٪٣٩,٦
٣	ليس لي رأي	٤٩	٪٤,٩
٤	غير مهتم	٥١	٪٥,١
المجموع		٩٩٧	٪١٠٠

تأييد المواطنين العراقيين لتعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي وبأكثر من نصف المستطلعين قد يعود إلى عدة أسباب محتملة ومنها تطلع أفراد المجتمع العراقي إلى تحديث القانون بما يناسب التغيرات الاجتماعية والثقافية للحفاظ على وحدة الأسرة وتماسكها من تحديات الغزو الثقافي، والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لمعالجته لبعض الثغرات القانونية لما يعتقد به البعض بأن القانون النافذ قد يحتوي مواد تمييزية ضد الرجال أو النساء أو الأطفال، فضلاً عن الآثار السلبية الكبيرة لارتفاع حالات الطلاق التي وصلت قرابة (٦٠٠٠) حالة.

ثالثاً: لتعرف موقف المواطنين العراقيين تجاه قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ حاليا، وجهنا سؤالا يتعلق بذلك؛ وكان أعلى الخيارات هو (غير راض) وبنسبة بلغت (٥٢,١ ٪) بينما جاء أخيرا (راض بشكل نسبي) وبنسبة بلغت (١,٢٪) والجدول في أدناه يوضح ذلك:

الجدول (٩)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	غير راض	٥١٨	٪٥٢,١
٢	نعم راض	٣٧٣	٪٣٧,٥
٣	ليس لي رأي	٨٢	٪٨,٢
٤	راض بشكل نسبي	٢٢	٪٢,٢
المجموع		٩٩٥	٪١٠٠

إن مجيء خيار (غير راضٍ) عن القانون الحالي للأحوال الشخصية وبنسبة تجاوزت (٥٠٪)

كخيار أول هو مؤشر مهم على توافق النتائج وبشكل كبير لا سيما مع نتيجة السؤال السابق وتعضيدا له والذي أيّد فيه العراقيون التعديل وبنسبة تقارب كبيرة وهي أكثر من (٥٠٪) بقليل، ويمكن عزو النتيجة للأسباب نفسها التي ذكرناها في السؤال السابق.

رابعاً: لمعرفة آراء المواطنين حول رأيهم بتشريع القوانين الوضعية ذات الصبغة المدنية للدولة العراقية الحديثة؛ وجهنا سؤالا بهذا الشأن، وجاء أعلى الإجابات (لا لست معها) وبنسبة مئوية بلغت (٨٥,٢٪) بينما جاءت أدنى الخيارات (معها بشكل نسبي) ونسبة مئوية بلغت (٠,٨٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (١٠)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا لست معها	٨٤٩	٪٨٥,٢
٢	غير مهتم	٧٨	٪٧,٨
٣	نعم معها	٦٢	٪٦,٢
٤	معها بشكل نسبي	٨	٪٠,٨
المجمــوع		٩٩٧	٪١٠٠

إن رفض المستطلعين للقوانين المدنية في العراق وبنسبة تفوق (٨٠٪) منهم مؤشر أيضا على التوافق الكبير بين النتائج إذ تعضد وتدعم هذه النتيجة (نتيجة السؤال الأول) الذي أيد فيه المستطلعون أنهم مع القوانين المستندة للشريعة وبنسبة بلغت أكثر من (٨٠٪) بقليل، ويمكن أن يعزى ذلك إلى رغبة أفراد المجتمع في الحفاظ على قيمهم الدينية وخشيتهم من الغزو الثقافي وتأثير التغريب الثقافي على القوانين المدنية.

خامساً: للوقوف على آراء المواطنين العراقيين حول مدى اطلاعهم على مسوّدة التعديلات المقترحة لقانون الاحوال الشخصية العراقي جاءت الخيارات متنوعة ومتقاربة، إذ جاء أعلى خيار وبنسبة مئوية بلغت (٣٤,٩٪) هو خيار (نعم مطلع بشكل كامل) بينما جاء أخيرا هو خيار (غير مهتم) وبنسبة مئوية بلغت (٤,٧٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١١)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم مطلع بشكل كامل	٣٤٨	٪٣٤,٩
٢	مطلع بشكل نسبي	٣٠٦	٪٣٠,٧
٣	أنا غير مطلع	٢٩٦	٪٢٩,٧
٤	غير مهتم	٤٧	٪٤,٧
المجموع		٩٩٧	٪١٠٠

إن الملاحظ لنتائج هذا السؤال نراها متقاربة بشكل كبير، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى الفروقات التعليمية والثقافية بين الأفراد ودورها في تحديد مدى اهتمامهم بمتابعة هكذا قضايا، واهتمام البعض بقضايا الأحوال الشخصية، والتأثير الإعلامي ودوره في تغطية الخبر وإيصاله إلى أغلب أفراد المجتمع.

سادساً: للوقوف على رأي المواطن العراقي بشأن ضرورة أخذ رأي المرجعيات الدينية بمسألة التعديل المقترح؛ وجهنا سؤالا بهذا الشأن، فجاء أعلى الخيارات (لست مع هذا الرأي) وبنسبة مئوية (٥٤,٦٪)، بينما جاء أدنى هذه الخيارات (ليس لدي رأي) وبنسبة مئوية بلغت (٧,٧٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (١٢)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لست مع هذا الرأي	٥٤٤	٥٤,٦٪
٢	نعم مع هذا الرأي	٢٧٩	٢٨,٠٪
٣	معه بشكل نسبي	٩٧	٩,٧٪
٤	ليس لدي رأي	٧٧	٧,٧٪
المجموع		٩٩٧	١٠٠٪

إن مجيء خيار رفض عرض مقترح التعديل على المرجعيات الدينية في العراق كخيار أول وبنسبة أكثر من (٥٤,٤٪) قد يعود لاسباب عدة منها الرغبة في فصل الدين عن السياسة، وتميز العراق بتعدد المرجعيات الدينية والمذاهب مما يستدعي الخشية من عدم اتفاقهم على رؤية واحدة، فضلاً عن خشيتهم من التفسيرات الدينية المتشددة، وكذلك الرغبة في الحفاظ على الطابع المدني للقوانين.

سابعاً: وجهنا سؤالا للمواطن العراقي حول كفايته ووثاقته بعقد المحكمة الرسمية عند الزواج؛ فكانت الإجابات متباينة وأعلى بديل هو (لا أكتفي ولا أثق) وبنسبة مئوية (٨٦,٤ ٪) بينما جاء نعم أكتفي وأثق وهو النسبة الأدنى إذ بلغ (٣,٧٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٣)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا أكتفي ولا أثق	٨٦٠	٨٦,٤٪
٢	ليس لدي رأي	٩٩	٩,٩٪
٣	نعم أكتفي وأثق	٣٦	٣,٧٪
المجموع		٩٩٥	١٠٠٪

إن حصول خيار (لا أكتفي ولا أثق) بعقد الزواج في المحكمة وبنسبة تجاوزت (٨٦٪) مؤشر واضح على الفجوة الكبيرة بين المواطن والقانون الحالي والذي يترتب عليه تبعات قانونية كثيرة، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعطي للزواج مقبوليته الاجتماعية، المعتقدات الدينية التي تؤكد الالزام بان يتم وفقًا للشريعة الإسلامية أو التعاليم الدينية للطوائف الأخرى.

ثامناً: للبحث في الضجة الإعلامية الكبيرة حول التعديل في قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ التي رافقته، في أنها موجهة أم لا، وجهنا سؤالا بهذا الخصوص، وجاء بديل (نعم أعتقد ذلك) كأعلى البدائل وبنسبة مئوية بلغت (٥٢,١٪) بينما جاء أدنى بديل هو (ضجه يكتنفها الغموض) و بنسبة مئوية بلغت (٦,٣٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٤)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم أعتقد ذلك	٥١٨	٪٥٢,١
٢	ليست هجمة أبدا	٢٠٨	٪٢٠,٩
٣	ربما	١٢١	٪١٢,١
٤	ليس لدي علم	٨٦	٪٨,٦
٥	ضجة يكتنفها الغموض	٦٣	٪٦,٣
المجموع		٩٩٦	٪١٠٠

رأى اغلب العراقيين ان الضجة الإعلامية للتعديل هي مفتعلة وبنسبة تجاوزت (٥٢,١٪) ويرجع ذلك إلى اسباب عدة منها التوظيف السياسي والإعلامي للتغطية عن قضايا أخرى أكثر أهمية، وكذلك لتضخيم الخلافات الدينية والطائفية، فضلاً عن التغطية الإعلامية المبالغ فيها قد تسهم في زيادة الضجة، إذ يتم التركيز على الجوانب المثيرة للجدل بدلاً من تقديم نقاش موضوعي حول التعديلات المقترحة.

تاسعاً: للوقوف بدقة حول راي المواطن العراقي بالقول «إن النقاش حول تعديل قانون الأحوال الشخصية المقترح تحول إلى صراع بين «الديني واللاديني» وجهنا سؤلا يتعلق بهذا الخصوص، وجاء أعلاها (نعم أرى ذلك) وبنسبة مئوية بلغت (٥٦,٧٪) بينما كان أدناها (ربما) وبنسبة مئوية بلغت (٤,٨٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (١٥)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم أرى ذلك	٥٦٤	٪٥٦,٧
٢	لا أرى ذلك	٣١٤	٪٣١,٦
٣	ليس لي علم	٦٨	٪٦,٩
٤	ربما	٤٨	٪٤,٨
المجموع		٩٩٤	٪١٠٠

وبنظرة دقيقة للنتائج يتضح الفرق الكبير بين الخيارات من حيث النسب إذ إن من رأى أن النقاش تحول إلى صراع بين الديني واللاديني أكثر من نصف المستطلعين وتجاوز (٥٦,٧٪)، وهذا مؤشر واضح على وجود ملامح لهذا الصراع سواء في القنوات الإعلامية أو مواقع التواصل الاجتماعي وحتى النقاشات المباشرة بين الأفراد والمواطنين، وكذلك قد يرجع لطبيعة هذه النقاشات التي اخذت بعدا دينيا متناسية البعد القانوني والاجتماعي والتركيز على ما هو ديني فقط، كذلك محاولة استثمار القوى اللادينية سواء أكانت سياسية أم غيرها لضرب كل ما يتعلق بالدين لتوسيع مساحة المدنية والعلمانية قبال الدينية.

عاشراً: لتعرف آراء المواطنين العراقيين بالنتائج والثمرات المحتملة لتعديل قانون الأحوال الشخصية المقترحة وهل يسهم في تقليل حالات الطلاق، وجهنا سؤالا بهذا الشأن؛ فكانت إجاباتهم على وفق البدائل الخمسة المقترحة، إذ كان أعلى البدئل (نعم يقلل) وبنسبة (٤٨,٢٪) بينما أدنى البدائل (ربما يقلل) وبنسبة مئوية بلغت (٤,٦٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٦)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم يقلل	٤٨٠	٪٤٨,٢
٢	لا يقلل	٢٦٢	٪٢٦,٣
٣	ليس لدي علم	١١٠	٪١١,٠
٤	يقلل بشكل كبير	٩٨	٪٩,٩
٥	ربما يقلل	٤٦	٪٤,٦
المجموع		٩٩٦	٪١٠٠

ولنعرف أسباب إجابات المستطلعين طلبنا منهم ذكر أسباب اختيار الإجابة أعلاه فبينت الاجابات أن أسباب اختيار (نعم يقلل) هي:(خوفا على مستقبل الأطفال، وخوفا على مستقبل الأسرة، بسبب حضانة الأطفال، ويضع عواقب وخيمة على الزوجين في حال الطلاق)، بينما من

رأى من المستطلعين انه (لا يقلل) سببه بـأنه: (سيشجع على تزويج القاصرات، سيتقوى الرجل بالقانون على المرأة، سيسمح للرجل بالزواج على زوجته من دون موافقتها).

الحادي عشر: للوقوف على آثار تعديل قانون الأحوال الشخصية المقترح على المجتمع العراقي وهل أن له آثارا سلبية ويضر ببعض شرائح هذا المجتمع، قدمنا سؤالا يتعلق بذلك وكانت إجابات المواطنين كأعلى اختيار هو (لا يضر) وبنسبة مئوية بلغت (٥٨,٠٪) بينما جاء خيار (نعم يضر) بنسبة (٣٢٪) كخيار ثان وبقية الاختيارات جاءت تباعا وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٧)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا يضر	٥٧٨	٪٥٨,٠
٢	نعم يضر	٣٢١	٪٣٢,٢
٣	لا أعرف	٨٥	٪٨,٥
٤	ربما يضر	١٣	٪١,٣
المجموع		٩٩٧	٪١٠٠

بينت هذه النتائج أن أكثر من نصف المستطلعين يرون أن هذه التعديلات لا تضر بشرائح المجتمع المختلفة، وهذا مؤشر مهم عن الرضا على طبيعة التعديلات المقترحة، وهي متوافقة أيضا مع نتائج السؤال الثالث التي عبرت النسبة نفسها تقريبا عن رضاها عن تعديلات القانون، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك للمساواة المقترحة للأب والأم في قضية الحضانة، فضلا عن حرية الاختيار بين تطبيق هذا القانون، أو البقاء على تطبيق القانون النافذ من دون تعديلات.

واستكمالا للسؤال السابق وجهنا سؤالا فرعيا للمواطن العراقي إذا كانت إجابتك (بنعم، يضر) من هي أهم الشرائح المتضررة من هذا التعديل، فتوزعت الخيارات بين (الأزواج، والزوجات، والأطفال، وجميع من ذكر) وقد جاءت أعلى نسبة للضرر (للزوجات) وبنسبة مئوية بلغت (٢٤,٤ ٪) بينما أقل نسبة للشرائح المتضررة (هم الأزواج) وبنسبه (٠,٦٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (١٨)

ت	الإجابة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
١	الأزواج	٦	٪٠,٦	٩٨٩	٪٩٩,٢	٩٩٥	٪١٠٠
٢	الزوجات	٢٤٣	٪٢٤,٤	٧٥٣	٪٧٥,٥	٩٩٦	٪١٠٠
٣	الأطفال	٢٣٤	٪٢٣,٥	٧٦٣	٪٧٥,٥	٩٩٧	٪١٠٠
٤	جميع من ذكر	٩٦	٪٩,٦	٨٩٩	٪٩٩,٥	٩٩٥	٪١٠٠

من رأى أن القانون قد يضر ببعض شرائح المجتمع العراقي رأى أن أكثر المتضررين منه هن (الزوجات)، وقد يعود السبب في ذلك لان التعديلات المقترحة قد تعيد تنظيم قضيتي الحضانة والنفقة بين المطلقين من الازواج واللتين هما تخصان المرأة بشكل مباشر، وقد تشعر الزوجة بأن أي تعديل هو تجاوز لحقوقها المكتسبة على وفق القانون النافذ والذي يمايز بين الزوج والزوجة في هاتين القضيتين المهمتين، وقد يكون السبب للتهويل الإعلامي الذي صور هذه التعديلات أنها موجهة ضد المرأة وانه يبيح زواج القاصرات مما ألقى بظلاله على قسم لا يستهان به من المواطنين لذا جاءت خياراتهم مع الضرر.

الثاني عشر: لمعرفة آراء المواطنين العراقيين بالمنفعة التي قد يعود بها التعديل على بعض الشرائح المعينة في المجتمع العراقي إذا تم تشريعه، وجهنا سؤالا بهذا المعنى، وقد توزعت الإجابات ايضا بين خيارين كأعلى نسب وهما (نعم ينفع) وهو الخيار الأعلى وبنسبة مئوية بلغت (٧٢٪) بينما جاء (لا ينفع) ثانيا وبنسبة مئوية بلغت (١٧,٠٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (١٩)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نعم ينفع	٧١٦	٪٧٢,٠
٢	لا ينفع	١٦٩	٪١٧,٠
٣	لا أعرف	٨٣	٪٨,٣
٣	ربما ينفع	٢٧	٪٢,٧
المجموع		٩٩٥	٪١٠٠

بلحاظ هذه النتائج يتبين أن النسبة الكبرى من المستطلعين يرون أن التعديلات تنفع المجتمع العراقي وشرائحه المختلفة وبنسبة تجاوزت (٧٠٪) وهذه الإجابة أيضا هي دعم وتعضيد للنتائج السابقة التي بينت أن اغلب المواطنين العراقيين مع التعديل وأنه لا يضر بالمجتمع وإنهم مع القوانين المستندة للشريعة وضد القوانين المدنية.

واستكمالا للسؤال السابق قدمنا سؤالا فرعيا إذا كان إجابتك (بنعم ينفع) من هم الشرائح المنتفعة برأيك؟ هل هم الأزواج، أم الزوجات، أم الأطفال، أم جميع من ذكر، وجاءت النسبة الأعلى للأطفال بنسبة (٥١,٨٪) بينما جاء أخيرا جميع من ذكر بنسبة بلغت (٣,٢٪) وكما في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٠)

ت	الإجابة	نعم	النسبة	لا	النسبة	المجموع	النسبة
١	الازواج	٢١٣	٪٢١,٤	٧٨٤	٪٧٨,٦	٩٩٧	٪١٠٠
٢	الزوجات	٣٦	٪٣,٦	٩٥٩	٪٩٦,٢	٩٩٥	٪١٠٠
٣	الأطفال	٥١٦	٪٥١,٨	٤٨١	٪٤٨,٢	٩٩٧	٪١٠٠
٤	جميع من ذكر	٣٢	٪٣,٢	٩٦٥	٪٩٦,٨	٩٩٧	٪١٠٠

قد رأى المستطلعون أن الأطفال هم أهم الشرائح التي ستنتفع من هذه التعديلات، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى أن أهم التغييرات المقترحة بالقانون هي متعلقة بحضانة الأطفال ونفقتهم، والتي ستبيح حضانة مشتركة بين الأب والأم والذي يسهم في نشأة الأطفال تحت رعاية الأبوين معا وان كانا على مدد مختلفة، وكذلك تقنين النفقة وتنظيمها والذي سيحمي الأسرة من الطلاق والتفكك كما يرى كثير من المراقبين.

الثالث عشر: للوقوف على آراء المواطنين العراقيين بشأن هذا التعديل وهل أنه يؤدي إلى انقسام طائفي في المجتمع العراقي، وجهنا سؤالا يتضمن هذا المعنى، فجاءت الإجابات بين الخيارات الأربعة المقترحة إذ جاء خيار (لا يؤدي إلى ذلك) أولا وبنسبة مئوية بلغت (٥٩٪) بينما جاء الخيار الثاني هو (نعم يؤدي) وبنسبة مئوية بلغت (٣١٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢١)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا يؤدي الى ذلك	٥٨٦	٪٥٩,٠
٢	نعم يؤدي الى ذلك	٣١٠	٪٣١,٠
٣	لا أعرف	٩٠	٪٩,٠
٤	يؤدي بشكل نسبي	١٠	٪١,٠
المجموع		٩٩٦	٪١٠٠

ومن الأسباب المهمة التي جعلت أكثر من نصف المستطلعين يرى أن التعديلات لا تؤدي إلى انقسام طائفي هي لأنهم يعتقدون أنها تعكس التنوع الموجود في المجتمع العراقي وتحترم الخصوصيات الدينية والمذهبية، كما يعتقدون أنها قد تسهم في تقليل الخلافات الطائفية من خلال توفير إطار قانوني يعترف بالتعددية الدينية، وهذه النتيجة متوافقة مع نتيجة السؤال(١٢) الذي يرى أن التعديلات لا تؤدي الى شرخ مجتمعي.

الرابع عشر: لمعرفة آراء المواطنين العراقيين بشأن قانون الأحوال الشخصية النافذ ومقترح التعديل وأيهما يسهم أكثر في حفظ النسيج المجتمع العراقي، وجهنا سؤالا بهذا الشأن فجاءت الإجابات أن (القانون بعد التعديل) كخيار أول وأعلى الخيارات وبنسبة مئوية بلغت (٥٨,٥) بينما جاء ثانيا (قانون الأحوال الشخصية النافذ) وبنسبة مئوية بلغت (٣٠٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٢)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	القانون بعد التعديل	٥٨٣	٪٥٨,٥
٢	قانون الأحوال الشخصية النافذ	٢٩٨	٪٣٠,٠
٣	غير ذلك	٦٢	٪٦,٢
٤	كلاهما	٥٣	٪٥,٣
المجموع		٩٩٦	٪١٠٠

ويمكن أن يعزى السبب لهذه النتيجة والتي مثلت أكثر من نصف المستطلعين الذين يرون أن القانون مع التعديلات الجديدة هو الأفضل في الإسهام في حفظ النسيج المجتمعي، قد يعود الى ما ذكرنا في تحليل الفقرات والإجابات السابقة جميعها من أن القانون اختياري وليس إلزامي، كم إنه يعطي شعورا للمواطن بحرية الاختيار وكذلك إن تطبيق الشريعة التي يعتقد بها المواطن بشكل قانوني تسهم بزيادة الانتماء للوطن.

الخامس عشر: للوقوف على آراء المواطنين العراقيين بشأن أن هذا التعديل وهو مطلب من الشعب العراقي؟ وجهنا سؤالا بهذا الخصوص وكان أعلى الخيارات (مطلب غالبية الشعب العراقي) وبنسبة مئوية بلغت (٥٨,٣٪) بينما أدنى الخيارات (جهة سياسية محددة) وبنسبة (٥,٥٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

الجدول (٢٣)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	غالبية الشعب العراقي	٥٨١	٪٥٨,٣
٢	فئة خاصة	١٧٣	٪١٧,٤
٣	لاأعرف	١١٤	٪١١,٤
٤	أقلية الشعب العراقي	٧٤	٪٧,٤
٥	جهة سياسية محددة	٥٥	٪٥,٥
المجموع		٩٩٧	٪١٠٠

رأى أغلب العراقيين أن التعديلات على قانون الأحوال الشخصية العراقي المستندة إلى الفقه الإسلامي هي مطلب غالبية الشعب ويمكن أن يعزى السبب لأن المجتمع العراقي ذو طابع ديني ومحافظ، إذ يشكل الإسلام مكونًا أساسيًا في الحياة اليومية والقيم الثقافية للمواطنين، ولذلك، فإن استناد القانون إلى الشريعة الإسلامية يُعد مطلبا شعبيا بالنسبة لكثير من العراقيين تجسيدًا لقيمهم ومعتقداتهم الدينية، ويعتقد هؤلاء أن التشريعات المستمدة من الفقه الإسلامي تحظى بقبول واسع لدى مختلف فئات المجتمع لأنها تتوافق مع القيم الدينية والثقافية الراسخة من هذا المنطلق، يُنظر إلى التعديلات كاستجابة طبيعية لرغبات شريحة كبيرة من المجتمع.

الاستنتاجات

بحسب نتائج الدراسة بمكن استخلاص بعض الاستنتاجات ومنها:

١. أغلبية المستطلعين من المواطنين العراقيين وبنسبة فاقت (٨٠٪) مع القوانين المستندة للشريعة الإسلامية.
٢. أكثر من نصف المستطلعين من المواطنين العراقيين مع تعديل قانون الأحوال الشخصية المقترح.
٣. أكثر من نصف المستطلعين غير راضين عن قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ.
٤. غالبية آراء المواطنين من المستطلعين وبنسبة مئوية بلغت أكثر من (٨٥٪) ترفض القوانين ذات الصبغة المدنية البحتة.
٥. أكثر من ثلثي المستطلعين من المواطنين العراقيين غير مطلعين على مسوّدة تعديل القانون أو غير مهتمين اطلاقا.
٦. أغلب المستطلعين وبنسبة بلغت أكثر من (٨٦٪) لا يثقون ولا يكتفون بإجراءات الزواج في المحاكم الرسمية العراقية.
٧. أكثر من نصف المستطلعين من المواطنين العراقيين لا يرون أن التعديل ممكن أن يؤدي إلى شرخ مجتمعي، أو إلى انقسام طائفي.
٨. أكثر من نصف المستطلعين من المواطنين العراقيين وبنسبة مئوية بلغت (٥٨٪) يرون أن هذا التعديل هو مطلب غالبية الشعب العراقي.

التوصيات:

١. ينبغي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدعوة إلى إقامة مؤتمر علمي عام لمناقشة مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية بمحاوره القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية كافة.
٢. يفترض بمجلس النواب العراقي تشكيل لجنة متخصصة للتواصل مع الفعاليات الاجتماعية والدينية والعشائرية كافة لفهم وجهات نظرهم وإيضاح وجهة نظر مقدمي التعديل لرفع اللبس عنه ولتطمين الناس بخصوص نتائجه وتطبيقاته.
٣. ينبغي لوزارة الثقافة والإعلام توجيه القنوات الإعلامية كافة لاسيما الرسمية أو القريبة منها ببث حلقات هادفة لمناقشة مقترح التعديل وأهدافه بعيدا عن التسيس والإساءة والجدال العقيم.

٤. ينبغي لمجلس النواب العراقي اعتماد الشفافية والوضوح وعرض مسوّدات المدونات الشرعية للقانون عند اكتمالها ليطلع عليها المواطن العراقي ولتكتمل لديه صورة للتعديل.
٥. ينبغي لمجلس القضاء الأعلى «إعطاء توصية» لمجلس النواب العراقي تتضمن إيجابيات وسلبيات تطبيق تعديل هذا القانون.

المقترحات

في ضوء نتائج البحث واستنتاجاته نقترح بعض المشاريع المستقبلية:

١. إعداد دراسة تعتمد على منهج قانوني بحت وتحليل دقيق
٢. إجراء بحث يستقصي القوانين المماثلة المطبقة في الدول العربية والإقليمي
٣. تنفيذ دراسة مقارنة بين النصوص الأصلية والتعديلات التي طرأت على القانون.

المصادر

القرآن الكريم.

١. الراوي، محمود، تطور التشريعات الأسرية في العراق، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٨)
٢. زايد، أحمد، الاسرة العربية في عالم متغير، (مصر: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠١١)
٣. الشايب، عبد الحافظ، اسس البحث التربوي، (الاردن: دار وائل، عمان، ٢٠٠٨).
٤. العزاوي، رحيم يونس، سلسلة المنهج في العلوم التربوية، مقدمة في منهج الباحث العلمي، (الاردن: دار دجلة، عمان، ٢٠٠٨).
٥. الغامدي، محمد سعيد، علم الاجتماع الاسري، (المملكة العربية السعودية: دار خوارزم العلمية، ٢٠١٧)
٦. غرايبة، فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، (الاردن: دار الكتاب العامة، عمان، ٢٠٠٨)
٧. الكبيسي، طارق حرب، الأحوال الشخصية في التشريع العراقي دراسة مقارنة، (بغداد: دار الكتب، ٢٠١٩)،
٨. كريم، فاروق عبد الله، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، (العراق: جامعة السليمانية، ٢٠٠٤).
٩. وزارة العدل العراقية، قانون الاحوال المدنية رقم(١٨٨) لسنة،١٩٥٩، الوقائع العراقية، (العراق)، العدد ٢٨٠، ١٩٥٩/١٢/٣٠.

إستراتيجية القوة الذكية الهندية و انعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي

أ.م.د. مروان سالم علي
كُلية العلوم السياسية - جامِعة الموصل- تخصص إستراتيجية
dr-marwanalali82@uomosul.edu.iq
https://doi.org/10.61884/hjs.v14i54.602

ملخص :

لم تعد الهند دولة ذات مستوى متوسط على الصعيد العالمي، لاسيما مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، فالهند تمتلك إمكانات هائلة تشمل تعداداً سكانياً يقترب من حجم القوة البشرية الصينية، إلى جانب امتلاكها للسلاح النووي ومساحة جغرافية واسعة، واتصال شبه كامل بالبحر، كما أن موقعها الجغرافي يجعلها محاطة بسلسلة من الدول المعادية مثل الصين وباكستان، إضافةً إلى ذلك، تتمتع الهند بعضوية العديد من التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل مجموعة بريكس ومجموعة العشرين، مما يعزز مكانتها العالمية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية، القوة الذكية، القوة الصلِبة والناعِمة، الهند، الأداء الإقليمي والدولي.

India's Smart Power Strategy and Its Implications for Regional and International Performance

College of Political Science – University of Mosul
Specialization in Strategy
Assist. Prof. Dr. Marwan Salem Ali

ABSTRACT:

India is no longer a medium-level power on the global stage, especially with the onset of the third decade of the twenty-first century. The country possesses enormous potential, including a population approaching that of China's human resources, nuclear capabilities, a vast geographic expanse, and nearly complete maritime access. Moreover, India's geographical location places it in proximity to a series of hostile states, such as China and Pakistan. Additionally, India holds membership in numerous regional and international blocs and organizations, such as BRICS and the G20, which further enhance its global standing.

KEYWORDS: Strategy, Smart Power, Hard and Soft Power, India, Regional and International Performance.

المُقدِمة

تبرز الهند كقوة محورية ليس في جنوب آسيا والمُحيط الهندي فحسب، بل في القارة الآسيوية ككُل، كما أَنَّ لها طموحات تتعدى هذا النِطاق نحو المجال العالمي الأَشمل، ويرتبط هذا بإستراتيجية قوتها الذكية وتنامي مستويات التهديدات الأَمنية التي تُشكّل قلقاً مُتنامياً لِصُناع القرار في الهند، وهو ما يدفعها نحو وضع إستراتيجيات للتعامُل مع هذه البيئة الأَمنية المُضطربة، يتم فيها توظيف مُختلف الإمكانات والمقدرات الذكية مِن أجل تحقيق مصالحها باعتبارها قوة إقليمية كُبرى، فهي مِن خِلال سياستها الخارجية في البيئة الإستراتيجية العالمية منحت أَولويتها عبر تكثيف اتصالاتها مع الأقاليم الجُغرافية، وبِناء شبكة علاقات على أساس الأولويات الاقتصادية نظراً لتأَثيرهُ المُباشر في سياستها وخططها الإستراتيجية، وإطلاق العنان لقوة الموارد البشرية، والتواصل مع الفرص العالمية، والشراكات الإنمائية الدولية، وإعادة تشكيل المؤَسسات العالمية بجانب إرثها الحضاري.

أَهَميَة البَحث: تنبعُ في معرفة إستراتيجية القوة الذكية الهندية ومُرتكزات تِلك الإستراتيجية بشقيها الناعم والصلب، ولاسيما صعودها الناعم، وكيفية توظيفها لتلك المُرتكزات في أدائها الإستراتيجي الإقليمي والدولي لتحقيق تمدُدها الجيوبوليتيكي والجيوإستراتيجي.

إشكالية البحث: يقوم البحث على إشكالية مفادها تبني الهند إستراتيجية القوة الذكية بمُرتكزاتها الصلِبة والناعِمة، وإن كان ترجيح الكفة يميل إلى القوة الناعِمة في أدائها الإقليمي والدولي بما يؤمن بلوغ أهدافها الإستراتيجية، لتستند الإشكالية على سؤَال رئيس مفادهُ؛ ما هي مُرتكزات إستراتيجية القوة الذكية التي تبنتها الهند وأثرت في أدائها الإقليمي والدولي؟ وهل منحت تِلك المُرتكزات الهند التمدُّد الجيوإستراتيجي ومُنافسة القوى العالمية في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية؟.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضيةٌ مفادها؛ كُلما تمكنت الإستراتيجية الهندية مِن توظيف مُرتكزات قوتها الذكية الصلِبة والناعِمة؛ العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبشرية والجيوبوليتيكية، كُلما أهلها ذلك في تفعيل أدائها إقليمياً ودولياً وانعكاس ذلك على تحقيق تمددها الجيوبوليتيكي والجيوإستراتيجي.

مناهج البحث: اعتمد الباحث منهج رئيس وهو المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مُرتكزات إستراتيجية القوة الذكية للهند وانعِكاساتها على أدائها الإستراتيجي في بيئتها الإقليمية والدولية.

تقسيم البحث: قُسِم البحث إلى مِحورين رئيسين، تناول المِحور الأَول مُرتكزات إستراتيجية القوة الناعِمة للهند وانعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي، أَما المِحور الثاني فتطرق إلى مُرتكزات إستراتيجية القوة الصلبة للهند وانعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي.

المبحث الأَول

مُرتكزات إستراتيجية القوة الناعِمة للهند و انعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي

تركت ملامح الجُغرافية السياسية للهند مِن حيثُ موقعها الجُغرافي، وتكوينها الديمُغرافي-الاجتماعي، ومُرتكزاتها الاقتصادية والتقنية والسياسية، فضلاً عن القوة العسكرية، تأَثيراً واضِحاً على الأداء والدور السياسي والاقتصادي المُتنامي للهند في الإستراتيجيات الدولية، والذي مِن المُحتمل أَنَّ يقود في قادم السنوات إِلى دور عسكري ملحوظ، لاسيما وأَنَّ الهند تمتلك مُرتكزات هذا الدور الذي يؤَهلها في المُستقبل المنظور لأن تكون قوى كُبرى في البيئة الإقليمية والدولية، ولتحليل مرتكزات إستراتيجية القوة الناعمة للهند وتأثيرها على أدائها الإقليمي والدولي، قرر الباحث تقسيم هذه المرتكزات وفقاً للتصنيفات التالية:

أَولاً: المُرتكز الجيوبولتيكي

تحتل الهند موقعاً،إستراتيجياً مُهِماً، فهي تقع في شُبه قارة جنوب شرق آسيا وتتكون مِن(٢٨) ولاية و(٨) أقاليم اتحادية، وتعد مِن الدول الكُبرى في منطقة المُحيط الهادي والهندي (الاندوباسفيك)، حيثُ تُحقق إِطلالة شُبه مُتكامِلة على المُحيط الهندي وتعد سابع أَكبر دولة في العالم مساحةً بِنحو (٣,٢٨٧,٢٦٣ كم٢)، يحدُها مِن الشِمال الصين، النيبال، وبوتان، ومِن الشِمال الغربي باكستان، ومِن الشرق بنغلادش وميانمار (بورما)[١]، مُتمتعةً بساحل طولهُ(٧,٥١٧ كم) يطلُ على المُحيط الهندي وخليج البنغال وبحر العرب مِما منحها مزايا طبوغرافية ومُميزات سياسية واقتصادية[٢]، وما يُميز الهند وقوعها في قارة آسيا أَكبر قارات العالم مساحةً وثقل سُكاني وتشمل مُعظم أَراضي شُبه القارة الهندية، وامتداد الشاطئ الذي جعل مِنها دولة قارية وبحرية في ذات الوقت.

وعسكرياً فان اتساع الرقعة الجغرافية الهندية منحها عمقاً إستراتيجياً وقوةً دفاعية رغم التقدم التكنوفضائي[٣]، والذي انعكس على أدائها إقليمياً ودولياً، ناهيك عن تمتعها بالعديد مِن الأَنهار ومِن أَهمُها نهر الجانج ونهر السند، ونهر البراهمابوترا، وهي تُساهم بشكلٍ

(١) أَطلس بُلدان العالم–لاروس، ترجمة: جورج قاضي، (بيروت: عويدات للنشر،٢٠١٣)، ص٩٢.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر، أَثر المُتغيرات الآسيوية على الوطن العربي، ط١، (عمان: دار الجنان للنشر،٢٠١٤)، ص٥٤. كذلك يُنظر: نُهى الجِبالي، التجربة الهندية هل هي قابلة للتعميم؟، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٥، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،٢٠٠٤)، ص١٠٨.

(٣) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الاقليمي وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، ط١، (عمان: دار الحامد للنشر،٢٠١٢)، ص٦٧.

رئيس في النشاط الزِراعي، فضلاً عن حضارتها التي نشأَت على ضِفاف دلتا نهر السند، والمناخ في الهند متنوع يتراوح بين الحرارة الاستوائية في الجنوب والبرودة في الشِمال، إذ تُمثل جِبال الهملايا أَعلى منطقة جبلية في العالم في حدودها الشِمالية[1] التي يكسوها الثلوج مُجسدةً مانعاً طبيعياً وحصناً منيعاً يحمي الهند شِمالاً (اتجاه الصين)، كما تُمكِن تِلك الجِبال «الجيش الهندي مِن مُراقبة العمق الصيني شِمالاً، وباكستان غرباً، ومانيمار شرقاً، فقط استطاعت الهند عام١٩٨٤ أنَّ تُسيطر على نهر(سياتشن) الجليدي في الهملايا على حدودها مع باكستان بعد معارك عنيفة»[2]، ولديها العديد مِن الجزُر، ومِن أَهمُها مجموعة جزر لاكاديف الواقِعة في بحر العرب وتضمُ(١٤) جزيرة، ومجموعة جزر اندمان وتضمُ(٢٠٤ جزيرة)، فضلاً عن امتِلاكها للعديد مِن الموانئ المُهِمة مِن أَبرزها كلكتا، مومباي، كوتشي، لذلك فهي تمتلك ثروة مِن المياه العذِبة[3].

كما أنَّ «الإطلالة البحرية للهند على المُحيط الهادي منحها مكانة إستراتيجية مُميزة وظفتها في إقامة علاقات اقتصادية وملاحية مع الخليج العربي الذي يعد منبع البترول عالمياً ومنحها سهولة حركة بحرية مع الشرق الأوسط وإفريقيا»، وأبرز خصائص موقعها هذا هو «إنه يُعدُ مِن أَهم الطرق العالمية الأساسية لنقل النفط مِن البُلدان المُنتِجة في الخليج إلى البُلدان الأَكثر استِهلاكاً؛ الصين واليابان والولايات المُتحدة وأوروبا»[4].

كما أَنَّ حدودها البرية الكبيرة جعلت مِنها جزءً مِن صِناعة القرار في منطقة آسيا والقدرة على تفاعلُها مع مُحيطها العالمي وارتقائها في النسق الدولي، ويتميز المشهد الإستراتيجي في جنوب آسيا بدرجة كبيرة مِن الخلل في التوازن لصالح الهند، فهي أَكبر مِن الدول الستة الأخرى مُجتمِعةً، التي تُمثل رابطة جنوب آسيا (باكستان، بنغلادش، سريلانكا، المالديف، النيبال، بوتان) إذ انها تحتوي على(٧٧٪) مِن سُكان جنوب آسيا، و(٧٢٪) مِن المساحة و(٨٤٪) مِن

(١) غوستاف لوبون، حضارة الهند، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهِرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافية،٢٠١٤)، ص٢٣.

(٢) أميرة أحمد خرزلي، الدور الاقليمي والدولي للهند: دِراسة في مُتغيرات القوة الاقتصادية والعسكرية، في: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعِدة: الأبعاد والتحديات،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٨)، ص١٨.

(٣) محمد عابد الجابري، موسوعة دول العالم «حقائق وأرقام»، (القاهِرة : مجموعة النيل العربية،٢٠٠٠)، ص٢٤٥-٢٤٧.

(٤) بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند: الدور والمُستقبل في نِظام عالمي جديد، في: محمد عبد العاطي (مُحرِراً)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود،(الدوحة: مركز الجزيرة للدِراسات،٢٠١٠)، ص ص٦٨-٦٩.

الأَراضي القابِلة للزِراعة[1]، ولاسيما أنَّ منطقة جنوب آسيا تعد ميداناً مِن ميادين المُزاحمة الإستراتيجية بين القوى الكُبرى، فكُل دولة تنظر لنفسها باعتبارها القطب الرئيس، فالهند تتبنى مبدأ مونرو للقيام بدور فاعِلاً رئيساً «في جنوب آسيا والمُحيط الهَندي» كجزء من سعيها للسيطرة على الفضاء المُمتد مِن «الخليج العربي وخليج البنغال والمُحيط الهَندي إلى آسيا الوسطى»[2]، وتتمتع بنفوذ وتأَثير واسعين أَمام بقَية بُلدان جنوب آسيا باستِثناء الصين وباكستان، فدول بنغلادش وسريلانكا وبوتان والنيبال تُشكل مجالاً حيوياً للنفوذ الهندي اقليمياً، بيد انها في مسعاها لبسط نفوذها في مُحيطها الإقليمي تواجه الصين الراغبة بِمُزاحمة الهند في تفاعُلات جنوب آسيا، فالصين تسعى إلى تعزيز دورها في القارة الآسيوية لأنها ترى نفسها قائداً بِلا مُنازع وتُفضل أَنَّ تتعامل مع آسيا كمناطق إقليمية ثانوية مثل جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشِمال آسيا وشِمال شرق آسيا، وأَنَّ تؤَدي دوراً وأداءً مركزياً بين هذه المناطق، مُقابل إبقاء الدور المِحوري للهند في جنوب آسيا فقط، ومِن ثُم فعلى الهند القبول بقوة الصين في منطقتها وبتواجدها وتكيفُها مع هذا الواقع مِما يعني أَيضاً زيادة احتِمال أَنَّ تصبح الصين بمرور الوقت القوة الوحيدة المُهيمنة في جنوب آسيا ومِن ثُم إزاحة الهند مِن طريقها في مجالها الحيوي الرئيس[3].

ورغم أَنَّ الهند تعد مِن أَبرز دول جنوب آسيا تأثيراً في إقليمها، بيد أنها تأمل في أن يمتد تأثيرها لأبعد مِن ذلك، فهي تدخل في تنافس مع بعض دول القارة الآسيوية حول النفوذ والتأثير الإقليميين، فالساسة الهنود غالباً ما يتحدثون عن «هند كُبرى تضطلع بأداء دوراً مُهيمناً في منطقةٌ تمتد مِن إيران إلى تايلند وتُسيَطر على المُحيط الهندي، ومحاولاتها هذه تهدف سياسياً لبِناء مواطن قوة لها أبعاد جيوسياسية تدعم قدرتها على التحكُم بالمرور البحري عبر المُحيط الهندي»[4]، وتعد رغبة الهند في القيام بدور مُستقل ومتفوق في المُحيط الهندي والخليج العربي امتداداً لمفهوم حكومة الهَند الشرقية البريطانية إزاء السيادة في البِحار، حيثُ ترى الهند أنها ورثت هذا المفهوم، لذا طورت أسطولها البحري خِلال العقدين الماضيين، ومِن هُنا يعدّ أمن الممرات المائية جزءً لا يتجزأ مِن الأمن القومي الهندي، بِما في ذلك أمن مُضيق هرمز وباب المندب.

(١) وليد عبد الحي (مُحرِر)، آفاق التحولات المُعاصِرة، (عمان: دار الشروق للنشر،٢٠٠٢)، ص٦٧.

(٢) أحمد سليم البرصان، صعود الهند وأمن الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد٨٨، (دُبي: مركز الخليج للأبحاث، كانون الثاني/ يناير٢٠١٢)، ص٦٠.

(٣) مارتن جاك، حينما تحكمُ الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نِظام عالمي جديد، (القاهِرة: سلسِلة إصدارات سطور جديدة،٢٠١٠)، ص٣٨٣.

(٤) ميرا كامدار، كوكب الهند: النهضة المُضطربة لأكبر نِظام ديمقراطي ولمُستقبل عالمنا، ترجمة: هلا نافع الخطيب، (الرياض: العبيكان للنشر،٢٠١٠)، ص٣٧٥.

ومِن هُنا فان الإطلالة البحرية للهند على المُحيط الهندي وظفتهُ الهند إقليمياً ودولياً عبر بناء علاقات اقتصادية وتجارية وملاحية مع الخليج العربي بوصفه الشريان النفطي العالمي على نحو وظفتهُ الهند في بِناء علاقات وثيقة مع بُلدان المنطقة في مُختلف الحقول، فهذا الموقع يعد مِن أَبرز الطرق الدولية الرئيسة لنقل النفط مِن البِلدان العربية المُنتِجة للطاقة إِلى البُلدان المُستهلِكة لها كاليابان والولايات المُتحدة والصين وأوروبا، كما أنَّ طول شاطئها سهل لها حركة المِلاحة البحرية مع شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

لذا فان الموقع الجيوسياسي المُهِم والفريد عالمياً الذي تحظى به الهند أعطاها مرونة جيوبوليتيكية واسِعة، نحو المُحيط الهندي وبحر العرب، أَي أنَّ القدرة على خنقها إستراتيجياً غير مُمكِنة مِن قِبل أي دولة في العالم، وجُغرافياً فإنها تتصل مِن ناحية البر وتتواصل مع عمق آسيوي شديد التنوع، لا تُخاطر بالانغِماس فيه.

ثانياً: المُرتكز الديمُغرافي

توصف الهند بانها أَكبر دولة في البيئة الإستراتيجية الجنوب آسيوية مِن ناحية المساحة بترتيبها السابع عالمياً، ومِن حيثُ إِمكاناتها الديمُغرافية بوصفها الدولة الثانية بعد الصين، فعدد سُكانها يبلغ (١,٤٤٠,٧٩٦,١٠٥) مليار نسمة عام٢٠٢٤، ليُمثل بذلك نسبة(١٧,٧٪) مِن مجموع سُكان العالم[١]، ويتميز المُجتمع الهندي بتنوعهُ مِن الناحية الاثنية، إِذ ينتمي في الأَصل إِلى مجموعات عرقية عدة، وتُشكل المجموعة الهندو آرية قُرابة(٧٢٪) مِن مجموع سُكان الهند، في حين يُشكل الدرافيديون(٢٥٪)، ويتحدث سُكان الهند أَكثر مِن(١٤) لُغة رئيسة وأَكثر مِن(١٥٠٠) لُغة ولهجة محلية، وتعد الهندية اللُغة الرسمية للبِلاد، فضلاً عن الانكليزية التي تُستعمل في المراسيم والمُناسبات الرسمية، ومِن حيثُ الديانة، يُشكل الهندوس قُرابة(٨٢٪) مِن عدد سُكان الهند، بينما تتوزع النسب الباقية ما بين المُسلمين(١٣,٤٪) والمسيحيين (٢,٣٪) والسيخ (١,٩٪)، وأَقليات أَخرى تعتنق البوذية واليهودية، وما يُميز العنصر البشري في الهند أَنَّ حوالي(٥٠٪) مِن سُكانها تحت سن (٢٥)، وأَكثر مِن (٦٥٪) تحت سن(٣٥)[٢]، بمعنى آخر بعد أَنَّ كان يُنظر إِلى النمو السُكاني في الهند كعائق ولاسيما عندما يرتبط بالنسبة العالية مِن البطالة، باتت فئة الشباب تُشكل عامِلاً مُهِماً في الصعود الهندي، خاصةً مِن حيثُ

(١) تقرير موقع Pollution، مُتاح على الرابط:
.https://populationtoday.com/ar/in-india/#google_vignette.07-07-2024

(٢) البنك الدولي، بيانات تِعداد السُكان الإجمالي لعام٢٠١٨، تقرير مُتاح على الرابط:
.https://data.albankaldawli.org

نسب القادرين على العمل، ومِن حيثُ تقليل كُلفة العمل وإكساب الهند ميزة نسبية في هذا المجال وهو ما ساهم في جذب الاستِثمارات الأَجنبية، وزيادة نسبة النمو بقدر مُعتبِر في عدة قطاعات أَساسية ومِنها قطاعي الصِناعة والخدمات[١]، إذ استفادت الهند مِن هذه التركيبة السُكانية بزيادة نسبة القادرين على العمل وانخِفاض تكلفتهُ، وبالإمكان أَنَّ تؤدي هذه التركيبة إلى استِثمار ومُمارسة أداءً إقليمياً ودولياً بعيد المدى عبر اتجاه المهاجرون إلى بقية أنحاء المعمورة مِن خِلال تعليمهم العلمي والنخبوي في مجالات تصميم برامج الحواسيب أَو الطب والهندسة، أَي تحول الهند إلى مصنع لإنتاج الموهوبين، وهو ما يكسب الهند ميزة نسبية لدول أخرى مثل الصين، وسبباً لجذب الاستِثمارات الأَجنبية، وهذا ما جعل فئة الشباب، تُشكَّل قوةً ناعِمةً وعامِلاً مُهِماً في الصعود الهندي، بالإمكان استِثمارها في البُلدان الأخرى على نحوٍ يجعلها حليفاً وموازِناً للصين، ولاسيما إذا ما علِمنا أن الهند تُعد مِن أَكثر الدول تصديراً للمُهاجرين في العالم، وهي مِن أَكثر الدول استِفادةً مِن الأموال المُرسلة[٢] إذَّ تذكر بعض المصادر أنَّ الهنود المُقيمين في الخارج يُحققون دخولاً بلغت(١٠٠) مليار دولار سنوياً، ولاسيما في ظل قيام الدولة بتقديم تسهيلات وحوافز لهُم وتشجيعهُم على الاستِثمار في مجال البُنية الصِناعية، ومِن هُنا تنظر الهند، خِلافاً لدول أخرى كالصين، إلى تصدير القوى العامِلة باعتبارها مصدراً مُهِماً وقوة للاقتصاد الهندي[٣] مِن خِلال تحويلاتهم المالية ودورهُم في تحسين العلاقات الاقتصادية بين بلدهُم الأم(الهند) وبُلدان المهجر، مِما انعكس إيجاباً على الأداء الإستراتيجي للهند وعلاقاتها الاقتصادية مع أَغلب دول العالم ،ناهيك على أنَّ ما يُميز الموارد البشرية الهندية هو عامل اللُغة (الانكليزية) الذي مكن العاملون الهنود من اكتِساح مجالات التوظيف في دول العالم، ولاسيما الولايات المُتحدة والاتحاد الأوروبي[٤]، أي يبدو أنَّ الهند اعتمدت على الاستِفادة مِن نِقاط القوة في المُجتمع الهندي المُتمثِلة في الزيادة السُكانية، والاعتماد على إستراتيجية تحويل تِلك الزيادة إلى ثروة يمكن الإفادة مِنها.

(١) مُنير مُباركيه، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأَمريكية: دِراسة مُقارِنة لحالات اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامِعة باتنه-١، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٦)، ص٢٢٩.

(٢) مُهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص، ط١، (الدوحة-بيروت: مركز الجزيرة للدِراسات- الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٧)، ص٢٧.

(٣) زوشما راماتشاندران، الهنود العاملون في الخارج: ذراع جديدة للنمو الاقتصادي، في: محمد عبد العاطي (مُحرِراً)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٢١.

(٤) ياسر خالد عبد، التنافُس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وآفاقهُ المُستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: جامِعة النهرين، كُلية العلوم السياسية،٢٠٢٠)، ص١٦٢.

ثالثاً: المُرتكز السياسي

نِظام الحكُم في الهند نِظام علماني ديمقراطي اتحادي(فيدرالي) مُستقر، يعد أحد أكبر الأنظمة الديَمُقراطَيَة عالمياً، والذي تم تكييفهُ وفقاً لظروف المُجتمع الهندي، إذ أَخذت الهند بهذا النِظام مِنذُ استِقلالها عن الاستِعمار البريطاني في١٩٤٧، إذ يُراعي هذا النِظام ظروف تعدُدية المُجتمع الهندي، ويسعى إلى استيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية في إِطار مؤَسسات النِظام السياسي الرسمية، ويبتعد عن أَي اعتبارات طائفية أَو دينية في تشكيل هذه المؤَسسات، ووجود تداول سلمي للسلطة، وخضوع الجيش للسلطة المدنية، فضلاً عن ظاهرة التعدُدية الحزبية التي تعيشها البِلاد[١]. وبمنظورنا تنبع قوة الهند السياسية مِن حقيقتين، الأولى هي أنها نجحت في تأَسيس نِظام سياسي يحظى بقدر عالٍ من الشرعية، فهي أَكبر ديمقراطيات العالم، وديمقراطيتها لا تحظى بمُعارضة مِن الغرب بل أنَّ الغرب استمر بدعمها، والثانية انها نجحت في تطوير قدراتها الشامِلة، فالهند ليست مُجرد دولة نووية، انما هي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية.

كما ساعد هذا العامل الديمقراطي الهند على تحقيق أَربع أَسُس رئيسة؛ أَولها الحِفاظ على كيان الدولة مِن خِلال الأُسُس الاتحادية وقواعد النِظام الجمهوري والنمط البرلماني، على نحوٍ أعطى الدولة رؤَية واحِدة وأَسلوب مُنسق في الأَمور الدِفاعية والخارجية، وثانيها بقاء القوات العسكرية في وضع مُحايد وبعيد عن الصِراعات السياسية خوفاً مِن انتِشار الحروب والانقلابات الداخلية، وثالثها السير على النهج الديمقراطي المُتبع مِن قِبل النُخب الهندية، واخرها تثبيت أَركان الانسِجام المُجتمعي والسياسي وعدم التطرق لأَي جِهة قومية أَو دينية أَو عرقية للابتِعاد عن تفكُك الدولة الهندية[٢].

وأَعطت عملية الإِصلاح الاقتصادي التي شرعت بِها الهند مِنذُ عام١٩٩١ زخماً إِضافياً لها في بِناء قوتها السياسية إِلى جانب قوتها الاقتصادية، ومكنها مِن الدخول في مُعترك المُنافسة مع أَبرز القوى الاقليمية المُحيطة بِها ، ذلك أنَّ الديمقراطية الهندية المُمتزجة مع الَعَقلية السياسة الحديثة للقادة الهنود، جعلتها دولة ذات مُرتكزات سياسية مُميزة، وأعطتها ثقلاً في النِظام العالمي وعامِلاً هاماً ومؤثِراً في التفاعُلات المُختلفة سياسياً وأمنياً الجارية في الإقليم الآسيوي

(١) إيه كامالا دلال، الهند: سلسِلة دول العالم، ط١، ترجمة: مروة رشاد عبد الستار،(مصر: نهضة مصر للطباعة،٢٠٠٨)، ص٥١-٥٣.

(٢) جابر عوض (وآخرون)، اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية،(القاهِرة: مركز الدِراسات الآسيوية،٢٠١١)،ص٢١٣.

عموماً، وفي جنوب آسيا خصوصاً[1]، ويعد هذا النهج الديمُقراطي الذي تتميز وتتفاخر به الهند، أَحد المؤَشرات المُهِمة التي تسمح لها بِمُمارسة نفوذها واستخدام علاقاتها الدبلوماسية في تعزيز مكانتها وترسيخ أدائها الإقليمي والدولي عبر استِخدام النهج السلمي القائم على الاحترام المُتبادل وعدم التدخل في شؤَون الدول الاخرى، وهذا الأداء أو الخيار أثبت فاعليتهُ خصوصاً في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، ومِن ثُم شكل وجودها عامل مُزاحمة للصين وبعض الدول الأخرى التي لها مصالح في تِلك القارة. إِذ تسعى الهند مِن خِلال تقوية علاقاتها بدول القارة الإفريقية، الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ساعيةً إِلى تأمين الدعم الدولي لها، مِن خِلال الارتباط بشبكة مُعقدة مِن العضوية في العديد مِن المؤَسسات الدولية والإقليمية في تِلك القارة، فضلاً عن إِقامتها لشبكة واسِعة مِن العلاقات السياسية والدبلوماسية مع أغلب دول القارة السمراء ولاسيما بعد أَنَّ أَزداد في السنوات الأَخيرة دور إِفريقيا في السياسة الدولية[2]، كما تُمثل إفريقيا أهمية إستراتيجية للهند في كثير مِن المجالات، بِما في ذلك، التوافق بينهما بشأَنَّ العديد مِن القضايا العالمية، ومِنها مُستقبل التعدُدية والتعاون بين دول الشِمال والجنوب، وقد أَدى ذلك إِلى تعاون مُثمِر في الأُمم المُتحدة ومجموعة العشرين ومُنظمة التِجارة العالمية ورابطة البُلدان المُطِلة على المُحَّيط الهندي، كما تسعى الهند مِن خِلال علاقتها بدول القارة الحصول على الدعم الإفريقي السياسي لصالح القضية الهندية في المَحافل الدولية، كقضية كشمير والتسلُح النووي[3]، ومِن هُنا يتمحور الأداء الإستراتيجي الهندي تجاه عدد مِن الدول الأساسية في إفريقيا حول هدف أساس يكمنُ في أنَّ ثمة علاقة بين مُتطلبات الأمن القومي الهندي وتطورات الأوضاع في عدد مِن الدول الإفريقية المُهِمة بالنسبة إِلى الهند.

ومِن خِلال استقراء الإستراتيجية الهندية يتضح أن الهند التزمت طوال الفترة السابقة في البحث عن دور إقليمي لها بموازاة الدور العالمي، لكن هذا الطموح دائماً ما أصطدم بإِمكانيات وقدرات الهند على تحقيقهُ، فقد ترجمت الهند رغبتها في أن تضطلع بدور أَكثر فاعلية في المسائل والقضايا الإقليمية والعالمية مِن خِلال زيادة انخراطها في إِيجاد حلول للقضايا العالمية الرئيسية ومُشاركتهُ في المُنظمات الإقليمية والدولية، وتنطلق الهند في إستراتيجيتها

(١) سي. إم. بهانداري، الهند: السعي لضمان أَمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المُتحدة الأَمريكية: التنافُس على موارد الطاقة، ط١، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص٣٦٤.

(٢) عبد السلام إِبراهيم بغدادي، مُهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في إِفريقيا، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥)، ص ص٥٨-٥٩.

(٣) التقرير الاستراتيجي الإفريقي٢٠٠٧-٢٠٠٨، الإصدار٥، (القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،٢٠٠٨)، ص٥٨٣.

الذكية مِن إدراكٌ مفادهُ بان بِناء علاقات سليمة مع دول الإقليم والعالم المُتقدم هو الذي يمكن أَنَّ يضمن لها استِمرار صعودها وعجلتها التنموية، مُعتمدةً على مُقاربة روابط إستراتيجية بِما يتماشى مع مبدئها حول «الاستقلال الذاتي الإستراتيجي»، أي أنها تسعى وراء مصالحها مِن خِلال إنشاء روابط مع قوى مُتعددة، بغض النظر عن عِدائية أَي دولة تجاه الأخرى، وهو ما يعكس إستراتيجية خارجية براغماتية مُتعدِدة الاتجاهات وتوطيد روابطها مع عدد كبير مِن الجِهات الإقليمية والدولية[١].

أَي اعتمدت الهند على النموذج الديمقراطي في إدارة التعدُدية العرقية والدينية بالمُجتمع، وقد ساعدها ذلك على الاستِفادة القصوى مِن الإمكانات والمزايا التي يوفرها هذا التنوع. إذ اتسمت السياسة الخارجية الهندية بالبرغماتية، فضلاً عن تميزها بكونها قائمة على المصلحة الاقتصادية كأولوية.

وبموجب التقرير الصادر عن مركز بِناء السلام النرويجي في شباط٢٠١٦ بعنوان «نموذج جديد.. تحركات السياسة الخارجية الهندية على المستوى الدولي» حدد التقرير خمس قضايا لفهم الإستراتيجية الهندية الذكية لتوظيف مقومات قوتها عُدت بمثابة الأولويات للحكومة الهندية، وهي[٢]:

١. **التهديدات المناخية:** إذ أيدت الهند مبدأَ المسؤولية المُشتركة المُتباينة وفقاً للقدرات، واعدت هذا المبدأ قاعِدة للتفاوض فيما يتعلق بقضايا المناخ، ووفقاً للخطة الوطنية لتغير المناخ، وتبنت الهند عدة إستراتيجيات مِنها الضغط على الدول المُتقدِمة لنقل التكنولوجيا لمواجهة التهديدات المناخية بتكلُفة أَقل، ووضع سياسة تنظيمية لذلك. وأعرب رئيس وزراء الهند بتطبيق مُبكر لاتفاقية التغير المناخي في باريس والتزام بِلادهُ بِها.

٢. **أَمن الطاقة:** في ظل تنامي اقتصادها، وتزايد تِعداد سُكانها، كانت مساعي الدبلوماسية الهندية للبحث عن مصادر مُلائمة للطاقة كلفةً واستمرارية عبر إنشاء قطاع بوزارة الخارجية لأمن الطاقة عام٢٠٠٧ وتطويرهُ.

٣. **الأمن الغذائي:** رغم امتلاك الهند اقتصاداً زِراعياً كبيراً يُساعد في دعم المساعي الدولية لضمان الأمن الغِذائي، إلاَّ انها تُعاني مِن الأمن الغِذائي غير المُستقر وسوء التغذية.

٤. **التكامُلات الاقتصادية البديلة:** مِن أَهم المُبادرات التي شاركت بِها الهند، بِما يعكس

(١) محمد عبد الحفيظ الشيخ، مكانة الهند في الاستراتيجية العالمية : التحديات وآفاق المُستقبل، في: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعِدة: الأبعاد والتحديات، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٤٠.

(2) Devika Sharma and Jason Miklian, India’s global foreign policy engagements– a new paradigm?,(Oslo: The Norwegian Peace building Resource Centre, February 2016), P.12.

حدوث تغيير في النظام الدولي، هو تعاونها مع دول تكتُل بريكس في تأسيس بنك التنمية الجديد NDB في عام٢٠١٤، والهادف إلى تشكيل بديل لصندوق النقد والبنك الدوليين، ناهيك عن سعي الإستراتيجية الهندية الذكية مِن الاستفادة مِن تكتُل بريكس على الصعيد السياسي والأَمني؛ فخِلال القِمة الثامِنة لمجموعة بريكس التي عُقدت في مدينة جوا الهندية في تشرين الأَول٢٠١٦ وسعت البريكس مِن نِطاق اهتماماتها، لتشمل التهديدات الأَمنية والإِرهابية، لتجد الهند في البريكس فرصة لتعاون أوثق مع بعض الدول التي تتقاطع معها وبالأخص الصين، كما ساهم بروز الهند كقطب آسيوي عسكرياً واقتصادياً، واحتِلالها مكانة بارِزة إقليمياً ودولياً، في تحفيز بعض دول البريكس ولاسيما روسيا الاتحادية نحو إِدراك هذه المكانة وتوظيفها لغايات ومصالح سياسية واقتصادية مُتبادِلة وشجعها للدخول في تحالُف إستراتيجي معها، حيثُ تسعى الهند وروسيا إلى تأَسيس نِظام دولي مُتعدد الأقطاب، وتؤَدي الأُمم المُتحِدة الدور المركزي فيه[1]، كما لمست الهند انه بوجودها ضمن هذا التكتُل أصبحت دولة فاعِلة في مجموعة العشرين عبر إِشراكها في مُناقشة القضايا العالمية الحرِجة.

٥. **التدخل الإِنساني:** تبحث الهند عن دور لها في تحديد أجندة العمل المُتعلِقة بالتدخل الإِنساني دولياً وفق معايير مُحددة.

٦. **تحجيم النفوذ الصيني:** أدرج الباحث نقطة أخرى ترتبط بالإستراتيجية الهندية تكمنُ في السعي الهندي المُستمر للحدُ مِن تنامي النفوذ الصيني، وكبح محاولاتها للسيطرة على الطرق البحرية، وفرض سياسة الأمر الواقع في بحر الصين الجنوبي، وذلك عبر اتجاهها(الهند) للسيطرة عل المُحيط الهندي لحماية طرق تجارتها وواردتها النفطية، وعملت بالتعاون مع الولايات المُتحدة على تقييد انتِشار البحرية الصينية، وعمقت تعاونها مع دول شِمَال شَّرق المُحّيط اَلهَندي مِن خِلال «إستراتيجية النظر شرقاً» ليكون لها دور في أمن مُضيق ملقا، كما اتجهت في إِطار سعيها لمواجهة الصين إلى إِقامة علاقات شراكة إستراتيجية مع اليابان تحت الرعاية الأمريكية، فضلاً عن سعيها إلى إِظهار تضامُنها مع العالم الحُر عبر تمسكُها بالنِظام الديمقراطي التعدُدي وإِظهار الصين على إنها دولة شمولية منبوذة، وهذا يُعدُّ نوعاً مِن الاستِعداد الإستراتيجي الهندي لكسب التعاطف العالمي في حال نشوب أي حرب أَو صِراع مُحتدم مع الصين، ناهيك عن اشتراك الهند في تحالُف رُباعي(تحالُف غرب آسيا الرُباعي) مع الولايات المُتحدة و(إسرائيل) والإِمارات ليس لمواجهة الصعود الصيني فحسب، وانما لتقوية

(١) أَميرة أَحمد حرزلي، قمة البريكس٢٠١٨ والتحديات العالمية الراهِنة،٢٠١٨/٧/٢٩، مقال منشور على الرابط: https://democratic.de/?p=55450

نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بوصفها منطقة مُهِمة تعتمد عليها الهند في استِدامة إمدادات الطاقة، ويعكس الزلزال المُدمر في(تُركيا وسوريا) عام٢٠٢٣ إستراتيجية الهند الذكية عبر مُشاركتها القوية في الشرق الأَوسط والتي تُعد استجابة إستراتيجية وليست إنسانية فقط، وفي مجال الشراكات والتعاون الدولي، تسعى الهند مِن الشراكة مع كُل مِن روسيا وأفغانستان واليابان إلى تكوين تحالُف يحدُ مِن قدرة الصين على التحول إلى قوى مُهيمنة إقليمياً تستبد بالقارة الآسيوية وتُنازع الولايات المُتحدة على سيادة العالم، كما عمدت الهند على تكوين شبكة مِن الحُلفاء الدوليين والإقليميين كجزء مِن الإستراتيجية المُتبعة لعزل باكستان دولياً، عبر تعزيز التعاون مع الولايات المُتحدة في مجال مُكافحة الإرهاب الدولي، وإقامة علاقات وطيدة مع دول الشرق الأَوسط وخصوصاً إيران التي تعدها الهند معبراً نحو أفغانستان وآسيا الوسطى مِن دون المرور بالصين أو باكستان، اللتان تُنافسهما لكسب النفوذ في إيران بحد ذاتها[١].

وبذلك استطاعت الهند بمعية نِظامها الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وإتاحة الحُريات السياسية وتعدديتها الحزبية، من تقديم صورة إيجابية على أدائها الإستراتيجي والسياسي خارجياً، لذلك فان الديمقراطية واستِقرار النِظام السياسي كان مصدراً لقوة الهند الناعِمة وأحد أَهم مقومات دورها وأدائها إقليمياً ودولياً[٢].

وتأسيساً على ما سبق يبدو إنَّ الهند وظفت مُرتكزاتها السياسية الناعمة إقليمياً ودولياً، بعد أنَّ «خصصت استثمارات ضخمة لتعزيز قدراتها في إطار دبلوماسية القوة الناعِمة، مِن قبيل ذلك زيادة عدد سفاراتها في الخارج، وإحياء علاقاتها مع التكتُلات الإقليمية الجديدة، مثل الأسيان وتكثيف العلاقات الإستراتيجية والثقافية والدبلوماسية والاقتصادية مع دول شرق وجنوب آسيا»، وشراكات كهذه سوف يتم ترجمتها مُستقبلاً إلى مكاسب اقتصادية وإستراتيجية للهند.

قد تستغرق هذه الجهود بعض الوقت حتى تحقق التطلعات الهندية، وتترجم الشراكات والعلاقات الخارجية إلى فوائد تجارية وإستراتيجية، وبمنظورنا نجد مِن الأَهمية أنَّ يكون هُناك تقييم افتراضي لوضع ومكانة الهند الإقليمية والدولية، فقد لا يكون الَعقدَ الثاني مِن القرن الحادي والعشرين هو عقد الهند الذهبي، والذي نستطيع أن نؤكد فيه أن هذا العِملاق الآسيوي القادم بقوة، يمكن أنَّ يبرز بوصفه مُنافس عالمي مؤثر في مُجريات التاريخ الحديث

(١) أياد مالك عبد المجيد، إدارة الصِراع بين القوى الاقليمية في آسيا بعد٢٠١١،ط١،(القاهِرة: المكتب العربي للمعارف،٢٠٢٤)، ص٢٨٢-٢٨٤.

(٢) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، الفاعلون الجدُد: الدور الهندي في النِظام الدولي(الفرص والتحديات)، مجلة حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية، العدد٢٧-٢٨،(بغداد: مركز حمورابي للدِراسات،٢٠١٨)، ص١٠٠.

ومُتغيرات الجُغرافيا السياسية على رقعة الشطرنج الدولية، خصوصاً في ظل ما تعيشهُ الهند حالياً مِن مُتغيرات وتحولات بناءة، شريطة بقاء تسارُع النمو والتقدُم التكنولوجي على ما هو عليه اليوم، فالهند خِلال هذا العقد مِن القرن الحادي والعشرين ستكون واحِدة مِن أَهم وأَبرز اللاعبين الإقليميين بعد الصين واليابان.

رابعاً: المُرتكز الحضاري والثقافي

تعد الهند بلداً حضارياً بامتياز كونها حاضنةً لعدد مِن أَقدم الحضارات في التاريخ الإنساني كحضارة بِلاد السند، كما تعد موطن تمازج الثقافات واللُغات مِن الفارسية إِلى التُركية والعربية وصولاً إِلى المغولية، كما أنها تعد جزءً مِن طريق التجارة التاريخي الذي تنتقل عبرهُ القوافل التجارية إِلى العالم، كما تعد دولة مُتقدِمة في مجال رأَس المال الفكري، مُجسدةً نسيج ثقافي متنوع مِن حيثُ العرقيات والأديان والثقافة المُجتمعية والالسن ومِن الحضارات الأَولى في العالم تشترك في خلفية ثقافية واحِدة، على نحوٍ منحها جزء مِن مقومات القوة الناعِمة، «وأَول مُرتكزات هذه القوة وأَهم مصادرها هي التعدُدية والحُرية الدينية السائدة في الهند وتعايشُها سوياً»، دون أَنَّ تفقد مسار ثقافتها وتاريخها[1]، وعلى صعيد ذات صلة تُعد الهند أَكبر ديمقراطية عالمياً وذات أَرث حضاري يتجسد في الهندوسية والبوذية التي يغلب في تعاليمها وطقوسهما علوية القيم والأَخلاق على المغانم المادية، وتُثمِن العِفة وروح التسامُح والتأَمُل والحلول الوسطية وتمر بعملية تحول مُعقدة مِن مُجتمع تقليدي وريفي إِلى مُجتمع صِناعي حديث، وهذا ما يدفعها للدعوة إِلى عالم مُتعدد الثقافات والقيم، ولقد عبرت هذه الحضارة عن نفسها ليس فقط بأَنواع الأَدب مِن الملاحم الرائعة إِلى الحكايات الشعبية، وانما بالرسم والنحت وفنون الأداء أَيضاً، فالإِبداع علامتها المُميزة[2]، ناهيك عن التُحف المِعمارية التي تركتها الحضارة الإسلامية في الهند مثل «تاج محل وقطب منار وغيرها، وهُناك أكثر مِن(٢٥) جامِعة كُبرى تُدرس اللُغة العربية، وبعضها يُخرج طُلاباً في الماجستير والدكتوراه في هذه اللُغة».

وعلى الصعيد الثقافي وظفت الهند القوة الناعِمة في إستراتيجيتها بِما يخدم مصالحها، فقد قامت ومِنذُ مطلع أربعينيات القرن العشرين بتأَسيس العديد مِن المراكز الثقافية العابِرة للحدود، مثلاً المجلس الهندي للشؤَون العالمية (ICWA) الذي تأَسس عام١٩٤٣ بهدف تقوية

(1) Preethi Amaresh, The rise of India as a global Soft Power, Published, 6 August2021. https://www.bridgeindia.org.uk.

(٢) ديتمر روذرموند، الهند: نهضة عِملاق آسيوي،ط١، ترجمة: مروان سعد الدين،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨)، ص١٩.

العلاقات بين الهند والدول الأخرى عن طريق التبادُل الطُلابي والأنشطة المُشتركة، وقد تم تصنيفهُ مِن قِبل الأُمم المُتحدة عام٢٠١٥ على إنهُ واحِداً مِن أَكبر المُنظمات الأَكاديمية العالمية، وكذلك المجلس الهندي للعلاقات الثقافية(ICCR) الذي تم تأسيسهُ عام١٩٥٠ لتقوية العلاقات الثقافية بين الهند والدول الأخرى، ويُقدر عدد فروعهُ في الوقت الحالي بحوالي(٣٥) مركزاً في دول مُختلِفة مِن العالم[١].

حققت الهند تقدُماً في حقل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بامتِلاكها ثاني أَكبر تجمُع مِن العُلماء والمُهندسين في العالم، إذ يوجد فيها «(380) جامِعة و(11200) كُلية و(1500) مؤَسسة بحثية، وسنوياً ينضم أَكثر مِن(2,5) مليون خريج جامعي إلى سوق العمل، مِنهم أَكثر مِن(300) الف مُهندس و(150) الف مُتخصص في تكنولوجيا المعلومات، ووصل عدد الأَطباء والعُلماء وذوي المِهن الأَخرى الذين يتخرجون سنوياً إلى عشرات الآلاف»، ويُفسر هذا كيف أَنَّ المهنيين الهنود متواجدون في كُل أَنحاء العالم

كما حققت الهند تقدُماً في حقل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بامتِلاكها ثاني أَكبر تجمُع مِن العُلماء والمُهندسين في العالم، إذ يوجد فيها «(٣٨٠) جامِعة و(١١٢٠٠) كُلية و(١٥٠٠) مؤَسسة بحثية، وسنوياً ينضم أَكثر مِن(٢,٥) مليون خريج جامعي إلى سوق العمل، مِنهم أَكثر مِن(٣٠٠) الف مُهندس و(١٥٠) الف مُتخصص في تكنولوجيا المعلومات، ووصل عدد الأَطباء والعُلماء وذوي المِهن الأَخرى الذين يتخرجون سنوياً إلى عشرات الآلاف»[٢]، ويُفسر هذا كيف أَنَّ المهنيين الهنود متواجدون في كُل أَنحاء العالم، ويتم توظيفهم في الإدارات العُليا في الشركات والجامِعات والمُستشفيات ومرافق البحث والتطوير[٣]، وبعد أَنَّ كانت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم لا يتجاوز(٣,١٪)مِن الناتج المحلي الإجمالي عام٢٠٠٦[٤] ارتفعت النسبة إلى(٤,٦٪) خِلال عام٢٠٢١[٥]، وتُخطِط الهند لزيادة عُلمائها، وقد أَعدت لذلك خطة طموحة لبِناء قاعِدة مِن

(١) ديبيداتا اوروبيندا ماهاباترا، مِن الديمقراطية إلى بوليوود:الدرس الهندي في بِناء القوة الناعِمة في العالم، مركز المُستقبل للأَبحاث، ٢٠١٧/٦/١٥، دِراسة مُتاحة على الرابط:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2907

(٢) روبين ميريديث، الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، سلسِلة عالم المعرِفة(٣٥٩)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كانون الثاني/يناير٢٠٠٩)، ص٣٢٣.

(٣) سي. إم. بهانداري، الهند: السعي لضمان أَمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٦٦.

(٤) تقرير التنمية البشرية٢٠١١، الاستِدامة والانصاف: مُستقبل أَفضل للجميع، (نيويورك: برنامج الأُمم المُتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، ص١٦٨.

(٥) مجموعة البنك الدولي، الإنفاق العام على التعليم،
https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XP=IN

العُلماء الباحثين لمواكبة دول مثل الصين وكوريا الجنوبية في مجال الأَبحاث العلمية الحديثة، وأَخذت ترصد مبالغ كبيرة، وتضع آلية جديدة للتمويل[1]، فالأَعداد الهائلة مِن الفنيين والخُبراء التكنولوجيين انعكس بالإيجاب على تطوير القطاع المعلوماتي، الذي جاء كجزء مِن التخطيط التعليمي في تقليل نسبة الأُمية، فقد عملت الحكومة على تدريب ورفع الكفاءات ورفع القدرة التنافُسية مع كِبار الدول[2].

إذ يُشير التقرير السنوي لإحصاء مراكز التفكير في جامِعة بنسيلفانيا الأمريكية عام٢٠١٠؛ إنَّ استثمار الهند في حقل البحث العلمي جعلها في الترتيب الرابع عالمياً بـ (٢٦١) مركزاً بعد كُل مِن بريطانيا والصين والولايات المُتحدة الأمريكية، ويعكس هذا الترتيب مؤشر قوي ودلالة على خطط الهند في وضع قدمها في دائرة المُنافسة العالمية وقرع أبواب التنمية الاقتصادية[1]، فعلى سبيل المِثال؛ مسعى الهند عبر علاقاتها الثقافية والعلمية بدول القارة الإفريقية إلى جعل هذه العلاقات منبراً للاتصال بين الشعوب الهندية والإفريقية، وللتفاعُل العلمي والتبادُل الثقافي، ومُنتدى للتبادُل الحُر في الأَفكار بين الأَكاديميين والإعلام والمُنظمات غير الحكومية، وللتبادُل بالمخزون الثقافي، لاسيما في ظل وجود فرص للهند لتطوير إمكانات إفريقيا الكبيرة علمياً، إذ أَدركت الهند أَنَّ موارد إفريقيا الجديدة –إضافة إلى ثروتها النفطية- تكمنُ في مواردها اَلبَشَرية، لتُركز على تنمية تِلك الموارد وبناء القدرات بما نحوٍ يخدم مصالح الهند وأَهدافها في القارة الواعدة، وعليه شرعت الهند بتأسيس المُنتدى الهندي الإفريقي في عام٢٠٠٢ ليكون منبراً للاتصال بين الشعوب، وللتفاعُل العلمي والتبادُل الثقافي ومُنتدى للتبادُل الحُر في الأفكار بين الدبلوماسيين والأكاديميين والإعلام، كما عمد المُنتدى إلى نشر أَفكارهُ عن طريق عرض الأفلام ونشر الفنون الشعبية وعروض الأزياء وإصدار مجلة دورية تحت عنوان «المُلخص الإفريقي» لإيصال الكلمة لأعضاء المُنتدى، مِما سيسهم بدورهُ في تقوية العلاقات الثقافية والعلمية المُتبادِلة بين الطرفين، كما شرعت الهند بإقامة برنامج تعليمي مع العديد من دول القارة ة لا سيما مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين، كما في تقديم خدمات التدريب بصورة سنوية لِما يُقارب مِن(١٠٠٠) مسؤول مِن دول إفريقية عدة في مُختلف برامج

(١) أي.بي.جي. عبد الكلام، اي س. راجان، الهند عام٢٠٢٠: رؤَية للألفية الجديدة، ترجمة: غسان نصيف،(دِمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكِتاب،٢٠١١)، ص٧.

(٢) بوجدي بوبكر، الصعود الهندي وتداعياتهُ على الأَمن في منطقة جنوب آسيا، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة ٨ مارس١٩٥٤، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٩)، ص٧٠.

(١) ياسر خالد عبد، التنافُس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وآفاقه المُستقبلية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٧٤.

بناء القدرات، فضلاً عن توفير الدِراسة لنحو(١٥٠٠٠) طالب إفريقي سنوياً في مراكز التعليم والجامِعات الهندية بِمِنح حكومية لعدد كبير مِنهُم، ولم تؤدِ هذه التبادُلات العلمية إلى تعزيز العلاقات الثقافية فقط، وانما أسهمت في تعزيز العلاقات بينهما في مُختلف الجوانب الأخرى، وأسهمت تِلك البرامج ببلورة المساعي لعلاقات سياسية واقتصادية ثُنائية مُتعددة الأَوجه والأَبعاد[١].

كما تعددت مجالات التعاون والاستِثمار بين الجانبين الهندي والإفريقي في المجال الفني، لاسيما على الصعيد الإعلامي والسينمائي والسياحي، مِما أسهم في زيادة وتيرة الاستِثمار الهندي في القارة الإفريقية، ومِن بين مجالات الاستِثمار، قيام مؤسسات السينما الهندية(بوليوود) بتصوير بعضاً من أفلامها في بُلدان إِفريقية،بينها: مورشيوس وجنوب إفريقيا، فضلاً عن إِقامتها عدداً مِن حفلات توزيع الجوائز في إِفريقيا[٢]، كما وقعت الهند ومصر في كانون الثاني/ يناير٢٠١٣ إتفاقية ترمي إِلى جذب مليون سائح هندي للمقاصد السياحية في مصر، كما تهدف الاتفاقية التي شاركت فيها (١٦) شرِكة سياحية هندية إِلى تسهيل حصول السُياح الهنود على تأشيرات الدخول لمصر وهُناك مساعي لإِقامة خط طيران مُباشر بين القاهِرة ونيودلهي[٣].

خامِساً: المُرتكز التكنومعلوماتي

تعد تكنولوجيا المعلومات إِحدى أَهم الركائز الإستراتيجية التي اعتمدت عليها الهند في مسيرة تطورها ونضوجها كدولة مُنافِسة للعديد مِن الأقطاب الاقتصادية العالمية، واستحوذت الصِناعات الهندية على أَغلب أَسواق العالم، رغم التنافس المُحتدم مع المُنتجات الأَمريكية، إِذ يسهم قطاع تكنولوجيا المعلومات بحوالي(٣٪) مِن مُجمل ناتجها مُمثِلاً نصف الصادِرات الخدمية ويتخذ في تطورهُ منحى صاعِداً باطراد[٤]، وبدأ يدرُ عليها دخلاً يصل إِلى(١٧) مليار دولار سنوياً[٥]، ويُجسد دور التكنولوجيا «حجر الزاوية في تنمية كُل القطاعات في الهند، والدخول في اتفاقيات مع الدول الأوروبية لتطوير البحث العلمي، ودخولها بوصفه عضو

(1) Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly enrichment, the Pseudo Truth,(issue7, july2008), P.29-31.

(٢) فيجاي ماهاجان، نهوض إِفريقيا، ترجمة: مركز أبن عِماد، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٩)، ص٢٤٣.

(٣) الأخبار الاقتصادية، الجزيرة نت، ٢٠١٣/١٢/٢٩.

(٤) إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، قراءات استراتيجية، العدد٤، مؤسسة الأهرام، القاهِرة، نيسان/ أبريل٢٠٠١. دورية مُتاحة على الرابط: http//www.ahram.org.eg.

(٥) ديتمر روذر موند، نهضة عملاق آسيوي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٦٣.

مُراقب في المُنظمات الأوروبية للأبحاث النووية»، كما وفر هذا القطاع للهند فرص عمل كبيرة، إذ تبلغ نسبة العاملين فيه(٣١,٩٪)، كما أَنَّ صادِرات الخدمات للهند نمت بشكلٍ كبير ووصلت إلى (٢٠٤,٩٥٥) مليار دولار في عـام٢٠١٨[١]، ودخلت الهند إلى الثورة الصنامعلوماتية بفضل إمكاناتها السُكانية الكبيرة مِن التكنولوجيين والفنيين والشركات التكنومعلوماتية عبر تبني نظاماً تعليمياً مُتقدِماً، ويشهد برنامجها الفضائي تقدُماً ملموساً حتى أَصبحت مِن بين الدول العشر الأَولى في الإنفاق على المعلوماتية، وفي عدد الحواسيب مُقابل كُل فرد، وفي عدد خُبراء المعلوماتية، وأَصبح مِن بين كُل(٦) خُبراء في مجال الكمبيوتر والمعلوماتية في العالم هُناك خبير هندي، وتتمتع بميزة عقد اتفاق إستراتيجي مع الولايات المُتحدة في المجالات النووية والفضائية والصاروخية إلى جانب تعاونها مع روسيا الاتحادية و(إسرائيل)[٢].

تمتلك الهند أكبر صناعة سينمائية في العالم، وتساهم في إنتاج 50% من إجمالي الإنتاج العالمي للشاي، علاوة على ذلك، يُعد واحد من كل عشرة مستخدمين جدد للمركبات في العالم من الهنود، كما قامت الهند بتطوير برمجيات لـ220 شركة من أصل 500 شركة ضمن نفس التصنيف، يُذكر أن دخول الهند في مجال تصنيع البرمجيات، الأجهزة، والملحقات الإلكترونية جمع بين أهداف اقتصادية وطموحات سياسية وأمنية، رغم أن هذا النوع من الصناعات يتطلب رؤوس أموال ضخمة

فضلاً عن ذلك؛ عدت الهند مِن المُصدرين العالميين العشرة الأوائل للبرمجيات، فهي تمتلك ثاني أَضخم مجموعة في العالم مِن القوى العالمية المُتخصصة تكنولوجيا والتي تتقُن اللُغة الانكليزية، وسعت جاهِدةً لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرِفة، عبر توظيف مقومات قوتها ويُساعد اقتصاد المعرِفة في تشكيل الاقتِصاد الهندي ونقلهُ إلى مستوى أَعلى، كما يعد تنوع البُنية التحتية للتعليم العالي وجودتها وحجمها أَمراً بالغ الأَهمية لاقتصاد المعرفة[٣]، وهذا التقدم التكنومعلوماتي جعل الهند تشغل المرتبة العاشِرة عالمياً مِن حيثُ تبادُل العُملات، ففي الوقت الحالي يصل مجموع احتياطي العُملات الهندية الصعبة إلى أَكثر مِن(١٥٠) مليار دولار، وفي مجال الاتصالات هُناك(٨٠٠) مليون مُشترك وكُل شهر يُضاف(١٨) مليون مُشترك،

(١) مؤشرات التنمية العالمية، الهند، بيانات البنك الدولي، تقرير مُتاح على الرابط:
https://databan.k.albankaldawli.org./reports.aspx?source=2&country=IND

(٢) يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكُبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المُستقبلية، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠١٥)، ص ص١٢٨-١٢٩.

(٣) فولفانج هيرن، التحدي الصيني: أَثر الصعود الهندي في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: كِتاب العربية، ٢٠١١)، ص١٠٣-١٠٥.

وتحتل المرتبة الثانية مِن حيثُ عدد الشركات المُرخصة في صِناعة الأدوية بعد الولايات المُتحدة الأمريكية[١]، كما تُعد الهند واحدة من ثلاث دول في العالم قامت بتطوير أجهزة كمبيوتر مُرتبطة بها، وهي من بين ست دول فقط تمتلك القدرة على إطلاق الأقمار الصناعية، كما أنها واحدة من سبع دول في العالم نجحت في تصنيع السيارات محلياً وبصورة مستقلة، إلى جانب ذلك، تمتلك الهند أكبر صناعة سينمائية في العالم، وتساهم في إنتاج ٥٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للشاي، علاوة على ذلك، يُعد واحد من كل عشرة مستخدمين جدد للمركبات في العالم من الهنود، كما قامت الهند بتطوير برمجيات لـ٢٢٠ شركة من أصل ٥٠٠ شركة ضمن نفس التصنيف، يُذكر أن دخول الهند في مجال تصنيع البرمجيات، الأجهزة، والملحقات الإلكترونية جمع بين أهداف اقتصادية وطموحات سياسية وأمنية، رغم أن هذا النوع من الصناعات يتطلب رؤوس أَموال ضخمة[٢].

ولاشك إنَّ كُل ذلك أنعكس على الأداء الإستراتيجي الهندي إقليمياً ودولياً، إذ ترغب الهند في زيادة قدرتها الفضائية في مجال مُراقبة الأنشطة العسكرية الصينية على خط الحدود الهندية، ويجذب اليابان للتعاون مع الهند النمو السريع لقدرات الصين الفضائية، لذلك تقدمت خُطى التعاون بين اليابان والهند بعقد اتفاقية التعاون في إدارة الأزمات في النشاط الفضائي، فهُما يعملان لتحقيق التوازن الإستراتيجي مع الصين وهو ما أثار مخاوف الأخيرة مِن السعي لتشكيل تحالُف فضائي آسيوي ضدها ذلك لأن التفوق الصيني في مجال الفضاء يعمل على تغيير موازيين القوى الإقليمية ومِن ثمَّ يزيد مِن العبء الأمني[٣].

حقيقةٌ واحِدةٌ أَصبحت واضِحةٌ بجلاء، وهي أَنَّ قاعِدة الموارد البشرية الهندية هي أَحد كفاءاتها العظيمة، وأَنَّ هذه القاعِدة هي قوة الهند الناعِمة وقوة أدائها الإستراتيجي الخارجي (الإقليمي والدولي).

(١) سوريش كيه، الهند: تعدُدية مُفرطة وعُملة اقتصادية، ط١، (بغداد: المعهد العِراقي للحِوار،٢٠٢١)، ص١٩-٢١.

(٢) وليد إبراهيم حُذيفة، القوى الاقتصادية الصاعِدة في ظل العولمة : الاقتصاد الهندي نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (دِمشق: جامِعة دِمشق، كُلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١٥)، ص٩١.

(٣) عادل عبد الصادق، الفضاء.. ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨٣، (القاهِرة: مؤَسسة الأهرام، كانون الثاني/ يناير٢٠١١)، ص ص٦٥-٦٧.

المبحث الثاني

مُرتكزات إستراتيجية القوة الصلبة للهند وانعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي

تدخل الهند القرن(٢١) مُمسِكةً بكافة المُرتكزات التي حددها عُلماءَ الجُغرافية السياسية لتعريف الدولة القوية، فهي دولة مُستقلة، وذات حكومة مُتميزة، وتشهد نمواً اقتصادياً قوياً وتعد مِن أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم وتتجه نحو ريادة الاقتصاد العالمي، وتعد مِن كُبرى القوى النووية التي لا يستهان بها، معوِلةً على القوة العسكرية لبلوغ مرامها الخارجية وخصوصاً على المستوى الإقليمي ساعدها في ذلك بالدرجة الأساس مواردها البشرية الكبيرة نسبياً التي أسهمت في بِناء قوات مُسلحة ضخمة تحفظ وجودها وتدعم أدائها، فهي تحتفظ برابع قوة عسكرية بعد كُل مِن الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية والصين، لتوظف الهند بذلك مُرتكزات إستراتيجية قوتها الصلِبة لبلوغ أَهدَافها والتي أثرت على أدائها إقليمياً ودولياً، بشكلٍ دفع الباحث إلى تقسيم هذا المِحور على النحو الآتي:

أَولاً: المُرتكز العسكري

إنَّ اهتمام الهند في ترسيخ منزلتها السياسية والعالمية ودخولها كجزء مِن عملية المُنافسة الدولية حتم عليها الكثير مِن الأَشياء لتبلغ نُظرائها مِن الدول الآسيوية، إذ لا يمكن لأي دولة في العالم مِن تعظيم جوانبها السياسية والاقتصادية إلاَّ بتعضيدها بواقع أَمني يتميز إنهُ بعيد عن التهديدات الخارجية والداخلية وتعكس للبيئة الدولية أنها على قدر عالي مِن المهابة، إذ تدرك الهند أَنَّ القوة العسكرية عامِلاً مُهماً يُساعدها في مسعاها لتأَدية دوراً إقليمياً ودولياً فاعِلاً، عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمُحيط الهندي، لذا وظفت المُتغير الصلب بشكلٍ مُباشر لبلوغ أهدافها خارجياً، ساعدها في ذلك بالمقام الأول مواردها البشرية الكبيرة نسبياً، ولعل أبرز مكوِنات «القوة العسكرية الهندية»[1]:

١. **القوة البرية:** لدى الهند قوةً برية عالمية، تتجاوز الـ(١,٣) مليون جندي، وتضم العديد مِن الأسلحة المتطورة، تمتلك قُرابة الـ(٩٧١٩) قطعة مدفعية و(٣١٠٠) عربة مُشاة قتالية وحوالي(٣٣٦) ناقلة جنود مُدرعة و(٣٥٦٥) دبابة، و(٣١٠٠) مصنع عسكري، وحوالي(٨) شرِكات للإنتاج الحربي، وتعد الهند مِن «الدول المستوردة الكُبرى للأسلحة عالمياً، وأبرمت

(١) صدفة محمد محمود، شرنقة التوازن: هل يتجاوز البِناء العسكري الهندي الهواجس الاقليمية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد٢١٧، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،٢٠١٩)، ص١٤-١٦.

اتفاقيات تعاون دفاعي مع الدول العالمية الكُبرى التي تورد الأسلحة» وهي؛ الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا و(إسرائيل).

٢. القوة البحرية: «تعد القوات البحرية الهندية مِن أَهم القوات البحرية عالمياً»، فهي تأتي في المركز الـ(٥) على الصعيد العالمي، بتعدد(١٤٢,٢٥٢) مُقاتل، تتألف القوة البحرية الهندية مِن(٥٩٨) قطعة بحرية بين غواصة ومُدمِرة وسُفن حربية ودورية، وتمتلك أسطولاً متكوناً مِن غواصات لصواريخ بالستية يعمل بالطاقة النووية[١]، وتم تشغيل أَول غواصة نووية صُنِعت في الهند في العام٢٠١٦ وعُرِفت باسم(INS Arihant) بِتكلُفة(٣) مليار دولار، وهي ذات قدرة على إِطلاق صواريخ بالستية نووية، وفي العام٢٠٢٠ تم اختبار الصاروخ الباليستي (كيه-٤) ذات القدرة على حمل رؤوس نووية والذي يصل مداهُ إِلى(٣٥٠٠ كم)، والذي يتم إِطلاقهُ عبر الغواصات[٢].

٣. القوة الجوية: يبلغ عدد أَفراد القوت الجوية الهندية (٣١٠,٥٧٥) فرد، وتعد تِلك القوة رابع أكبر سِلاح جوي على مستوى العالم والتي تتكون مِن(١٥٣١) مروحية عسكرية و(٥٣٧) طائرة هليكوبتر هجومية و(١٩) مِن أسطول الناقلات، وتشترك مع روسيا في برنامج تطوير الطائرات الحربية مِن الجيل الخامس[٣]، ولتطوير «قوتها الجوية أبرمت الهند اتفاقيتين الأولى مع روسيا لإنتاج أَكثر طائرات الشبح المُقاتِلة تطوراً»، والثانية مع فرنسا لشِراء(٣٦) طائرة مُقاتِلة وغواصات فرنسية مِن طِراز (رافالRafal) مِن الجيل الرابع بقيمة(٨,٧) مليار دولار عام٢٠٢١، ليصبح بذلك التعاون الأمني الجوي-البحري تدريجياً جانِباً مُهماً مِن الشراكة الإستراتيجية بين الهند وفرنسا(الدولة الأوروبية الوحيدة التي لها وجود عسكري دائم في المُحيط الهندي)، إِذ أَكد الجانِبان على التعاون في مجال الدِفاع، وتمتلك الهند صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى وعابرة القارات قادرة على حمل رَؤوس نووية وحربية بإِمكانها وصول الأراضي الصينية بأكملها، كما تمتلك الهند قدرات فضائية كبيرة تكمنُ في امتِلاكها «صواريخ مُضادة للأَقمار الصِناعية يمكنها تدمير قمراً صِناعياً على ارتفاع(٣٠٠كم) في غضون (٣) دقائق أُنشئ بقدرات تكنولوجية هندية، لتحتل الهند المركز الـ(٤) عالمياً كأكبر قوة فضائية رادِعة».

(1) Global firepower Institute (GFP), Indian military force 2020, www.globalfirepower.com/country-malitary,30/03/2023.

(٢) ويكبيديا الموسوعة الحُرة، البحرية الهندية، تقرير مُتاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

(3) Global firepower Institute (GFP), military Strength Ranking2022, www.globalfirepower.com, 28/03/2023.

٤. الأسلحة النووية: تعد الهند دولة نووية كُبرى، فقد قامت إستراتيجية الهند النووية على مجموعة مِن العناصر أبرزها الاستِعداد تقنياً، واستِكمال مُستلزمات الخيار النووي التسليحي عبر إنتاج البلوتونيوم لصنع رؤوس نووية حربية، وإطلاق برنامج مُتكامل للصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وتمتلك(٩) أَنواع مِن الصواريخ البالستية العامِلة في النِظام النووي التي يتراوح مداها ما بين(٣٠٠٠-٥٠٠٠) وامتِلاكها قُرابة(١٤٠) رأس نووي[١]، وتسعى على توسيع وتحديث ترسانتها النووية سعياً لإحداث توازن مع الصين آسيوياً، ومع باكستان على مستوى جنوب آسيا، وهو ما دفعها في عام٢٠١١ لإنتاج نصف طن مِن مادة البلوتونيوم للاستِخدام العسكري والتي تكفي حوالي(١٠٠) رأس نووي[٢].

وفي إطار توظيفها لتِلك المُرتكزات العسكرية إقليمياُ ودولياً وضمن إِطار سعيها لتطويق باكستان ولاسيما في المناطق ذات المصالح الاقتصادية الهندية، عملت الهند على تعزيز التعاون العسكري مع بعض بُلدان آسيا الوسطى، وقامت بإنشاء قاعِدة آيني الجوية هُناك والتي تعد قاعِدة مُتقدِمة وذات انعكاسات على باكستان وافغانستان ووسط آسيا مِن عدة نواحي، فمِن ناحية أنها تتيح للهند إِمكانية عرض القوة في آسيا الوسطى، ومِن ناحيةٍ أخرى بِما أنهُ ليس للهند طرقاً برية للوصول إِلى أفغانستان فان نقل المُساعدات الاقتصادية سيكون مِن القاعِدة عبر فاخور وصولاً براً إِلى أفغانستان، ومِن ناحيةٍ ثالثة فإن الوجود العسكري الهندي في آيني يعطيها فرصة مُراقبة شرق باكستان وتطويقها[٣].

كُل تِلك المُرتكزات لم تغيب عن رؤَية صانع القرار الهندي مِما جعلها تُبالغ في تطوير ترسانتها الحربية مِنذُ بدايتها لعدم فسح المجال لفكي الكماشة الإقليميين للهند مِن حسم الموقف لصالحهم والمقصود(الصين وباكستان)، فالتطوير الأَمني ذو مستوى مُمتاز مِن حيثُ حجم وطبيعة القوة العسكرية، فالهند مِن الدول النووية[٤]. ولديها رابع أَكبر جيش في العالم مِن حيثُ العدد بعد كُل مِن الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية والصين بِما

(١) إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن: المسار والمؤثِرات، ط١، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠١٣)، ص ص١٨٣-١٨٤.

(٢) محمد كريم الخاقاني، أبعاد الصعود الهندي في النظام الدولي، في: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعِدة: الأبعاد والتحديات، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٦٤.

(٣) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردِة، (عمان: آمنة للنشر والتوزيع،٢٠١٤)، ص٦١٩.

(٤) مُنى هاني محمد، تداعيات التنافُس الصيني الهندي على النِظام الأَمني الاقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المُجلد٥٠، العدد٢، (القاهِرة: جامِعة القاهرة، آذار٢٠٢٣)، ص٣٥٩.

يُقارب(١,٣٢٥,٠٠٠) شخص في جميع تشكيلات الجيش الهندي، وسادس أَكبر أَسطول، وثامن أَكبر قوة جوية في العالم، كما لديها فضاء إستراتيجي واسع يتجاوز أراضيها ويمتد شامِلاً الدول المُجاوِرة وآسيا الوسطى والمُحيط الهندي[١]، وقد أَكد ذلك وزير الدفاع الهندي الأَسبق(جورج فرنانديز) في عام٢٠٠٢ بقوله؛ «إِنَّ منطقة مصالح الهند تمتد إِلى نحو(١١٢٠٠) كيلومتر تمتد مِن سواحل استراليا إِلى سواحل الخليج العربي، سيعمل فيها الأسطول الهندي لتأَمين المصالح الهندية»[٢].. وفيما يخص ميزانيتها العسكرية؛ تعد الهند صاحِبة أَكبر إِنفاق عسكري في جنوب آسيا، مُشكِلاً(٨٠٪) مِن مجموع إِنفاق دول جنوب آسيا بنسبة(٣٪) بالأَسعار الحقيقية، إِذ أَزداد إِنفاقها العسكري مِن (٤٦,٠٩) مليار دولار عام٢٠١٠ إِلى(٥١,٣) مليار دولار عام٢٠١٥ ثُم(٧٦,٦٠) مليار دولار عام٢٠٢١[٣] وفي عام٢٠٢٣ ارتفع إِنفاقها إِلى(٨٣,٦ مليار دولار) أَي ما يُعادل(١٣٪) مِن ذات الناتج مِما جعلها رابع أكبر دولة إِنفاقاً في العالم[٤]، وفي إِطار مُرتكزاتها العسكرية أدت الهند دوراً مُهِماً في الأمن الإقليمي، وأبرمت شراكات دفاعية مع بُلدان عديدة مِن قبيل الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا و(إسرائيل) وتعد مِن أَبرز المُشاركين في عمليات وقوات حفظ السلام الأُممية.

وتعتمد المؤَسسة العسكرية في الهند على العقيدة العسكرية، لطبيعة تفاعُلات البيئة الأمنية المتوترة وغير المُستقرة، لقد صاغت الهند عقيدتها الإستراتيجية النووية على أساس تهديدات جِهتين «الصين وباكستان»، أما باكستان فهي تنعم بميزة أَنَّ مُدركها للتهديدات هو أَنَّ الهند هي المصدر الوحيد التقليدي والنووي الذي يستهدفها، بل وتثق بدور العامل الصيني في التأَثير على توازن القوى مع الهند، وقد ذهبت الهند إِلى مفهوم عدم الاستِخدام الأول للأسلحة النووية، ثُم الردع بالضربة الانتقامية النووية بعدما استكملت شروطها مِن حيثُ الترسانة النووية ووسائط تسديد الأسلحة النووية ونجاة ترسانة الضربة الثانية النووية

(١) شانون ن. كايل (واخرون)، القوات النووية في العالم، في: مجموعة باحثين، التسلُح ونزع السِلاح والأَمن الدولي، الكِتاب السنوي٢٠١١، ترجمة: حسن حسن (وآخرون)، (بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية،٢٠١١)، ص٤٦٥. كذلك يُنظر: مؤَتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستِثمار العالم٢٠١٣: سلاسل القيمة العالمية: الاستِثمار والتجارة مِن أجل التنمية، (نيويورك وجُنيف: الأُمم المُتحِدة،٢٠١٣)، ص٤.

(٢) نقلًا عن: محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكُبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٧، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، تموز/يوليو٢٠٠٩)، ص٧٨.

(٣) تقرير مُتاح على الرابط: https://www.theglobaleconomy.com/India/mil_spend

(٤) The Indian Express، أعلى ١٠ دول في الإنفاق العسكري: أين تقف الهند؟، تقرير مُتاح على الرابط: https://indianexpress.com/article/trending/top-10-listing/top-10-countries-with-the-highest-military-spending-2024-check-indias-rank-9585074/

المحمولة في غواصات نووية،كما أنَّ الهند تحسب حِساب ردع الصين أيضاً[1]، لذلك تسعى العقيدة العسكرية الهندية في إطار توظيف مُرتكزاتها العسكرية إلى خلق توازن يحمي صالح البِلاد مع كُل مِن الصين وباكستان، إذ تُعاني مِما يُسمى بقوس «الاستبداد الجُغرافي» بتواجدها في بيئة اقليمية متوترة، وهذا ما دفعها لتعظيم قوتها وامتِلاك السِلاح النووي، ولاسيما فيما يخص نِزاعها مع باكستان في كشمير، ومع الصين في شِمال التبت، ناهيك عن المُساعدات العسكرية الصينية للجماعات الانفصالية في ميانمار ضد الهند، ومِن أجل احتواء التهديد الصيني، عززت الهند أدائها وقواتها العسكرية عبر برنامج التصنيع العسكري وتطوير أسلحة نووية بهدف مواجهة الصين أكثر مِنهُ مِن باكستان، كما انها عززت الروابط مع جيران الصين، عبر بِناء شراكات عسكرية وأمنية مع سنغافورة وفيتنام، وتوثيق التعاون الأمني وخصوصاً في القطاع البحري مع كُل مِن اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، والأَهم مِن ذلك إقامة شراكة عالمية مع الولايات المُتحدة لتحقيق التوازن مع الصين، عبر زيادة مجالات النفوذ في منطقتي المُحيط الهادي والهندي مُقابل تأييد الهند للموقف الأمريكي في حُرية المِلاحة. ففي كانون الأول/ديسمبر٢٠١٦ أعلنت واشنطن؛ إنَّ الهند «شريكاً رئيساً للدفاع» في إطار مسعى أَمريكي للسماح بالهند بالقيام بدور أكبر في المُحيط الهندي والحِفاظ على التوازن مع صعود الصين في آسيا، كما وقعت الهند اتفاقاً لوجستياً مع الولايات المُتحدة يتيح لقواتها البحرية والجوية استِخدام مرافق أمريكية في كافة أنحاء المنطقة ومِن ضمنها القاعِدة الأمريكية في جزيرة دييغو غارسيا في المُحيط الهندي والمرافق المُختلفة في الخليج العربي[2].

أما باكستان فهي تنعم بميزة أنَّ مُدركها للتهديدات هو أنَّ الهند هي المصدر الوحيد التقليدي والنووي الذي يستهدفها، بل وتثق بدور العامل الصيني في التأثير على توازن القوى مع الهند، وقد ذهبت الهند إلى مفهوم عدم الاستِخدام الأول للأسلحة النووية، ثُم الردع بالضربة الانتقامية النووية بعدما استكملت شروطها مِن حيثُ الترسانة النووية ووسائط تسديد الأسلحة النووية ونجاة ترسانة الضربة الثانية النووية المحمولة في غواصات نووية،كما أنَّ الهند تحسب حِساب ردع الصين أيضاً

كما وظفت الهند مُرتكزاتها العسكرية إقليميا ودولياً عبر تعزيز «وجودها العسكري البحري في خَليج البنغال، للتعامُل مع الحضور الصيني في ميانمار»، وانشأت قيادة بحرية قبالة

(١) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردِة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٣٦٩-٣٧٠.

(٢) أياد مالك عبد المجيد، إدارة الصِراع بين القوى الاقليمية في آسيا بعد٢٠١١، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٢٨٨-٢٨٩.

ميناء بلير في جزر اندمان، لتعزيز وجودها في مُضيق ملقا، ومُراقبة الأنشطة البحرية الصينية التي تسعى لتأمين خطوط اتصال بحرية لها في المُحيط الهندي، وفيما يخص منطقة الخليج العربي وبحر العرب والدول المُجاورة التي تعد مجال حيوي لمصالح الهند الإستراتيجية، فقد قامت الهند بإنشاء أسطول قادر على الإبحار عبر المُحيطات والمياه العميقة يُعرف عسكرياً بأسطول الميناء الزرقاء، واتفقت الهند والسعودية في عام٢٠١٦ على ترسيخ التعاون لتعزيز الأمن البحري وبناء شراكة في مُكافحة الإرهاب وتوفير الأمن في جنوب آسيا والشرق الأوسط[١]، وفي شباط/فبراير٢٠١٨ وعبر اتفاق هندي مع سلطنة عُمان تم منح الهند إمكانية الوصول إلى المرافق البحرية التي تقع بالقرب مِن مُضيق هرمز، وفي عام٢٠٢٠ انتقلت أبعاد العلاقات الثُلاثية الهندية السعودية الإماراتية إلى مستوى الترتيبات الأمنية التي تشمل تدريبات عسكرية وشراكات أمنية واستخباراتية[٢]، بل أبرمت الإمارات والهند في تشرين الأَول/اكتوبر٢٠٢٤ أول اتفاقية في القطاع النووي(اتفاقية تعاون لتبادُل الخبرات) لِتُمثل خطوة مُهِمة لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين وجهودهما في خفض البصمة الكربونية مِن قطاع الطاقة[٣].

مِما سبق يبدو؛ إن القوة العسكرية للهند تُشكل الوسيلة الأولى في الدفاع ضد المخاطر والتهديدات الأجنبية التي تواجهها، ولأجل ذلك عمدت على امتلاك قوة عسكرية مُقتدرة، تكمنُ في مؤسسة عسكرية قوية تسليحاً وتدريباً وامتِلاك التقنية التكنولوجية اللازمة للتنبؤ بتهديدات بيئتها الخارجية، ولاسيما انها بيئة أَمنية فوضوية. ومِن هُنا أَدركت الهند أَنَّ القوة العسكرية تُساعِدها في مسعاها لأداء دوراً اقليمياً وعالمياً عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمُحيط الهندي، ومنع أَي تدخل أَجنبي فيها، ومِن أَجل تعزيز مكانتها في منطقة المُحيط الهندي قامت البحرية الهندية بضمان انتِشار دائم لها على طرق بحرية مُهِمة وتطوير قدرات مُضادة مِن أجل التصدي لأي محاولة صينية لتطويقها في المُحيط الهندي..

(١) كديرا بثياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، (الدوحة: مركز بروكنجز،٢٠١٧)، ص٨.

(٢) المصدر نفسهُ، ص٢٨٩-٢٩١.

(٣) مجلة درع الوطن، العلاقات الإماراتية– الهندية تنتقل الى آفاق أرحب،٢٠٢٤/١٠/١، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files

ثانياً: المُرتكز الاقتصادي

إنَّ قصة النجاح الهندية لا تقوم على أَسُس سياسية وقانونية سليمة فحسب، وإنما على أَسُس اقتصادية أَيضاً. إذ تُعد الهند مِن الدول التي حققت نتائج مُهمة على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي مؤخراً، فالاقتِصاد الهندي هو اقتصاد المعرِفة الذي يُمثل المصدر الرئيس للقيمة المُضافة في هذا الاقتصاد[١]، فالاقتصاد المعولم والتطور التي تشهدهُ الهند ونجاح الحكومة في إدارة قطاع التصنيع تدريجياً عبر إنشاء مراكز تجارية صِناعية وتكنولوجية مُتقدمة، أدخل البلد إلى مراكز مُتقدِمة في ظل حيازتها لمقومات القوة الناعِمة، مع تبني إستراتيجيات قومية غير تصادُمية مع الغرب أَو القوى الآسيوية الفاعِلة، على نحوٍ جعلها تؤَسس لقوة تُجسد الهوية الهندوسية وهوية فريدة في النِظام الدولي عموماً[٢]، كما بدأت القيادة الهندية بتوسيع مُدركات طموحها وعملت على وضع رؤَية٢٠٤٧ متوجةً مئويتها بمجموعة مِن القرارات تقوم على زيادة الاستِقلال السياسي، وتأَمينها مِن التهديد الداخلي والخارجي، ورفع المستوى المعيشي والتخلُص مِن الفقر، والحصول على التأَييد الدولي في أَحقية الهند في مقعد دائم في مجلس الأَمن، إذ لم يعد الاقتصاد الهندي قائماً على الزِراعة فقط بل أصبح القطاع الصِناعي والخدماتي مِن القطاعات المتطورة وأطلقت في عام ٢٠١٤ مُبادرة «صُنِع في الهند» وركزت على الجانب الصِناعي لتصل إلى مستوى الصين[٣]. ويوجد عدداً مِن الدلائل السوسيواقتصادية المُماثِلة التي يمكن أنَّ توضح سبب تربُع الهند على قمة الدُنيا وأَهمُها[٤]:

١. مِن أَهم مُحرِكات الاقتصاد الهندي[٥]:

أ- قطاع الخدمات: يُعد قطاع الخدمات المُحرك الأَساس لنمو الاقتصاد الهندي بنسبة

---

(١) أَحمد يوسف أَحمد (واخرون)، حال الأُمة العربية ٢٠١٠-٢٠١١: رياح التغيير، (بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص٤٩.

(٢) عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي: رؤية مُستقبلية، مجلة مركز دِراسات الكوفة، العدد٤٤، (النجف الأَشرف: جامِعة الكوفة، مركز دِراسات الكوفة، ٢٠١٧)، ص٢١٦.

(٣) وفاء لطفي، القوى الآسيوية الصاعِدة في النِظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة دِراسات، المُجلد٢٤، العدد١، (القاهِرة: جامِعة ٦ أكتوبر، كُلية الاقتصاد والإدارة، كانون الثاني/يناير٢٠٢٣)، ص٢٤١.

(٤) جيفري براون وفيجاي مخيرجي وكانج وو، سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعهُ وفرص التعاون المُمكِنة، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المُتحدة الأَمريكية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٢٦٥-٢٦٦. كذلك يُنظر: سي. إم. بهانداري، الهند: السعي لضمان أَمن الطاقة..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٣٦٥-٣٦٦.

(5) CIA, the World factbook, India,26 Nov2012.http: https://www.cia.gov/library/publication.

كذلك يُنظر: الموسوعة المعرفية الشامِلة، الهند، ص١٤-١٦، بحث منشور على الرابط: https://www.marefa.org.index.php.22-02-2012

(٥٦,٤٪) مِن حصة هيكل الإنتاج مِن الناتج المحلي الإجمالي، إذ يُسهم بأَكثر مِن نصف هذا الناتج، مع تشغيل قُرابة ثلث القوى العامِلة في الهند، وعملت الحكومة الهندية على تنويع هذا القطاع (التخزين، الاتصالات، التمويل، إدارة التسويق، الخدمات الصحية)، وإن العمالة في الولايات المُتحدة والخليج العربي وبعض الدول الأوروبية هي عمالة هندية بشكلٍ كبير وذلك لتميزها بالأداء الجيد والديناميكية العالية[١]، وقد أَسهمت إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الهند مِنذُ تسعينيات القرن العشرين، والتركيز في صادِراتها على قطاع الخدمات، في زيادة الصادِرات الهندية و مُضاعفة نصيبها مِن التجارة العالمية، وقد أَسهم تنوع الاقتِصاد الهندي في التأَثير في صادِرات وواردِات الهند التكنومعلوماتية والمُنتجات النفطية والزِراعية والملابس والمنسوجات. ناهيك عن وجود أَكثر مِن(٢٥) مليون هندي ينتشرون في كافة أَرجاء العالم ويُحقق هؤَلاء دخولاً مِقدارها(١٠٠) مليار دولار سنوياً، يضخون مِنها(٣٠) ملياراً سنوياً في الهند، إذ تشهد الهند طفرة اقتصادية، وهذه الطفرة تخلق حاجة إلى سلسِلة مِن الخدمات الاستثمارية، وتعد الهند أَكبر مُتلقي لتحويلات الهنود المُقيمين في الخارج في عام٢٠١١ على نحوٍ ترك انعكاساتهُ بالإيجاب على الاقتصاد الهندي بعد أنَّ بلغت(٦٤) مليار دولار، وهذه التحويلات تُشكَّل مصدراً أَساسياً للنقد الأجنبي وقوة استقرار في الاقتصاد في فترات الاضطراب[٢].

ب- ثُم يليه **قطاع الصِناعة** إذ يسهم بنسبة (٢٦,٤٪) مِن الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتميز الهند بوفرة الأيادي العامِلة ورخص أجورها ووفرة الموارد الطبيعية، ومِن أَبرز خامات المعادن التي تتوفر في أَراضيها (الفحم، الحديد، الفولاذ، النُحاس، الرصاص، الذهب، البوكسيت، صِناعة السيارات والقِطارات والمُعِدات الحربية، فضلاً عن امتِلاكها للعديد مِن مصانع المنسوجات والكيمياويات ومُعِدات النقل والآلات والبرمجيات ومصانع الاسمنت والصِناعات الغِذائية..)، ناهيك عن امتِلاكها لكميات كبيرة مِن المواد الخام، إذ تنتج قُرابة(٥٪) مِن الإنتاج العالمي مِن خام الحديد، وامتِلاكها الفحم الحجري الذي أَصبح يُمثل(٤٠٪) مِن قيمة كُل المعادن المُستخرجة مِن البِلاد، وهو عِماد الاقتصاد الهندي، وامتِلاكها لقدرات كبيرة في مجال الطاقة الكهرومائية التي تعدها مصادر طاقة مُتجدّدة، كما تعد صِناعة تكرير البترول ومُشتقاتهُ مِن الصِناعات المُهِمة المُنتشِرة في

(١) سوريش كيه، الهند تعدُدية مُفرطة وعملقة اقتصادية، ط١، (بغداد: المعهد العِراقي للحِوار،٢٠٢١)، ص٢٠.

(٢) باولا كورتي، تاريخ الهجرات الدولية، ترجمة: عدنان علي،(أبو ظبي: هيئة أَبو ظبي للثقافة والتُراث،٢٠١١)، ص٢٠٠-٢٠٦.

البِلاد، إذ يُمثل البترول قيمة(٣٥٪) مِن قيمة المعادن المُستخرجة في الهند. فضلاً عن امتلاكها إمدادات وافِرة وغزيرة مِن الموارد الطبيعية ومنها، فلزات ذات نوعية جيدة مِن الصلب والالمنيوم والتيتانيوم، وخطوطاً ساحلية طويلة جداً تتخزن فيها مصادر أَخرى مِن الموارد[١].

ج- ثُم **قطاع الزِراعة** فتسهم في الوقت الحاضر بنحو(٢٠٪) مِن الناتج القومي الإجمالي للهند، وتعد خامس دولة في العالم مِن حيثُ مساحة الأَراضي الزِراعية، إذ تغطي المساحة الزِراعية ما نسبته(٥٤,٣٪) من مساحة البلاد،وتشتهر بزِراعة الحبوب الرئيسة، كما في زِراعة القمح والذرة، وتُعد مِن البُلدان الرئيسة في إنتاج التوابل وقصب السُكر والبقوليات والحمضيات والموز، فضلاً عن مُنتجات الأَلبان والأَغنام والدواجن والأسماك، وامتِلاكها حقولاً عديدة للأَرز مِما جعلها تحتل ثاني أَكبر بلد مُنتج للرز في العالم بعد الصين، وتعد الأولى عالمياً في إنتاج الثروة الحيوانية[٢].

٢. **الاستِثمارات الأجنبية وحجم التجارة الخارجية:** تحتل الهند المركز الأول بين ثلاثة أَكثر مواقع جذباً للاستِثمار الأَجنبي المُباشر في العالم، فاستِناداً إلى إحصائيات نمت تدفق الاستثمارات الأجنبية في الهند مِن (٠,٨) عام٢٠٠٠ إلى(٣١,٨ مليار دولار) عام٢٠١٤، متفوقةً على الولايات المُتحدة(٣٠,٢ مليار دولار)، والصين(٢٩,٢ مليار دولار)[٣]، وهذا يدل على مكانة الهند في الاقتصاد العالمي، وحجم التجارة الخارجية للهند ارتفع مِن نحو(٤٩,٥) مليار دولار عام٢٠٠٠، إلى (٦٩٦,٨) مليار دولار[٤]،

٣. **النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي**: يُعد الاقتصاد الهندي واحداً مِن أَكبر وأَسرع الاقتصاديات نمواً عالمياً، إذ تشغل المركز الثاني في مُعدلات النمو بعد الصين وخصوصاً أنَّ نسبة نموها عام٢٠١٠ كانت (٨,٣٪)»، الأَمر الذي يؤهلها لتأدية أداءً ودوراً إستراتيجياً مُستقبلياً مُهماً في آسيا[٥]، مُنخرطةً في التجارة الدولية والإصلاحات الاقتصادية والسوق المفتوحة وعملت على إصلاح الطرق والبُنى التحتية، وأفضت تِلك الإصلاحات إلى ارتفاع مُعدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، هذا الناتج الذي سجل (٢,٧١٧)

(١) أي. بي. جي. عبد الكلام، اي س. راجان، الهند عام٢٠٢٠: رؤَية للأَلفية الجديدة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٦٩.

(٢) ستار جبار علاي، التجربة الهندية أَكبر ديمقراطية في العالم، (القاهِرة: دار الكِتاب العربي للنشر،٢٠١٧)،ص١٠٧.

(٣) عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي: رؤَية مُستقبلية، مصدر سبق ذكره،ص٢١٢.

(4) Foreign trade of India 2024: Exports, imports, and trade partners, https://www.forbesindia.com/article/explainers/foreign-trade-of-india/94031/1

(٥) أَحمد سليم البرصان، صعود الهند وأَمن الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

تريليون دولار عـام٢٠١٨، وأَصبحـت قـاطرة الاقتصـاد العـالمي، لتبرز خـامس أقـوى اقتصاد في العـالم بِمُعدل ناتج محلي إجمالي(٦,٨٪)[١] K يزيد حجم الاقتصاد الهندي في الوقت الراهن على(٨٠٠) مليار دولار، ووفق رؤى يابانية مُستقبلية؛ إنَّ الناتج المحلي الإجمالي للهند سيصل أَكثر مِن (١٤,٤٠) تريليون دولار عـام٢٠٤٠، وبـذلك ستحتل المرتبـة الثانيـة في الاقتصـاد العـالمي مِن حيثُ النـاتج المحلي الإجمالي وسيكون اقتصادها الأسرع نمواً في العالم خِلال المُدة حتى عام ٢٠٥٠[٢] ، وتُعد مِن بين الدول التي نجحت في تحقيق تقدُم في بُنيتها الاقتصادية، نتيجة تبنيها إستراتيجية الانفِتاح على الاقتصـاد العـالمي(الاقتصـاد المعـولم)، بعد أَنَّ كانت تعتمد استراتيجية التنمية على مِحورية الدور الاقتصادي للدولة في إطار إستراتيجية الإنتاج بغرض الإحلال محل الواردات، مِما أَسهم في زيادة مُعدل النمو السنوي للبِلاد[٣]، الأَمر الذي جعلها عضواً في نادي دول العشرين الأَكثر تقدُماً في العالم.

وأفضت تِلك الإصلاحات إلى ارتفاع مُعدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، هذا الناتج الذي سجل (2,717) تريليون دولار عام2018، وأَصبحت قاطرة الاقتصاد العالمي، لتبرز خامس أقوى اقتصاد في العالم بِمُعدل ناتج محلي إجمالي(6,8%) (K) يزيد حجم الاقتصاد الهندي في الوقت الراهن على(800) مليار دولار، ووفق رؤى يابانية مُستقبلية؛ إنَّ الناتج المحلي الإجمالي للهند سيصل أَكثر مِن (14,40) تريليون دولار عام2040، وبذلك ستحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي مِن حيثُ الناتج المحلي الإجمالي

٤. توظيف الأدوات الاقتصادية الذكية لإدارة الصِراعات: وظفت الهند مُرتكزاتها وأدواتها الاقتصادية إقليمياً لبلوغ أهدافها في إدارة الصِراع في القارة الآسيوية، فابتكرت سياسة أو إستراتيجية المُساعدات الإنمائية غير الإلزامية، على العكس مِن إستراتيجية فخ الديون الصينية، وفي عام٢٠١٥ قدمت مُساعدات لإعادة إعمار النيبال بعد الزلزال الذي ضربها، ووقعت في عـام٢٠١٧ اتفاقية مع بنغلادش للحصول على خط إئتمان بقيمة(٤,٥) مليار دولار لتنفيذ مشاريع تنمية في بنغلادش، وقدمت أيضاً مُساعدات مالية ومادية ضخمة إلى سريلانكا بعد انهيارها الاقتصادي عـام٢٠٢٢، والهدف مِن ذلك هو إبعاد الصين عن

(١) نقلًا عن: دُبي-العربية نت، أكبر ١٠ اقتصادات في العالم لعام٢٠٢٤، تقرير مُتاح على الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/202401/05/

(2) The World in 2050, The accelerating Shift of Global Economic power: Challenges and Opportunities, January2011. http//www.pwc.co.uk/economics

(٣) فيديا ناكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا: شراكات بِلا توازنات، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠١٤)، ص٦٢-٦٤. كذلك يُنظر: روميلا ثابار(مُحرِراً)،الهند: الالفية الثالثة، ترجمة: محمد خير ندمان، (الرياض: كِتاب العربية للنشر،٢٠١١)، ص٣٨٨-٣٩٣.

الفناء الخلفي للهند واستِعادة التوازن الإستراتيجي لصالحها، ناهيك عن إمكانية استِغلال الهند مُرتكزاتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية لِمُعاقبة الدول في آسيا لتكون أَداة ضغط على حكومات الدول التي تُعارض سياستها أو لها علاقات مع بكين، مثلما فرضت عقوبات على النيبال عام ١٩٩٠ عند رفضها تجديد اتفاقية العبور مِما أجبرها عن التراجُع عن صفقة شِراء الأسلحة مِن الصين، فضلاً عن توظيف نفوذها لعرقلة واقناع حكومات جنوب آسيا بعدم الذهاب بعيداً في التعامُل مع المُخططات الصينية[١]، ولمواجهة التعاون الصيني الباكستاني في إنشاء ميناء جوادار أدخلت الهند كُل مِن إيران وأفغانستان في حلف اقتصادي وإستراتيجي ثُلاثي، لإنجاز ميناء شاباهار بإشراف إيراني، ليكون في خدمة صادِرات وواردِات الهند، مع إنشاء طريق يربط أفغانستان وآسيا الوسطى، وبغية الوصول إلى قلب أوراسيا، تُصمم الهند مشروعاً مُنافِساً لِمُبادرة الحِزامَ والَطرَيق الصيني والذي يتمثل في ممر النقل الدولي الشِمالي-الجنوبي، وهو عِبارة عن شبكة طرق بحرية وبرية وسكك حديدية تربط بين الهند وأوروبا مروراً بإيران ودول الخليج وآسيا الوسطى وروسيا الاتحادية[٢].

٥. الإستراتيجية الاقتصادية الهندية الذكية إقليمياً؛ عمدت الهند إلى توظيف مُرتكزاتها الاقتصادية بتوطيد علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول المُجاوِرة في جنوب آسيا وجَنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى لتحقيق طموحها وتعزيز قدرتها وفاعليتها الاقتصادية في إطار مُزاحمتها للصين اللتان تبحثان عن المَجال الَحيَوي لتصريف مُنتجاتهما وللسيطرة على الأَسواق الإقليمية والعالمية، فهي تتمتع باقتِصاد مُتشعب إقليمياً، ونسبة مُساهمة صادِراتها وواردِاتها مِن السلع في الاقتصاد العالمي قفزت مِن(١٣٪) إلى(٢٥٪) مِنذُ عام١٩٩٣[٣]، ساعيةً باستِمرار على ترسيخ علاقاتها مع جنوب شرق آسيا عبر إستراتيجية «النظر شرقاً» التي أُعيد مُسماها إلى «سياسة التفاعُل شرقاً» في عهد رئيس الحكومة (ناريندرا مودي) عام٢٠١٤ وتطوير العلاقات الإستراتيجية مع دول آسيا والمُحيط الهادي، عبر المُشاركة الإقليمية، بيد أَنَّ جنوب شرق آسيا ازدادت أَهميتها اليوم لِتزايُد أَهمية منطقة المُحيط الهادئ- في ظل سعي الهند لترسيخ تواجدها في المنطقة. وتزايدت مؤَخراً أَهمية المُشاركة بين «الهند ورابِطة دول

(١) أياد مالك عبد المجيد، إدارة الصِراع بين القوى الاقليمية في آسيا بعد٢٠١١، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٢٨٥-٢٨٧.

(٢) بن عائشة محمد الأمين، الصين هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠٢١)، ص٨٥-٨٨.

(٣) إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، مصدر سبق ذكره.

جنوب شرق آسيا» (المعروفة اختصاراً باسم آسيان)، إذ تحرص مُعظم دول الآسيان على تنمية علاقاتها بشكلٍ أَوثق مع الهند والسعي لإقامة تكامُل اقتصادي أكبر، وأَحياناً تعاوناً أَمنياً أَيضاً، هذا في الأساس لإدراكهم بان الهندَ تُمثِل قوة توازن جيدة مُقابل الصين، وتنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول شرق وجنوب شرق آسيا مِن أجل تسريع تنميتها والحصول على بُعد آسيوي أوسع عبر الاندماج في الترتيبات الإقليمية كرابطة دول جنوب شرق آسيا/ ASEAN ومُنتدى الآسيان الإقليمي/ARF وقمة شرق آسيا/EAS، فضلاً عن التدريبات العسكرية المُشتركة بين الهند وفيتنام وكوريا الجنوبية واليابان[1]، وفي عام٢٠١٢، تم تطوير العلاقة بين الهند والآسيان إلى شراكة إستراتيجية، فهُناك(٣٠) آلية حِوار بين الجانبين، تُغطي مجموعةً كامِلة مِن المجالات. وتدعيماً لذلك دعا رئيس الوزراء الهندي مودي في عام٢٠١٧ جميع قادة الآسيان العشرة لحضور احتِفالات يوم الجمهورية، والتي تشمل عرضاً سنوياً يستعرض القوة العسكرية والتنوع الثقافي للهند[2].

ويحاول رئيس الوزراء مودي ضخ طاقة جديدة في سياسة آسيا الهندية، مع التركيز بشكلٍ أكبر على التواصل مع جيران الهند في شرق آسيا، وتعزيز العلاقات مع التجمُع الذي سعى مِنذُ فترة طويلة إلى دور أكبر للهند في المنطقة، كما تعمل الهند أيضاً على تعزيز العلاقات الثُنائية مع الدول الفردية، وسط تقارب المصالح وزيادة التركيز على منطقة الهند والمُحيط الهادئ، وعلى سبيل المثال، سلَّمت الهندُ مؤخراً أكثرَ مِن(١٢) زورقاً للدوريات عالية السرعة إلى فيتنام، بعد يوم مِن توقيع اتفاقية تسمح باستِخدام القواعد العسكرية لِكُل مِنهُما، في توسع كبير للعلاقات الدِفاعية والأَمنية، كما وقّع البلدان بيان رؤَية حول العلاقات الدفاعية حتى عام٢٠٣٠. وتأَتي الاتفاقات في إِطار رغبة الهند في تعزيز ادائها ووجودها البحري في مناطق الهند والمُحيط الهادئ وزيادة الروابط الدفاعية مع جنوب شرق آسيا، وهُناك أيضاً مشاريع مُختلفة قيد التنفيذ، ومع ذلك، فإنَّ التجارة والاقتصاد يُمثِلان أيضاً جانِباً مُهماً مِن جوانب العلاقة، بين عامي٢٠٠٠ و٢٠٢١، بلغت الاستثمارات الأجنبية المُباشِرة التراكُمية مِن دول رابطة الآسيان إلى الهند(١١٧,٨٨) مليار دولار، تم احتِساب هذه القيمة مِن خِلال الاستِثمارات السنغافورية في الهند(١١٥ مليار دولار)[3]، ومِن ناحيةٍ أخرى، بلغت الاستثمارات الهندية في الآسيان خلال

(١) نادية حلمي، التنافُس الإقليمي مِن منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨٣، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، كانون الثاني/ يناير٢٠١١)، ص٧٤.

(٢) ذِكرُ الرحمن، علاقات الهند و»الآسيان»، مركز الاتحاد للأَخبار، ١ تموز/يوليو٢٠٢٢، مقال مُتاح على الرابط: https://www.aletihad.ae/opinion/4298123

(٣) ذِكرُ الرحمن، علاقات الهند و»الآسيان»، مصدر سبق ذِكرهُ.

الفترة مِن نيسان/أبريل٢٠١٩ حتى اذار/ مارس٢٠٢٢ نحو(٥٥,٥) مليار دولار، وبلغت التجارة بين الهند ومنطقة الآسيان أكثر مِن(٧٨) مليار دولار في عام٢٠٢١، وتشمل الصادِرات الرئيسية مِن الهند إلى دول الآسيان الحديد والصلب والأدوية والقطن والتبغ، مِن ناحيةٍ أخرى، تستورد الهند زيت النخيل والهواتف والسفن والفحم مِن دول الآسيان[١].

أَما فيما يخص الإستراتيجية الاقتصادية الهندية وتوظيف مُرتكزاتها الاقتصادية إقليمياً في منطقة آسيا الوسطى، فان الأخيرة تُمثل بالنسبة للهند مصلحة إستراتيجية أَساسية على نحوٍ يُحتم عليها أنَّ تكون لاعباً رئيساً فيها وتتركز تِلك المصلحة حول الطاقة لاسيما وأنها مِن المناطق غير المُستقرة بانعكاساتها السلبية عليها فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والتطرف الديني والمُخدرات وتِجارة السِلاح، فتعمل على تحقيق توازنات بين القوى في المنطقة لأنها تُراقب النفوذ الصيني فيها التي تقوم بالمُنافسة القوية مع الهند في كُل مِن الطاقة والتِجارة فليس لديها إلاَّ توسيع السياسة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المنطقة وهي بذلك تُزاحم القِوى الندُ لها وهي الصين[٢] وتعزيز وجودها في أفغانستان للاستِفادة مِن مخزون الطاقة بعد شعور الهند بتهميش دورها هُناك، والعمل على تجاوز باكستان عن طريق خلق طرق إمدادات بديلة، ولاسيما أنَّ مِن مقومات عقيدة العمق الإستراتيجي لباكستان احتِكار الوصول إلى أفغانستان، كما أنَّ هدف الهند مِن الانضِمام لِمنظمة شنغهاي للتعاون هو تعزيز نفوذها الإقليمي وتأسيس سياسات إقليمية تدعم مصالحها وتعزيز الروابط مع دول آسيا الوسطى وخصوصاً أنها لا تمتلك روابط جُغرافية مع دول هذه المنطقة، حيثُ توفر للهند كبح جِماح أي محاولة مِن باكستان لحشد دول المُنظمة إلى جانبها في صِراعهما المُستمر.

٦. الإستراتيجية الاقتصادية الهندية في منطقة الخليج العربي: لقد كان لِمُنتديات التعاون الهندي-الخليجي دور مُهِم وأَساسي في التمهيد لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، ومِن بين أبرز هذه المُنتديات التي عقدت على صعيد المُنظمات الإقليمية هي تأَسيس رابطة الدول المُطِلة على المُحيط الهندي للتعاون الإقليمي في اذار/مارس١٩٩٧ وتضمُ(٢٠) دولة إفريقية وآسيوية مُطِلة على المُحيط الهندي، وتعد الهند والإمارات العربية وسلطنة عُمان مِن الدول الأعضاء في الرابطة، وتعد الهند مِن الدول المُبادِرة لتشكيل هذه الرابطة بوصفها قوة مؤَثِرة في السياسة الإقليمية والدولية، وتكمنُ أهمية انضمام بقية دول مجلس التعاون الخليجي للرابطة مِن الطبيعة الاقتصادية للمُنظمة ولاسيما أنَّ الأهداف الرئيسة للرابطة

(١) المصدر نفسهُ.

(2) Culshan Sachdeva, India’s Attitude Towards’ China’s Growing Influence In Center Asia, Journal China’s and Eurasla Forum Quarterly, Vol.4, No.3,(2006), P.23-34.

هو بلوغ النمو المُستدام، والتنمية المتوازنة ي منطقة المُحيط الهندي، وتشجيع التعاون الاقتصادي لتحقيق المصالح المُشتركة، وتحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا داخل المنطقة[1]، وشكلت هذه الرابطة بوابة لعقد المزيد مِن مُنتديات التعاون بين الهند ودول الخليج مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين، كانعقاد المؤتمر الصِناعي الهندي-الخليجي في مومباي في شباط/فبراير٢٠٠٤ الذي مِن خِلالهُ تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الهند ودول الخليج وتطبيق تحرير التجارة بينهما، وتبعهُ انعقاد المُنتدى الصِناعي الثالث في أيار/مايو٢٠٠٧ الذي تم مِن خِلالهُ الاتفاق على التعاون في مجال الطاقة والبتروكيمياويات ومواد البِناء، وتبعهُ انطِلاق أعمال المُنتدى الخليجي-الهندي الرابع الذي استضافتهُ غرفة جدة في الفترة١٤-١٦ حُزيران/يونيو٢٠١٠ الذي بحث الفرص الاستثمارية المُتاحة للجانبين وتبادل الاستثمار في المجالات الاستثمارية الحديثة كالطاقة البديلة وتغير المناخ، ثُم تم التوقيع على مُذكرة التعاون المُعدلة لِمُنتدى التعاون العربي-الهندي بين عامي٢٠١٤-٢٠٢٦ لتعزيز التعاون في جميع المجالات ولاسيما الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة، فضلاً عن إقامة شراكات إستراتيجية بين القطاع الهندي والخليجي في شتى المجالات والاستِعانة بخبرة الهند بحقل التكنومعلوماتية والاتصالات عبر افتتاح أعمال المُنتدى الخليجي الهندي الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم مِن الهند في الرياض يومي١٨و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٥[2].

أَصبحت دول الخليج مُجتمعةً تعد ثاني أَكبر شريك تجاري للهند، وهي بحسب مصادر مُختلفة أَكبر مُصدر للواردات الهندية، وثاني أكبر مقصد للصادِرات الهندية، إذ إنَّ تِجارة البضائع بين الهند ودول المجلس نمت بشكلٍ كبير خِلال العقد الأول مِن القرن الحالي مُحققةً نسبة نمو مُركبة بلغت(35,9%) خِلال الفترة المُمتدة بين2001 و2010 لتصل قيمتها إلى(88,8) مليار دولار ولترتفع إلى(160) مليار دولار في العام2013

مِما انعكس إيجاباً على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، حتى أَصبحت دول الخليج مُجتمعةً تعد ثاني أَكبر شريك تجاري للهند، وهي بحسب مصادر مُختلفة أَكبر مُصدر للواردات الهندية، وثاني أكبر مقصد للصادِرات الهندية، إذ إنَّ تِجارة البضائع بين

(١) محمد فايز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامُل في منطقة المُحيط الهندي، مجلة دِراسات استراتيجية، العدد١١١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٥)، ص١٩-٢١.

(٢) للاستزادة يُنظر: مُهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٥٩-٦٨.

الهند ودول المجلس نمت بشكلٍ كبير خِلال العقد الأول مِن القرن الحالي مُحققةً نسبة نمو مُركبة بلغت(٣٥,٩٪) خِلال الفترة المُمتدة بين٢٠٠١ و٢٠١٠ لتصل قيمتها إلى(٨٨,٨) مليار دولار ولترتفع إلى(١٦٠) مليار دولار في العام٢٠١٣، وقد كثفت الهند مِن جهودها وعلى أعلى المستويات في استِقدام الاستِثمارات الخليجية إليها عن طريق تخفيف القيود التنظيمية ودعوة المُستثمرين الخليجيين إلى المُشاركة الفاعِلة والاستِفادة المُتبادِلة مِن النمو القوي للاقتصاد الهندي، وينشط الاستثمار الخليجي في قطاعات عديدة، مِن أبرزها: قطاع الطاقة، والبُنية التحتية، والخدمات، وقطاع الطيران، ويكمنُ تحول الاستِثمارات الخليجية تجاه الهند في أَنَّ الهند أَصبحت تُعدُ الوجهة الأَكثر أمناً للاستثمارات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لاسيما القادِمة مِن دول الخليج العربية[١].

وعليه، تُعد دول الخليج العربية شريكاً اقتصادياً رئيسياً للهند وسوقاً لسلعها، وشريكاً في مشروعات مُشتركة وفي نقل التقنية.

٧. الإستراتيجية الاقتصادية الهندية في القارة الإفريقية: عمدت الهند مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين على توظيف مُرتكزاتها الاقتصادية دولياً عبر تقوية علاقاتها بدول القارة الإفريقية مِن خِلال زيادة مصالحها الاقتصادية مع العديد مِن دول القارة السمراء، سِواءً على المستوى الحكومي الرسمي او بالتعاون ما بين القطاع العام والخاص أو على المستوى الخاص. إذ أَشارت مصادر عديدة إلى أَنَّ حجم التبادُل التجاري بين الهند وإفريقيا تجاوز الـ(٤٦) مليار دولار في ٢٠١١، وتجاوزت قيمة الاستثمار الكُلي أَكثر مِن(١١) مليار دولار، فضلاً عن اعتِماد بقيمة(٥,٧) مليار دولار لتنفيذ مشاريع هندية في إفريقيا، ووصلت تِلك الاستِثمارات إلى(٣٢) مليار دولار في حُزيران/ يونيو٢٠١٤[٢]. فبالتزامُن مع التحرر الاقتصادي الهندي تنامت الجوانب الاقتصادية في الاداء الدبلوماسي الهندي، وبدأَ الاهتمام المُتزايد في الدخول إلى سوق إفريقيا الواسع لتحقيق عدة أَهداف، مِنها[٣]:

أ- الرغبة في استِحصال حصة أَكبر في الساحة الإفريقية الواعِدة، وفتح أَسواق واسِعة لتصريف مُنتجاتها المُختلفة.

ب- تزايد نمو الاقتصاد الإفريقي مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين لتسعى الهند بذلك إلى استِغلال ذلك خدمة لنموها الاقتصادي، لتصبح إفريقيا وجهة مُهِمة للبضائع الهندية.

(١) المصدر نفسهُ، ص ص٨٠-١٠١.

(٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مُهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في إفريقيا، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٠٧.

(٣) المصدر نفسهُ، ص٦١-٦٤.

ج- ومِن الدوافع الأساسية لقيام الهند بتقوية نشاطاتها الاقتصادية والتجارية بدول القارة لاسيما المُطِلة على المُحيط الهندي، هو المُحافظة على تجارتها مع العالم الخارجي، إذ أنَّ أَغلب تجارة الهند تمر عبر خليج عدن، والذي يُقدر بأَكثر مِن(١٦٠) مليار دولار سنوياً، كما أَنَّ الاسطول الهندي يُجسد أَكبر القوى البحرية في الاقليم، ولاحتمالية بروز سباق جديد على الموارد البحرية بامتِداد الساحل الشرقي لإفريقيا مِن قِبل القوى الخارجية ولاسيما الصين، لذا بادرت الهند مِن خِلال علاقاتها بدول القارة السمراء المُطِلة على المُحيط الهندي، في خطوة استباقية قبل أنَّ يحتدم التنافُس الدولي-الاقتصادي في هذه الرقعة الإستراتيجية الغنية بالموارد الطبيعية، إلى ربط الطرق البحرية العابِرة للمُحيط الهندي بإجراءات لِبناء الثقة.

د- تسعى الهند مِن خِلال تقوية علاقاتها بالاتحاد الإفريقي ورابطة الدول المُطِلة على المُحيط الهندي وغيرها مِن مُنظمات إقليمية ودولية إلى أنَّ يكون صوتها مسموعاً لدى المُنظمات الاقتصادية الدولية الكُبرى وحتى يكون بمقدورها مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية التي يمكن أَنَّ تؤثر سلباً على مُعدلات نموها الاقتصادي مُستقبلاً.

هـ- تأمين الاحتياجات الهندية مِن المواد الأَساسية الكثيرة التي تزخر بها القارة السمراء للحفاظ على استمرار نموها الاقتصادي في المُستقبل، إذ تحتفظ القارة بنحو(٤٠٪) مِن الموارد المعدنية لتشغيل الصِناعة العالمية، وثلث احتياطي اليورانيوم، ونحو(٧٠٪) مِن الفسفور، و(٥٥٪) مِن الذهب، و(٨٧٪) مِن الكروم، و(٥٧٪) مِن المنغنيز[1]. والأهم مِن هذا سعي الهند الحصول على موارد الطاقة لاسيما النفط خصوصاً بعد أنَّ أصبحت الهند تستورد في الوقت الحاضر أَكثر مِن(٧٠٪) مِن احتياجاتها مِن النفط لتحتل بذلك المرتبة الخامسة بين كِبار مُستهلكي الطاقة في العالم، كما ركزت الإستراتيجية الاقتصادية الذكية للهند على فرص تنقيب جديدة شرق السويس وفي إفريقيا؛ بيد أَنَّ هُناك مُزاحمة حادَّة بين الصين والهند للحصول على أَكبر نصيبٍ مِن الموارد الطاقوية الإفريقية وتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية في قطاع النفط، وهذا ما دفع الحكومة الهندية للقيام بمجموعة مِن الإجراءات الادائية لمقاومة المُزاحمة الصينية لها، وكذلك محاولة تعميق الارتباط الاقتصادي مع القارة السمراء، مِن خِلال طرح وزارة الخارجية مشاريع عديدة لدعم القطاع الخاص الهندي في محاولة لتوسيع استثماراتهم في القارة، مثل برنامج (التركيز على إفريقيا)، و(مشروع الشراكة الإفريقية الهندية)، اللذين أُطلقا تحت رعاية (بنك الهند للاستيراد والتصدير)، و(اتحاد

(١) التقرير الاستراتيجي الإفريقي٢٠٠٦-٢٠٠٧، (القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،٢٠٠٧)، ص١١٧.

الصِناعات الهندية)، واللذين يُساهِمان في تحقيق النموّ للقارة الإفريقية، لتحظى الإستراتيجية الهندية بالقبول مِن قِبل القارة، إلاَّ أنَّ الهند أَدركت في نهاية المطاف أنَّ هذه الإستراتيجية غير مُجدية لتأَمين الموارد البترولية اللازمة لها، وأنها لن تستطيع تحقيق مصالحها النفطية، لعدم امتلاكها الموارد الكافية لِمُزاحمة النفوذ الصيني، وبذلك فهي بِحاجة لإستراتيجية جديدة لتدارك الوضع وحلحلة هذه الازمة، فقررت التعاون مع الصين، وهو ما وقع بالفعل في كانون الثاني/ يناير عام٢٠٠٦، فوقّعت كلٌّ مِن الهند والصين خمس اتفاقيات بشأن التعاون في مجال الطاقة، وذلك مِن أجل تأَمين تزويدهما بمُختلف الموارد الطاقوية[١]. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى دخول شرِكات البلدين في عروضٍ مُشترَكَة لتعامُلاتها التجارية الخارجية، كما تضمّنت الاتفاقيات تبادُل المعلومات حول الصفقات النفطية المُحتملة في بلدٍ ثالثٍ لتفادي الدخول في صِدام حولها، ولِبحث إمكانية الاتفاق على دخولٍ مشترَكٍ لشرائها، وبذلك اتخذت العلاقة(الهندية الصينية) في كثيرٍ من الأحيان نوعاً مِن التعاون في مجال النفط الإفريقي، تتميز المُزاحمة الهندية لتحقيق أكبر استِفادة باقل تكلُفة عبر دِراسة مُتأنية ودقيقة لاحتياجات السوق الإفريقية والمناطق الخالية مِن المُنافسة، التي يمكن النفاذ مِنها دون حدوث مواجهة مع المُنافسين الدوليين الآخرين على النفط الإفريقي، مع محاولة التغلُغل المُتدرج حتى لا يُثير ذلك حفيظة الأفارقة، ولعلّ الحرص الهندي على التذكير الدائم بأنّ العلاقة القائمة بينها وبين الدول الإفريقية هي: (شراكة متوازنة) سبباً مُهِمّاً في بِناء الثِقة التي تزيد مِن آفاق التعاون بينهما بصورة كبيرة.

وإزاء ذلك تعددت المشاريع الاقتصادية والتقنية التي نجحت الهند في دعمها وإقامتها في القارة الإفريقية لتثبيت أدائها ووجودها في القارة السمراء مِن بينها[٢]:

- طرحت الهند في شباط/فبراير٢٠٠٤ الإستراتيجية التكنولوجية–الاقتصادية لحركة إفريقيا- الهند (الفريق٩)، وهو مشروع اقتصادي-تقني رئيسي في إفريقيا، يُجسد جزءً مِن إطار الشراكة الجديدة مِن أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) والتي تُشكل ارتباطاً أساسياً وفائدة مُشتركة لثمانية دول إفريقية، وهي: السنغال، مالي، ساحل العاج، غينيا بيساو، غانا، غينيا الاستوائية، بوركينا فاسو، وتشاد) وتهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير الاستِثمار والتقنية مُنخفضة التكاليف لتطوير البُنية التحتية في مناطق مركزية وفق قروض مُيسرة تبلغ(٥٠٠) مليون دولار، ودعم الأمن الغِذائي.

(١) محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الافريقية : الاستراتيجية والدوافع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧/١١/١٧، مقال مُتاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=26469

(٢) المصدر نفسهُ، ص١٠٩.

- مشاريع الشبكة الالكترونية بين الدول الإفريقية: أطلقت الهند في عام٢٠٠٨ مشروع الشبكة الالكترونية بمنحة قُدِرت بـ(١٣٥,٦) مليون دولار، وأسهم المشروع في ربط الهند مع جميع دول الاتحاد الإفريقي. ويستهدف هذا المشروع تقديم الهند خدمات تعليمية وطبية عبر الانترنيت وبالاستفادة مِن الخبرات الهندية باستخدام الأقمار الصناعية وكابلات الياف ضوئية ثُم ربطها بالهند، وذلك لإطلاع الدول الإفريقية على خبرة الهند التعليمية والطبية، وضمن إِطار ذلك المشروع قامت الهند بتخصيص قمر صِناعي لتوفير خدمات الربط مع منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مِن أجل جسر الهوة الرقمية، ويهدف المشروع إلى توفير خدمات التعليم عن بُعد، إذ أتاح الخدمات والخبرات التي توفرها بعض أَفضل الجامِعات والمُستشفيات الهندية المُتخصصة للشعوب الإفريقية، فالمشروع مُجهز ويدعم الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية، فمِن خِلال هذا المشروع التحق(٣٤) طالباً اثيوبياً بجامِعة انديرا غاندي القومية المفتوحة للحصول على ماجستير في إِدارة الأعمال مِنذُ عام٢٠٠٧، كما يهدف المشروع إلى توفير خدمات التداوي عن بُعد، مُسهِماً في تقديم جُملة مِن المُساعدات الطبية لإفريقيا مِنها دعم التنمية ومُكافحة الأوبئة وفتح خِطاب اعتماد بقيمة(١,٥) مليار دولار لصالح عِلاج مرض الأيدز في إفريقيا[١]، كما تبنت أَكثر مِن(١٥) دولة في جنوب إفريقيا ابتكار هندي يحول الفضلات إلى غاز حيوي يمكن استِخدامهُ في الطهي وتوليد الطاقة[٢]. فضلاً عن ذلك فقد أطلقت الشرِكات الهندية مشروعات متنوعة لتزويد إفريقيا بشبكة الانترنت، كمشروع نِظام الكابل البحري لشرق إِفريقيا (EASSY) ومشروع ريلايانس كوتسورتيوم ومقرهُ الرئيس في الهند.
- أبرمت شركة (بهارتي آيرتل) الهندية– أضخم شركة اتصالات في قطاع الاتصالات الهندية– اتفاقاً لشراء الأصول الإفريقية لشركة زين الكويتية (زين إفريقيا)، بمبلغ وصل إِلى(١٠,٧) مليار دولار، ويعد هذا الاتفاق أَكبر عملية استحواذ لشرِكة هندية في القارة السمراء، ليرفع مِن الاستِثمارات الهندية في القارة، ويضع الهند بين أَكبر(١٠) دول تستثمر في القارة الإفريقية.
- أشارت غرفة التجارة والصناعة الهندية، إِلى أنَّ ما لا يقل عن(٨٠) شرِكة هندية تقوم بنشاطات تجارية واستِثمارية في أَكثر مِن(٢٠) دولة إِفريقية. ومِن بين هذه الشرِكات، مجموعة شركات تاتا بمبلغ(١,٦) مليار دولار في قطاع السيارات والاتصالات والفنادق والتعدين.
- تُقدم الهند مُساعدات في مجال الأنشطة المُتعلِقة بالمشروعات في الدول الإفريقية،

(١) التقرير الإستراتيجي الإفريقي٢٠٠٩-٢٠١٠،(القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،٢٠١٠)، ص٥٩٢-٥٩٤.

(٢) فيجاي ماهاجان، نهوض إِفريقيا، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٨٣.

مِن بينها قرابة(٨) مشاريع ضخمة، تتضمن توصيلات المياه، خدمات الانترنت، تكنولوجيا المعلومات، صِناعة البلاستيك، وتوصيل الكهرباء للقرى، وإقامة المُستشفيات، والإنتاج الزِراعي، واستِصلاح الأراضي الزِراعية الشاسِعة في إفريقيا باستِقدام المُزارعين الهنود. وتُشير مُعظم هذه المشروعات باعتِمادها على بِناء القدرات والاستِفادة مِن الموارد المحلية واستِثمار رؤوس الأَموال[1].

- اتبعت الهند منذُ بدايات القرن الحالي إستراتيجية تقديم الإعانات والقروض والمنح إلى الدول الإفريقية كجزء مِن إستراتيجيتها الذكية، مِن أَجل ضمان استمرارية استثماراتها الاقتصادية في إفريقيا، حتى عدت الهند مِن ضمن الدول الأكثر فاعلية في تقديم المُساعدات الإنسانية للقارة السمراء، لاسيما دول إفريقيا جنوب الصحراء، وعليه، عمدت الهند على دعم المشاريع الهندية مِن خِلال زيادة عملية الائتمان المُقدمة للمشروعات الاقتصادية والتقنية في القارة الإفريقية مِن(٢,١٥) مليار دولار في المُدة ما بين٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى(٥,٤) مليار دولار في المُدة ما بين٢٠٠٨-٢٠٠٩ على مستوى التعاون الثُنائي مع الدول الإفريقية أو التجمُعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، فضلاً عن تقديم بنك الاستيراد والتصدير الهندي أكثر مِن(١٣٧٠) مليون دولار لعدد مِن المشاريع، موزعة على(٤٠) مشروع في عدة دول إفريقية.

تأَخر شرِكات النفط الوطنية في الهند من دخول لُعبة استحصال موارد خارجية، فإنها نجحت في الفوز ببعض الصفقات الكُبرى، ومِنها مشروع سخالين في روسيا ومشروع النيل الكبير في السودان، وهي تتلقى العون مِن وزارة النفط والغاز الطبيعي التي تسعى بشدة لإقامة روابط اقتصادية مع الدول الغنية بالطاقة، واقترحت وزارة النفط الهندية المحدودة (اويل) مِحوراً لجميع شرِكات التكرير التي تسعى وراء فرص للتنقيب فيما وراء البِحار، مثل شرِكة بهارات النفطية المحدودة وشرِكة نفط هندوستان جيل

٨. إستراتيجية الهند ما وراء البحار: إنَّ مُشاركة الهند في عمليات التنمية في أَقصى شرق روسيا أَمر ظاهر، إلا أَنَّ شرِكاتها مُهتمة أَيضاً بآسيا الوسطى، كما تُشارك شرِكات هندية في كُل مشروع جديد يجري تطويرهُ حالياً شرق أَوروبا، فعلى الرغم مِن تأَخر شرِكات النفط الوطنية في الهند من دخول لُعبة استحصال موارد خارجية، فإنها نجحت في الفوز ببعض الصفقات الكُبرى، ومِنها مشروع سخالين في روسيا ومشروع النيل الكبير في السودان، وهي تتلقى العون مِن وزارة النفط والغاز الطبيعي التي تسعى بشدة لإقامة روابط اقتصادية مع

(١) جوزيف رامز أَمين، القمة الهندية-الإفريقية الأولى: الجذور-الأبعاد- النتائج، مجلة آفاق افريقية، العدد٢٧، (القاهِرة: شِتاء ٢٠٠٨)، ص٧٤.

الدول الغنية بالطاقة، واقترحت وزارة النفط الهندية المحدودة (اويل) مِحوراً لجميع شرِكات التكرير التي تسعى وراء فرص للتنقيب فيما وراء البِحار، مثل شرِكة بهارات النفطية المحدودة وشرِكة نفط هندوستان جيل.

الخُلاصة هي أنَّ السنوات القليلة الماضية شهدت مزيداً مِن المُشاركة مِن شرِكات الطاقة الهندية في الاستِثمارات الأَجنبية، وللهند الان استِثمارات في مجال التنقيب في روسيا والسودان وليبيا وساحل العاج وسوريا وإيران والعِراق ودولة قطر وسلطنة عُمان وفيتنام وميانمار ومصر ونيجيريا واستراليا وكوبا والبرازيل، فضلاً عن قيام شرِكات النفط الوطنية الهندية بتطوير إستراتيجية للتعاون الدولي مع كُبرى شرِكات الطاقة، وأَكثرها تقدُماً (شل وإي إن آي ENI وبي جي BG)[1].

كُل ما سبق ذِكرهُ مِن مُرتكزات قوة ذكية، جعل الهند والاقتصاد الهندي تحديداً في مراحل مُتقدِمة وهذا التقدُم كان حصيلة مجموعة مِن العوامل المُساعِدة التي توفرت في الهند دون غيرها والذي وظفتها في ادائها إقليمياً ودولياً على نحوٍ عزز مِن مكانتها في النِظام الدولي، وأَهمُها:

- الأَعداد السُكانية الهائلة وغلبة الفئة المتوسطة مِن الأَعمار(١٥-٥٥ سنة) الذين يُعدون في عمر الَعمل، والتي تغيب عن الصين نتيجة سياسة الطفل الواحد.
- المساحة الجُغرافية الهائلة التي أَعطت للتنوع المناخي مزايا اقتصادية كبيرة لتشجيع الزِراعة وتربية الثروة الحيوانية والربط البحري والقاري مع البُلدان الآسيوية.
- التنوع الديني والعرقي والطائفي مع انتِشار ثقافة روح التسامُح بين فئات المُجتمع كان عائد إيجابي على تطوير القطاعات السياحية.
- المستوى العالي مِن المركزية والقدرة على ضبط الواقع الأَمني وسيادة الروح الديمقراطية في النُخب السياسية جعلها في وضع عالي مِن الاستِقرار السياسي.
- الخبرات والإِمكانيات التي نقلتها اليد العامِلة في الخارج والمستوى التعليمي العالي، انعكس إيجاباً على القطاع الصِناعي وأسواق المال.
- تُمثِل الهند سداً منيعاً في وجه التقدُم الصيني للدول الغربية.

(١) جيفري براون وفيجاي مخيرجي وكانج وو، سِباق الطاقة بين الصين والهند.. مصدر سبق ذِكرهُ، ص٢٨٥.

الخاتِمة

ظهرت الهند كقوة مؤَثِرة على الساحة السياسية الدولية مِنذُ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وقد أَسهمت عوامل عدة في بروزها كقوة مؤثِرة ومُهِمة مِن الناحية الجيوستراتيجية والعالمية، مِن بينها موقعها الإستراتيجي المُهِم، وتكوينها الديمُغرافي، وحجمها السُكاني الضخم، ومستوى شعبها العلمي والتقني، وتطور بُنيتها الاقتصادية، فضلاً عن تجربتها الديمقراطية في الانفِتاح السياسي على العالم يُرافقها قوة عسكرية ونووية ضخمة، ومُجمل تِلك المُرتكزات الإستراتيجية الذكية الناعِمة والصلبة وغيرها أَسهمت في تحول الهند مِن دولة مُنغلِقة على نفسها وتواجه مُشكِلات داخلية عِدة، إِلى قوة يعتد بِها على الساحة السياسية الدولية، ومُنافِسة للقوى الأخرى البارِزة على الصعيد العالمي، هذه المكانة جعلت الهند تعمل على إِعادة رسم مسار علاقاتها بدول العالم مِن خِلال صياغة إستراتيجية ذكية جديدة تقوم على الانفتاح على العالم لتحقيق أهداف ومصالح عديدة.

الاستِنتاجات

- تنبهت الهند إِلى أَنَّ دورها التي كانت تُمارِسهُ خِلال الحرب البارِدة لا يُحقق طموحها، ورغبتها في أداء دور مُميز إقليمياً وعالمياً في ظل ما تمتلكهُ مِن مقومات وإِمكانات آخذةً في التزايد والتنامي، فقد استحدثت سياسات وإستراتيجيات ذكية مُتعدِدة لتجسيد طموحاتها تِلك على أَرض الواقع(سياسة النظر إِلى الشرق، وسياسة العمل شرقاً) للحِفاظ على مصالحها ونفوذها ومكانتها كقوة صاعِدة.
- تسعى الهند عبر إستراتيجيتها الذكية إِلى استِغلال الصعود السلمي وعدم تأَثر أَحد مِن القوى الإقليمية المُزاحِمة لها على المكانة والدور والنفوذ، لكن الطريق أَمام الهند طويل لان البيئة الإستراتيجية المتواجدة فيها تحتوي قوى اقليمية مِن القوة والنفوذ والتأَثير ما تجعل مِن المُزاحمة شديدة.
- إِنَّ الإستراتيجية الهندية السلمية في علاقاتها الخارجية وتبنيها للشراكات الاقتصادية وشِعار(حليف واحد وشُركاء مُتعددين)، منحها فرصة إِقامة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مُستندةً على التعاون والتنافُس على الصعيد الدولي، على نحو يُثبت دينامية صعودها في الَنِظام العالمي بوصفها قِوى كُبرى، في حال استمرارها باستِثمار قوتها الذكية ولاسيما الناعِمة.
- أسهمت وفرة عدد الشَرِكَات الهندية بأسواق الطاقة العالمية بزيادة تأَثير هذه الدولة بدلاً مِن الإسهام في انتِشار أَثر السوق.

– عمدت الهند منذ بدايات القرن الحالي، إلى زيادة تحركُها تجاه القارة الإفريقية مِن خِلال اتباع إستراتيجية ناعِمة تقوم على دعم وتأَسيس العديد مِن المُنتديات بالتعاون مع دول القارة، وعلى جميع الأصعدة، فضلاً عن تمتين صِلاتها بالمُنظمات الإفريقية كالاتحاد الإفريقي والنيباد والايكواس.. وغيرها. ومِن أَهم المجالات التي ركزت عليها الإستراتيَجية الهَندية في علاقاتها بدول القارة هي الميدان الاقتصادي، إذ تبين أَنَّ التجربة الهندية في إفريقيا هي غنية ومُفعمة بالمُبادرات والفرص الاقتصادية (تِجارةً واستِثماراً)، والإسهامات التقنية والعلمية، إضافة إلى العروض الإنسانية لاسيما في مجال الأدوية ومُكافحة الاوبئة الخطيرة وخصوصاً مرض الأيدز الذي أَصبح يفتك بالشعوب الإفريقية، فضلاً عن وجود الأهداف والدوافع السياسية والأمنية، فضلاً عن الاقتصادية، والذي يصب أَولاً وأَخيراً في خدمة المصالح القومية العُليا للهند.

– للهند علاقة وثيقة ومحورية بدول مجلس التعاون الخليجي، وستزداد هذه الروابط عمقاً على المستوى الاقتصادي في السنوات المُقبلة، إذ أصبح أمن الطاقة وأمن الممرات البحرية من القضايا المُهِمة التي تُشكل نقطة ارتكاز في العلاقات بينهما، لاسيما أن الهند بدأت تعتمد بشكلٍ أكبر على النفط الخليجي، لذلك فان الهند تضع نصب عينها تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية وبِناء شراكة إستراتيجية مع هذه الدول لحماية مصالحها المُتنامية في المنطقة.

التوصيات

– لضمان صعودها كقوة عالمية، تحتاج الهند إلى تبني إستراتيجيات شامِلة تُعزِز مِن قدراتها الوطنية وعلاقاتها الدولية، مِن بينها: تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع الدول الكُبرى والناشئة، والاستِثمار في البُنية التحتية والتكنولوجية لتعزيز قدرتها التنافُسية، والتوسع في استِخدام القوة الناعِمة لدعم العلاقات الدولية، وتعزيز دورها في المؤَسسات الدولية لدعم تأَثيرها في صنع القرار العالمي، والتركيز على تحقيق التنمية المُستدامة لضمان النمو طويل الأمد.

قائمة المصادروالمراجع

المصادرالعربية

أولاً: الوثائق الرسمية

١. مؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستِثمار العالم2013: سلاسل القيمة العالمية: الاستِثمار والتجارة مِن أجل التنمية، (نيويورك وجُنيف: الأُمم المُتحِدة،2013).

ثانياً: المعاجم والقواميس والموسوعات

١. أَطلس بُلدان العالم–لاروس، ترجمة: جورج قاضي، (بيروت: عويدات للنشر،2013).

٢. محمد عابد الجابري، موسوعة دول العالم «حقائق وأرقام»، (القاهِرة : مجموعة النيل العربية،2000).

ثالِثاً: الكتُب العربية والمُترجمة

١. إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن: المسار والمؤثِرات، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،2013).

٢. أَحمد يوسف أَحمد (واخرون)، حال الأُمة العربية2010-2011: رياح التغيير، (بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية،2011).

٣. أي.بي.جي. عبد الكلام، اي س. راجان، الهند عام2020: رؤَية للأَلفية الجديدة، ترجمة: غسان نصيف،(دِمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكِتاب،2011).

٤. أياد مالك عبد المجيد، إدارة الصِراع بين القوى الاقليمية في آسيا بعد2011،ط1،(القاهِرة: المكتب العربي للمعارف،2024).

٥. إيه كامالا دلال، الهند: سلسِلة دول العالم، ط1، ترجمة: مروة رشاد عبد الستار،(مصر: نهضة مصر للطباعة،2008).

٦. باولا كورتي، تاريخ الهجرات الدولية، ترجمة: عدنان علي،(أبو ظبي: هيئة أَبو ظبي للثقافة والتُراث،2011).

٧. بن عائشة محمد الأمين، الصين هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2021).

٨. جابر عوض (وآخرون)، اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية،(القاهِرة: مركز الدِراسات الآسيوية،2011).

٩. ديتمر روذرموند، الهند: نهضة عِملاق آسيوي،ط1، ترجمة: مروان سعد الدين،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2008).

١٠. روبين ميريديث، الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، سلسِلة عالم المعرِفة(359)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كانون الثاني/يناير2009).
١١. روميلا ثابار(مُحرِراً)،الهند: الالفية الثالثة، ترجمة: محمد خير ندمان، (الرياض: كِتاب العربية للنشر،2011).
١٢. ستار جبار علاي، التجربة الهندية أَكبر ديمقراطية في العالم، (القاهِرة: دار الكِتاب العربي للنشر،2017).
١٣. سوريش كيه، الهند تعدُدية مُفرطة وعملقة اقتصادية، ط1، (بغداد: المعهد العِراقي للحِوار،2021).
١٤. سوريش كيه، الهند: تعدُدية مُفرطة وعُملة اقتصادية، ط1، (بغداد: المعهد العِراقي للحِوار،2021).
١٥. عبد السلام إبراهيم بغدادي، مُهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في إفريقيا، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015).
١٦. غوستاف لوبون، حضارة الهند، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهِرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافية،2014).
١٧. فولفانج هيرن، التحدي الصيني: أَثر الصعود الهندي في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: كِتاب العربية، 2011).
١٨. فيجاي ماهاجان، نهوض إفريقيا، ترجمة: مركز أبن عِماد، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009).
١٩. فيديا ناكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا: شراكات بِلا توازنات، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،2014).
٢٠. كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب البارِدة، (عمان: آمنة للنشر والتوزيع،2014).
٢١. كديرا بثياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، (الدوحة: مركز بروكنجز،2017).
٢٢. مارتن جاك، حينما تحكمُ الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نِظام عالمي جديد، (القاهِرة: سلسِلة إصدارات سطور جديدة،2010).
٢٣. مجموعة باحثين، التسلُح ونزع السِلاح والأَمن الدولي، الكِتاب السنوي2011، ترجمة: حسن حسن(وآخرون)، (بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية،2011).

٢٤. مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المُتحدة الأَمريكية: التنافُس على موارد الطاقة، ط1، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
٢٥. مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعِدة: الأبعاد والتحديات،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2018).
٢٦. محمد عبد العاطي (مُحرِراً)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود،(الدوحة: مركز الجزيرة للدِراسات،2010).
٢٧. مُهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص، ط1، (الدوحة-بيروت: مركز الجزيرة للدِراسات- الدار العربية للعلوم ناشرون،2017).
٢٨. ميرا كامدار، كوكب الهند: النهضة المُضطرِبة لأكبر نِظام ديمقراطي ولمُستقبل عالمنا، ترجمة: هلا نافع الخطيب، (الرياض: العبيكان للنشر،2010).
٢٩. هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر، أَثر المُتغيرات الآسيوية على الوطن العربي، ط1، (عمان: دار الجنان للنشر،2014).
٣٠. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الاقليمي وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، ط1، (عمان: دار الحامد للنشر،2012).
٣١. وليد عبد الحي (مُحرِر)، آفاق التحولات المُعاصِرة، (عمان: دار الشروق للنشر،2002).
٣٢. يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكُبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المُستقبلية، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2015).

رابِعاً: البحوث والدراسات

١. أَحمد سليم البرصان، صعود الهند وأَمن الخليج العربي، مجلة أَراء حول الخليج، العدد88، (دُبي: مركز الخليج للأَبحاث، كانون الثاني/ يناير2012).
٢. جوزيف رامز أَمين، القمة الهندية-الإفريقية الأَولى: الجذور-الأبعاد- النتائج، مجلة آفاق افريقية، العدد27، (القاهِرة: شِتاء 2008).
٣. صدفة محمد محمود، شرنقة التوازن: هل يتجاوز البِناء العسكري الهندي الهواجس الاقليمية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد217، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،2019).
٤. عادل عبد الصادق، الفضاء.. ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد183، (القاهِرة: مؤَسسة الأهرام، كانون الثاني/ يناير2011).
٥. عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي: رؤَية مُستقبلية، مجلة مركز دِراسات الكوفة، العدد44، (النجف الأشرف: جامِعة الكوفة، مركز دِراسات الكوفة،2017).

٦. علاء عبد الوهاب عبد العزيز، الفاعلون الجدُد: الدور الهندي في النِظام الدولي(الفرص والتحديات)، مجلة حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية، العدد27-28،(بغداد: مركز حمورابي للدِراسات،2018).
٧. محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكُبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد177، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، تموز/يوليو2009).
٨. محمد فايز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامُل في منطقة المُحيط الهندي، مجلة دِراسات استراتيجية، العدد111، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،2005).
٩. مُنى هاني محمد، تداعيات التنافُس الصيني الهندي على النِظام الأَمني الاقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المُجلد50، العدد2، (القاهِرة: جامِعة القاهرة، آذار2023).
١٠. نادية حلمي، التنافُس الإقليمي مِن منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، العدد183، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، كانون الثاني/ يناير2011).
١١. نُهى الجِبالي، التجربة الهندية هل هي قابلة للتعميم؟، مجلة السياسة الدولية، العدد155، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،2004).
١٢. وفاء لطفي، القوى الآسيوية الصاعِدة في النِظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة دِراسات، المُجلد24، العدد1، (القاهِرة: جامِعة 6 أكتوبر، كُلية الاقتصاد والإدارة، كانون الثاني/ يناير2023).

خامِساً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. بوجدي بوبكر، الصعود الهندي وتداعياتهُ على الأَمن في منطقة جنوب آسيا، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة8 مارس1954، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،2019).
٢. مُنير مُباركيه، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأَمريكية: دِراسة مُقارِنة لحالات اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه غير منشورة،(الجزائر: جامِعة باتنه1-، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،2016).
٣. وليد إِبراهيم حُذيفة، القوى الاقتصادية الصاعِدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (دِمشق: جامِعة دِمشق، كُلية الإِدارة والاقتصاد،2015).

٤. ياسر خالد عبد، التنافُس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وآفاقهُ المُستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: جامِعة النهرين، كُلية العلوم السياسية،2020).

سادِساً: التقارير

١. التقرير الاستراتيجي الإفريقي2006-2007، (القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،2007).

٢. التقرير الاستراتيجي الإفريقي2007-2008، الإصدار5، (القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،2008).

٣. التقرير الاستراتيجي الإفريقي2009-2010،(القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،2010).

٤. تقرير التنمية البشرية2011، الاستِدامة والانصاف: مُستقبل أَفضل للجميع، (نيويورك: برنامج الأُمم المُتحدة الإنمائي، 2011).

سابِعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١. أَميرة أَحمد حرزلي، قمة البريكس2018 والتحديات العالمية الراهِنة،2018/7/29، مقال منشور على الرابط: https://democratic.de/?p=55450

٢. إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، قراءات استراتيجية، العدد4، مؤسسة الأهرام، القاهرة، نيسان/ أبريل2001. دورية مُتاحة على الرابط:.http//www.ahram.org.eg

٣. البنك الدولي، بيانات تِعداد السُكان الإجمالي لعام2018، تقرير مُتاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org.

٤. تقرير موقع Pollution، مُتاح على الرابط:
https://populationtoday.com/ar/in-india/#google_vignette.07-07-2024.

٥. دُبي-العربية نت، أَكبر10 اقتصادات في العالم لعام2024، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/05/01

٦. ديبيداتا اوروبيندا ماهاباترا، مِن الديمقراطية إلى بوليوود:الدرس الهندي في بِناء القوة الناعِمة في العالم، مركز المُستقبل للأَبحاث، 2017/6/15، دِراسة مُتاحة على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2907

٧. ذِكرُ الرحمن، علاقات الهند و»الآسيان»، مركز الاتحاد للأَخبار، 1 تموز/يوليو2022، مقال مُتاح على الرابط: https://www.aletihad.ae/opinion/4298123

٨. مجلة درع الوطن، العلاقات الإماراتية– الهندية تنتقل الى آفاق أرحب،2024/10/1، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files

٩. مجموعة البنك الدولي، الإنفاق العام على التعليم، https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XP=IN

١٠. محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الافريقية: الاستراتيجية والدوافع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017/11/17، مقال مُتاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=26469

١١. الموسوعة المعرفية الشامِلة، الهند، بحث منشور على الرابط:
https://www.marefa.org.index.php.22-02-2012

١٢. مؤشرات التنمية العالمية، الهند، بيانات البنك الدولي، تقرير مُتاح على الرابط:
https://databan.k.albankaldawli.org./reports.aspx?source=2&country=IND

١٣. ويكبيديا الموسوعة الحُرة، البحرية الهندية،تقرير مُتاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

المصادر الاجنبية

First: Books

1. Devika Sharma and Jason Miklian, India's global foreign policy engagements– a new paradigm?,(Oslo: The Norwegian Peace building Resource Centre, February 2016).

Second: Research and studies

1. Culshan Sachdeva, India's Attitude Towards' China's Growing Influence In Center Asia, Journal China's and Eurasla Forum Quarterly, Vol.4, No.3,(2006).
2. Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly enrichment, the Pseudo Truth,(issue7, july2008).

Third: Internet

1. Preethi Amaresh, The rise of India as a global Soft Power, Published, 6 August2021. https://www.bridgeindia.org.uk.
2. CIA, the World fact book, India,26 Nov2012.http: https://www.cia.gov/library/publication.
3. Global firepower Institute (GFP), Indian military force 2020, www.globalfirepower.com/country-malitary,30/03/2023.
4. Global firepower Institute (GFP), military Strength Ranking2022, www.globalfirepower.com, 28/03/2023.
5. The World in 2050, The accelerating Shift of Global Economic power: Challenges and Opportunities, January2011. http//www.pwc.co.uk/economics

6. Foreign trade of India 2024: Exports, imports, and trade partners, https://www.forbesindia.com/article/explainers/foreign-trade-of-india/94031/1

List of sources and references

Arabic sources

First: Official documents

1. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development, (New York and Geneva: United Nations, 2013).

Second: Dictionaries, glossaries and encyclopedias

1. Atlas of the World Countries - Larousse, translated by: George Kadi, (Beirut: Awidat Publishing, 2013).
2. Muhammad Abed Al-Jabri, Encyclopedia of the World Countries "Facts and Figures", (Cairo: Nile Arab Group, 2000).

Third: Arabic and translated books

1. Ibrahim Abdul Hamid Ghali, India's Nuclear Policy in Half a Century: The Path and Influences, 1st ed., (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013).
2. Ahmed Youssef Ahmed (et al.), The State of the Arab Nation 2010-2011: Winds of Change, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011).
3. A. B. J. Abdul Kalam, A. S. Rajan, India in 2020: A Vision for the New Millennium, translated by Ghassan Nasif, (Damascus: Publications of the Syrian General Book Authority, 2011).
4. Ayad Malik Abdul Majeed, Managing the Conflict between Regional Powers in Asia after 2011, 1st ed., (Cairo: Arab Bureau of Knowledge, 2024).
5. A. Kamala Dalal, India: A Series of Countries of the World, 1st ed., translated by: Marwa Rashad Abdel Sattar, (Egypt: Nahdet Misr Printing Press, 2008).
6. Paula Corti, History of International Migrations, translated by: Adnan Ali, (Abu Dhabi: Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, 2011).

7. Ben Aisha Muhammad Al-Amin, China: Regional Political Engineering for Global Leadership, (Berlin: Arab Democratic Center, 2021).
8. Jaber Awad (and others), Decentralization and Development in the Asian Experience, (Cairo: Center for Asian Studies, 2011).
9. Dietmer Rothermund, India: The Rise of an Asian Giant, 1st ed., translated by: Marwan Saad El-Din, (Beirut: Arab House for Science Publishers, 2008).
10. Robin Meredith, The Elephant and the Dragon, translated by Shawqi Jalal, The World of Knowledge Series (359), (Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters, January 2009).
11. Romila Thapar (editor), India: The Third Millennium, translated by Muhammad Khair Nadman, (Riyadh: Kitab Al-Arabiya Publishing House, 2011).
12. Sattar Jabbar Alai, The Indian Experience: The Largest Democracy in the World, (Cairo: Dar Al-Kitab Al-Arabi Publishing House, 2017).
13. Suresh K., India: Excessive Pluralism and Economic Giantism, 1st ed., (Baghdad: Iraqi Institute for Dialogue, 2021).
14. Suresh K., India: Excessive Pluralism and Economic Currency, 1st ed., (Baghdad: Iraqi Institute for Dialogue, 2021).
15. Abdul Salam Ibrahim Baghdadi, Muhand Abdul Wahid Al-Nadawi, The Indian Experience in Africa, 1st ed., (Beirut: Arab House for Science Publishers, 2015).
16. Gustave Le Bon, The Civilization of India, translated by: Adel Zaiter, (Cairo: Hindawi Foundation for Education and Culture, 2014).
17. Wolfgang Hern, The Chinese Challenge: The Impact of the Indian Rise on Our Lives, translated by: Muhammad Ramadan Hussein, (Riyadh: Kitab Al-Arabiya, 2011).
18. Vijay Mahajan, The Rise of Africa, translated by: Ibn Imad Center, (Beirut: Dar Al-Arabiya for Science Publishers, 2009).
19. Vidya Nakarni, Strategic Partnerships in Asia: Partnerships Without Balances, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2014).
20. Kazem Hashim Nehme, India in Post-Cold War Asian Politics, (Amman: Amna for Publishing and Distribution, 2014).

21. Kadira Pethiyagoda, India-GCC Relations, (Doha: Brookings Center, 2017).

22. Martin Jacques, When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New World Order, (Cairo: New Lines Publications Series, 2010).

23. Group of Researchers, Armament, Disarmament and International Security, Yearbook 2011, translated by: Hassan Hassan (and others), (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011).

24. Group of Researchers, China, India and the United States of America: Competition over Energy Resources, 1st ed., (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008).

25. Group of Researchers, India, the Rising International Power: Dimensions and Challenges, (Berlin: Arab Democratic Center, 2018).

26. Mohamed Abdel Aati (editor), India: Factors of Rise and Challenges of Rise, (Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2010).

27. Muhannad Al-Nadawi, Economic Relations between India and the Gulf States: Reality, Challenges and Opportunities, 1st ed., (Doha-Beirut: Al Jazeera Center for Studies-Arab Scientific Publishers, 2017).

28. Mira Kamdar, Planet India: The Turbulent Rise of the Largest Democratic System and the Future of Our World, translated by: Hala Nafi Al-Khatib, (Riyadh: Al-Obeikan Publishing, 2010).

29. Hani Elias Khader Al-Hadithi, Al-Taher Adam Al-Taher, The Impact of Asian Variables on the Arab World, 1st ed., (Amman: Dar Al-Janan Publishing, 2014).

30. Hael Abdul Mawla Tashtoush, Regional Security and Elements of State Power in the New World Order, 1st ed., (Amman: Dar Al-Hamed Publishing, 2012).

31. Walid Abdul-Hay (editor), Prospects of Contemporary Transformations, (Amman: Dar Al-Shorouk Publishing, 2002).

32. Younis Mu'ayyad Younis, The Roles of the Major Asian Powers in the Strategic Balance in Asia after the Cold War and Their Future Prospects, (Amman: Academics for Publishing and Distribution, 2015).

Fourth: Research and Studies

1. Ahmed Salim Al-Barsan, The Rise of India and the Security of the Arabian Gulf, Opinions on the Gulf Magazine, Issue 88, (Dubai: Gulf Research Center, January 2012).
2. Joseph Ramez Amin, The First Indian-African Summit: Roots-Dimensions-Consequences, African Horizons Magazine, Issue 27, (Cairo: Winter 2008).
3. Sadfa Muhammad Mahmoud, The Cocoon of Balance: Does the Indian Military Build-up Transcend Regional Concerns?, International Politics Magazine, Issue 217, (Cairo: Al-Ahram Foundation, 2019).
4. Adel Abdel Sadek, Space.. A New Arena for Asian Competition, International Politics Magazine, Issue 183, (Cairo: Al-Ahram Foundation, January 2011).
5. Abbas Fadhel Alwan, India and International Balance: A Future Vision, Journal of the Kufa Studies Center, Issue 44, (Najaf: University of Kufa, Kufa Studies Center, 2017).
6. Alaa Abdul Wahab Abdul Aziz, New Actors: The Indian Role in the International System (Opportunities and Challenges), Hammurabi Journal of Strategic Research and Studies, Issue 27-28, (Baghdad: Hammurabi Center for Studies, 2018).
7. Muhammad Al-Sayyid Salim, The Ten Major Strategic Issues in South Asia, International Politics Journal, Issue 177, (Cairo: Al-Ahram Foundation, July 2009).
8. Muhammad Fayez Farahat, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf and the Integration Process in the Indian Ocean Region, Journal of Strategic Studies, Issue 111, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2005).
9. Mona Hani Mohamed, Implications of Chinese-Indian Competition on the Regional Security System of South and Southeast Asia in Light of Globalization, Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 50, Issue 2, (Cairo: Cairo University, March 2023).
10. Nadia Helmy, Regional Competition from China's Perspective, International Politics Magazine, Issue 183, (Cairo: Al-Ahram Foundation, January 2011).
11. Noha Al-Gebali, Is the Indian Experience Generalizable?, International Politics Magazine, Issue 155, (Cairo: Al-Ahram Foundation, 2004).

12. Wafaa Lotfy, Rising Asian Powers in the International System: India as a Model, Dirasat Journal, Volume 24, Issue 1, (Cairo: October 6 University, Faculty of Economics and Administration, January 2023).

Fifth: University theses and dissertations

1. Boujdi Boubaker, The Indian Rise and Its Implications for Security in the South Asian Region, Unpublished Master's Thesis, (Algeria: University of March 8, 1954, Faculty of Law and Political Science, 2019).
2. Mounir Mubarakia, The Rise of Global Powers in the Shadow of Globalization and American Hegemony: A Comparative Study of the Cases of Japan, China and India, Unpublished PhD Thesis, (Algeria: University of Batna-1, Faculty of Law and Political Science, 2016).
3. Walid Ibrahim Hudhayfah, Rising Economic Powers in the Shadow of Globalization: The Indian Economy as a Model, Unpublished PhD Thesis, (Damascus: University of Damascus, Faculty of Administration and Economics, 2015).
4. Yasser Khaled Abdel, Economic and Political Competition between India and China and its Future Prospects, Unpublished PhD Thesis, (Baghdad: Al-Nahrain University, College of Political Science, 2020).

Sixth: Reports

1. African Strategic Report 2006-2007, (Cairo: Institute of African Research and Studies, 2007).
2. African Strategic Report 2007-2008, Issue 5, (Cairo: Institute of African Research and Studies, 2008).
3. African Strategic Report 2009-2010, (Cairo: Institute of African Research and Studies, 2010).
4. Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, (New York: United Nations Development Program, 2011).

Seventh: The International Information Network (Internet)

1. Amira Ahmed Harzli, BRICS Summit 2018 and Current Global Challenges, 7/29/2018, an article published on the link: https://democratic.de/?p=55450
2. Iman Omar Al-Farouk, India's Rise as a Global Power, Strategic Readings, Issue 4, Al-Ahram Foundation, Cairo, April 2001. A periodical available on the link: http://www.ahram.org.eg
3. The World Bank, Total Population Census Data for 2018, a report available

on the link: https://data.albankaldawli.org.

4. Pollution website report, available on the link: https://populationtoday.com/ar/in-india/#google_vignette.07-07-2024.
5. Dubai-Arabiya.net, The 10 Largest Economies in the World for 2024, a report available at the link: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/05/01
6. Debidatta Aurobinda Mahapatra, From Democracy to Bollywood: The Indian Lesson in Building Soft Power in the World, Future Research Center, 6/15/2017, a study available at the link: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2907
7. Dhikr al-Rahman, India-ASEAN Relations, Al-Ittihad News Center, July 1, 2022, an article available at the link: https://www.aletihad.ae/opinion/4298123
8. Dar' Al Watan Magazine, UAE-India Relations Move to New Horizons Welcome, 1/10/2024, report available at the link: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files
9. World Bank Group, Public Spending on Education, https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XP=IN
10. Mohamed Mahmoud Abdel Rahim, Indian-African Relations: Strategy and Motives, Arab Democratic Center, Berlin, 11/17/2017, article available at the link: http://democraticac.de/?p=26469
11. The Comprehensive Knowledge Encyclopedia, India, research published at the link:

1. https://www.marefa.org.index.php.222012-02-

12. World Development Indicators, India, World Bank Data, report available at the link: https://databan.k.albankaldawli.org./reports.aspx?source=2&country=IND
13. Wikipedia, the free encyclopedia, Indian Navy, report available at: https://ar.wikipedia.org/wiki

نقد نظرية صدام الحضارات في الفكر السياسي العربي
إدوارد سعيد إنموذجاً

أ.م.د. عبدالسلام شهيد عجمي العيسى
جامعة ذي قار– كلية الإعلام
abdulsalam2976@utg-edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i54.603

ملخص :

جاءت هذه الدراسة التي تحمل عنوان (نقد نظرية صدام الحضارات في الفكر السياسي العربي: إدوارد سعيد نموذجاً)، للإحاطة بأبرز الانتقادات والمؤاخذات التي وجهها المفكرون والباحثون العرب عموما، وادوارد سعيد خصوصاً تجاه نظرية "صدام الحضارات" لصموئيل هانتنغتون التي حاول من خلا لها قراءة مستقبل العالم المعاصر وتأكيد تحول مسارات الصراع في القرن القادم -القرن الواحد والعشرين-إلى صراع بين الحضارات وليس صراعاً ايديولوجياً أو اقتصادياً.

الكلمات المفتاحية: صدام الحضارات، صموئيل هانتنغتون، الفكر العربي، ادوارد سعيد.

Critique of the theory "Clash of Civilizations" in Arab Political Thought: Edward Said as a Model

Assistant Professor Dr. Abdulsalam Shaheed Ajami Al-Eissa
University of Thi-Qar – College of Media
Email: abdulsalam2976@utg-edu.iq

ABSTRACT:

This study, entitled "**Critique of the theory 'Clash of Civilizations' in Arab Political Thought: Edward Said as a Model,"** seeks to explore the major criticisms and objections raised by Arab thinkers and scholars in general—and by Edward Said in particular—against Samuel Huntington's "**Clash of Civilizations"** theory. Huntington's theory attempted to predict the future of the contemporary world, asserting that the primary axis of conflict in the twenty-first century would shift from ideological and economic struggles to a conflict between civilizations.
KEYWORDS: Clash of Civilizations, Samuel Huntington, Arab Thought, Edward Said.

المقدمة:

النزاعات القادمة في العالم هي الموضوع الذي حاول " صموئيل هانتنغتون " تفسيره واعطاؤه صيغته المستقبلية، فمع انتهاء الحرب الباردة وما تمخض عنها من إرهاصات وتداعيات فكرية، نشر " صموئيل هانتنغتون " عام ١٩٩٣ مقالاً في صحيفة " الشؤون الخارجية Affairs Foreign" بعنوان " صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي " طوره فيما بعد إلى كتاب يحمل ذات العنوان، أكد فيه نظريته على تحول مسارات الصراع في القرن القادم إلى صراع بين تلك الحضارات وليس صراعا أيديولوجيا أو اقتصاديا، وأثارت هذه النظرية ردود فعل متباينة وظلت محل بحث ومناقشة وجدل فكري منذ سنوات عديدة في الغرب والشرق على السواء.

وكان للفكر السياسي العربي موقفاً تجاه تلك النظرية، لاسيما إنها أعدت العرب والمسلمين بأنهم يشكلون مصدر الخطر الأبرز على الحضارة الغربية.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل أساس يدور حول (ماهي أبرز الانتقادات التي وجهها المفكرون والباحثون العرب، ومن ضمنهم ادوارد سعيد " لنظرية صدام الحضارات " لصموئيل هانتنغتون، والتي جعلت من (العرب والمسلمين المصدر الخطير الذي يهدد الحضارة الغربية)، وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات، وهي :

- ما المضامين الأساسية لنظرية صدام الحضارات، وما خلفيتها التاريخية؟
- ما هي أبرز الانتقادات الموجهة لهذه النظرية من قبل المفكرين والباحثين العرب؟
- وما هو النقد الموجه من قبل " ادوارد سعيد " لهذه النظرية؟

فرضية البحث: تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن (الفكر السياسي العربي، انبرى عبر كتابات العديد من مفكريه ومنظريه، وفي طليعتهم " ادوارد سعيد " لتوجيه سهام النقد لنظرية صدام الحضارات لصموئيل هانتنغتون وذلك بغية كشف هشاشة ما قامت عليه من منطلقات ورؤى فكرية، وكشف زيف ما حوته من معلومات خاطئة ومضللة عن العرب وحضارتهم الإسلامية)، ولأثبات هذه الفرضية قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: التطور التاريخي لنظرية صدام الحضارات ومضامينها الفكرية.

المبحث الثاني: نقد نظرية صدام الحضارات في الفكر السياسي العربي.

المبحث الثالث : نقد نظرية " صدام الحضارات " في فكر " ادوارد سعيد

المبحث الأول

التطور التاريخي لنظرية صدام الحضارات ومضامينها الفكرية

أولاً: التطور التاريخي لنظرية صدام الحضارات:

تعد فكرة " الصراع " بحد ذاتها، أصلاً أصيلاً في الحضارة الغربية، التي ورثت هذه الفكرة من العصر اليوناني والروماني، اللذين سادت فيهما مفاهيم الصراع بدلالاتها المختلفة، كصراع الآلهة، وصراع القوة والضعف، وصراع الخير والشر، وصراع الإنسان مع الطبيعة، كما عكست التوراة التي يؤمن بها اليهود وطائفة من المسيحيين في الغرب بعض وجوه الصراع، وخاصة بعد الدور الذي قام به اليهود من إقحام الصراع في الفكر الديني والفلسفي مما جعله جزء لا يتجزأ من الفكر الأوربي ومن الحضارة الغربية [١]،فبحسب رأي الكثير من المفكرين والباحثين، فإن الغرب لا يفهم ولا يعي ذاته إلا من خلال نفي الآخر المغاير له، أو ما يسمى إثبات ذاته عن طريق إلغاء العدو المختلف عنه، وفي هذا يقول محمد عابد الجابري (إن العقل الأوربي لا يعرف الإثبات إلا من خلال النفي، وهذا شيء معروف في الفكر الأوربي منذ القدم، ففي الفلسفة اليونانية لم يستطع برمينيدس الكلام عن الوجود إلا من خلال طرح اللاوجود ولا الحديث عن المتناهي إلاّ من خلال "اللامتناهي ". وعندما قام تلميذه زينون الأيلي للدفاع عن أطروحاته بنى حججه على فكرة: (إن كل سلب تعين)، وسيأتي سبينوزا في العصر الحديث ليؤكد العكس فيقول: (إن كل تعين سلب)، ولم يفعل هيجل شيئاً سوى أنه جمع بين فكرة زينون وفكرة سبينوزا ليؤسس الديالكتيك عليهما : كل تعين سلب وكل سلب تعين، وهذا النوع من الترابط بينهما هو الذي يصنع التركيب)[٢].

ولم يخرج كل من دارون وماركس عن هذا الاطار، فالفلسفة الداروينية عن النشوء والارتقاء قامت على صراع الأحياء، ونسخ القوي للضعيف باعتباره الأصلح، والفلسفة الماركسية عن الصراع الطبقي قامت على نسخ الطبقة الجديدة للطبقة القديمة عبر قهرها والحلول محلها[٣].

هذه الأفكار تعد بمثابة حجر الأساس في تقبل ورواج نظرية **" صدام الحضارات " فيما بعد**، إذ تحدث "أرنولد توينبي "عن صدام الحضارات في كتابه " الحضارة في الميزان " حيث

---

(١) محمد سعيد القطع، اثر نظرية صدام الحضارات على الحوار الإسلامي –المسيحي، جامعة قطر،(كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،٢٠٢١)، ص٨٧ -٨٨.

(٢) محمد عابد الجابري، مسالة الهوية : العروبة والإسلام... الغرب، سلسلة الثقافة القومية (٢٧)،(قضايا الفكر العربي (٣)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص١٨٣-١٨٤.

(٣) ايمن ذيب محمد بو هنيه، نظرية صدام الحضارات : دراسة نقدية ورؤية إسلامية،(فلسطين، جامعة القدس، ٢٠١٠)، ص٦.

وضعه جواباً لسؤال مفاده: ما أبرز حادثه يقع عليها اختيار مؤرخي المستقبل بناء على قراءتهم للعصر السابق لعصرهم – القرن العشرين – الذي عاصره توينبي على اعتبار أنه سيصبح ماضياً لأولئك المؤرخين؟

واعتقد توينبي أن الإجابة ستكون " صدام الحضارات " من خلال تصادم الحضارة الغربية بسائر الحضارات الأخرى[١]، كما اعتقد توينبي إن صدام الحضارة الغربية سيُبرر باعتباره الخطوة الأولى لتوحيد العالم ضمن مجتمع واحد، فيبرر توينبي للحضارة الغربية ذلك الصدام مع الحضارات الأخرى مستقبلاً، لأنه يرى أن هدف الحضارة الغربية نبيل، لأنها تسعى إلى توحيد الجنس البشري في مجتمع واحد تحت راية الحضارة الغربية، ويعد ذلك من مستلزمات الحياة الإنسانية فهو سنة من سنن الطبيعة.

لقد أظهر توينبي موافقة على تلك السيادة، وهي أن يتوحد العالم تحت راية الغرب وفكره، ولم يشر إلى أن التنوع هو السنة الطبيعية للكون، والاختيار من حق تلك الشعوب، وهو بذلك يؤيد الهيمنة الغربية باعتبار أن الحضارة الغربية هي المتفوقة، والأجدر أن يتوحد العالم تحت رأيتها، وهذا الاعتقاد يبرز بوضوح تام فكرة الاستعلاء الغربي[٢].

إن أهم ما يلفت الانتباه على متبنيات " توينبي " الفكرية، هو إنه أولى الدين في الحضارات أهمية كبرى، إذ عدهُ بمثابة الروح المغذية لجميع الحضارات وسبب قوتها واستمراريتها، وعد ما قام به العثمانيون من توسع في القارة الاوربية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، كان بدافع ديني، وهو المرحلة الأولى لبدء الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية في العصر الحديث[٣]، لذلك قاد التحسب لمثل هذا الخطر " ارنولد توينبي" إلى التحذير من مغبة ظهور الصحوة الإسلامية، فيقول في كتابه " الحضارة في الميزان " : (صحيح إن الوحدة الإسلامية نائمة لكن يجب أن نضع في حساباتنا أن النائم قد يستيقظ إذا ما انتفضت البروليتاريا – ويقصد بهم فقراء المسلمين – ضد السيطرة الغربية، وإذا ما نادت بزعامة معادية للغرب، إذ يمكن لهذا النداء أن يوقظ أصداء التاريخ البطولي للإسلام،

(١) ارنولد توينبي، مختصر دراسة التاريخ، ترجمة : فؤاد محمد شبل، تقديم : عباده كحيلة، (ج٤، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١)، ص ٢١٣-٢١٤.

(٢) حمده مفتاح عيسى التميمي، مقاربات نقدية لنظرية صدام الحضارات في السياق الإسلامي، (جامعة قطر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢)، ص ٢٥-٢٦.

(٣) ارنولد توينبي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٨-٣٠٩.

فالإسلام يمكن أن يتحرك ويقوم بدوره التاريخي إذا تغير الوضع الدولي)[١]. وبذات الاتجاه - وعلى نحو مقارب لما ذهب اليه توينبي - أشار "برنارد لويس " الذي أسهم بصورة فعالة في إشاعة فكرة " صدام الحضارات " في نهاية القرن العشرين من خلال مقالته المعروفة بـ" جذور الغضب الإسلامي " والمنشورة في مجلة " الأتلانتيك مونتلي" في عام ١٩٩٠، والتي تعد الملهم الأساس لـ "هانتنغتون " لكتابة أطروحته " صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي "، أشار أنه (ينبغي أن يكون واضحاً الآن، إننا نواجه شعوراً وحركة يتجاوزان كثيراً مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تجسدها، ولا يقل عن كونه صداماً بين الحضارات، فإنه رد فعل غير عقلاني ولكنه مرتبط بخصم قديم لتراثنا اليهودي المسيحي ولما نحن عليه في الحاضر وضد توسعها معاً)[٢]. وأشار " لويس " في هذا المقال أيضاً إلى أن (الإسلام عرف فترات نفخ فيها روح الكراهية والعنف بين اتباعه، ومن سوء حظنا فإن جزء من العالم الإسلامي لايزال يرزح تحت وطأة هذا الميراث، ومن سوء حظنا أن غالبية هذه الكراهية والعنف ضدنا في الغرب.. ضد ميراثنا اليهودي المسيحي وضد حاضرنا الراهن وضد امتدادهما العالمي)[٣].

إلى ذلك، وضمن ذات متلازمة العداء للإسلام، وبعد انتهاء الحرب الباردة استبدل القائد الأعلى السابق لحلف الناتو " جون كالفان " الإسلام بدل الحلف الاشتراكي كعدو بديل، فقال عام ١٩٩١ م: (عرف هذا القرن الذي يشرف على الأفول أطول مواجهة بين الغرب والإسلام، طالت أكثر من " ألف " سنة امتدت منذ الحروب الصليبية إلى العصر الحديث، وبعد أن أنهى الغرب الحرب الباردة، ها هو الصراع يعود بالنسبة له الى محوره الرئيسي، ألا وهو المجابهة مع الإسلام[٤].

فيتضح إن الغرب في تعامله مع العالم الإسلامي محكوم ومأسور بمحددات وأطر ثقافية ذات نوعين، أولهما: موروث مستقر في ذاته وموصول بمركزتيه الثقافية. وثانيهما: متأت من مقدرة الثقافة الإسلامية على ابداء الممانعة الفعالة لتغدو في المحصلة مؤثرات خارجية تستحضر النوع الأول خاصةً مركزيته الدينية، لذلك لا مناص من سيطرة تاريخ عداوة ديني مترسب لدى

(١) علي محمد علوان، الاستعمال الأيديولوجي للثقافة (صدام الحضارات أنموذجاً)، البصرة، (منشورات اتحاد الادباء والكتاب، ٢٠١٧)، ص ١١٤.

(٢) ايمن ذيب، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٣) برنارد لويس، الإسلام الاصولي في وسائل الاعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية، (ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٤)، ص ١٠.

(٤) ايمن ذيب، ص ٨.

الغرب المركزي في تناوله لمعطيات العلاقة مع المسلمين[١].

وبحسب قول أحد الباحثين، فإنه وفي (ظل وجود تلك المهيمنات التاريخية والحضارية بين العالمين المسيحي والإسلامي لم يكن سهلاً على المسيحيين " الغربيين " أبداً أن يغيروا من نظرتهم إلى ذواتهم والى المسلمين على السواء، وأن ينسلخوا من ذاكرة التاريخ، وأن يتجردوا من أعباء معركة بواتيا التي تذكرهم بالمحاولة الإسلامية قبل أكثر من الف عام عبر فرنسا بهدف " أسلمة أوروبا " وكذلك الحصار العثماني لمدينة فينا في العام ١٥٢٩)[٢].

لقد دفعت تللك المهيمنات التاريخية والحضارية , أضافةً إلى ظروف انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم، دفعت باتجاه أن تأخذ نظرية " صدام الحضارات " على يد " صموئيل هانتينغتون " [*] منحى آخر، إذ دخلت حيز التسييس والتفعيل والاهتمام الأكاديمي الواسع، وذلك بلحاظ ما كان يتمتع به هانتنغتون من نفوذ سياسي بارز بحكم كونهِ كان مسؤولاً عن التخطيط في مجلس الأمن القومي الأمريكي إبان عهد الرئيس جيمي كارتر، لذا يعد هانتنغتون " المحرك الروحي " لهذه النظرية في الوقت الحالي برغم ما سبقه من محاولات لمفكرين تناولوا نفس المعنى بشكل أو بأخر، وهذا ما سيأتي بيانه والإحاطة به في ثنايا هذه الدراسة.

(١) علي محمد علوان، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥-١١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٥-١١٦.

(*) :صموئيل هنتنغتون : مفكر سياسي امريكي واستاذ في جامعة هارفارد لأكثر من خمسين عاماً، ولد في عام ١٩٢٧ بمدينة نيويورك، وتخرج في جامعة يال بولاية كونيكت، وحصل على درجة الماجستير في جامعة شيكاغو عام ١٩٤٨، ودكتوراه الفلسفة في جامعة هارفارد عام ١٩٥١، عرف بتأييده للحزب الديمقراطي حيث تولى ١٩٦٨ منصب مستشار في السياسة الخارجية لهوبرت هامفري في حملته الانتخابية للرئاسة عام ١٩٦٨، واشتغل عامي ١٩٧٧و١٩٧٨ في منصب منسق التخطيط الأمني بمجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس جيمي كارتر، ثم عين عام ١٩٨٠ في اللجنة الرئاسية للاستراتيجية المندمجة طويلة الأمد، انجز اكثر من تسعين بحثاً، منها ١٧ كتاباً – بعضها بالمشاركة مع اخرين – أبرزها « صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي « الذي ترجم الى (٣٩) لغة عالمية. توفي في ديسمبر ٢٠٠٨ بولاية ماساشوست الأميركية.

ثانياً: المضامين الفكرية لنظرية " صدام الحضارات " :

أخذت نظرية " صدام الحضارات " منحاً أخر على يد " صموئيل هانتنغتون "، وذلك على خلفية قيامه عام ١٩٩٣ بنشر مقال في مجلة " الشؤون الخارجية الأمريكية " يحمل ذات العنوان " صدام الحضارات " والذي كان قد تلقفه من استاذه برنارد لويس الذي طرحه في مقالته المعروفة بـ " جذور السخط الإسلامي "، ومما ساعد أيضاً على انتشار هذه النظرية بشكل أوسع، هو قيام هانتنغتون بتحويل هذه المقالة إلى كتاب يحمل نفس العنوان " صدام الحضارات " نشرهُ في عام ١٩٩٦.ناقش من خلاله تلك النظرية بشكلٍ مفصل، ووضع فيها تصوراً للنظام العالمي الجديد يقوم على أساس الصراع والتصادم بين الحضارات المختلفة بعد الحرب الباردة،و مؤدى تلك النظرية ومضامينها الأساسية يمكننا بيانها والإحاطة بها على نحو عام في سياق ثلاث محاور رئيسة :

المحور الأول: فرضية النظرية:

تقوم نظرية " هانتنغتون " على اعتبار أن السياسة العالمية ستشهد طوراً جديداً من أطوار الصراع، تكون فيه الثقافة هي الباعث الرئيسي فيه، فيحل الصراع الثقافي أو الحضاري بدل الصراع فيما كان يعرف بالحرب الباردة، فقال (والفرض الذي اقدمه هو أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد، لن يكون مصدراً ايديولوجياً أو اقتصادياً في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدراً ثقافياً، وستظل الدول هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، لكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات مختلفة وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك إن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل)[١].

ويرى " هانتنغتون " أن الشعوب أصبحت تميل إلى التأكيد على ثقافتها، وتحديد هويتها، فباتت تعرف من خلال النسب العرقي، والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات، وتنحاز إلى الثقافات القريبة التي يوجد بينها وشائج مشتركة، أي تنحاز ضمن الثقافة الأوسع في معانيها[٢]، وأضاف هانتنغتون (إن الصراع بين الحضارات سيكون آخر مرحلة في سلسلة الصراعات العالمية،فقد أنتهى طور الصراعات بين الأفراد والأباطرة والملوك، مع بداية الثورة

(١) صموئيل هانتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة : مالك أبو شهيوه ومحمود محمد خلف،(ط١، مصراته، الدار الجماهيرية، ١٩٩٩)، ٦٣-٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٣-٧٤.

الفرنسية، ودخل طور الصراع بين الشعوب، وفي سنة ١٩١٧ ونتيجة للثورة الروسية حل صراع الأيديولوجيات الذي أستمر إلى نهاية الحرب الباردة، وهذه الصراعات تشترك كونها داخل الحضارة الغربية، لتنتقل السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من طورها الغربي ليصبح محورها الأساس التفاعل بين حضارة الغرب والحضارات الأخرى)[١].

أهم ما يميز نظرية " هانتنغتون " هو محاولتها التخلص من فلسفة الحتميات والنهايات الأخيرة كالتي جاء بها أحد أبرز الكتّاب المعاصرين له ألا وهو الكاتب الياباني الأصل الأمريكي الجنسية " فرنسيس فوكا ياما " في أطروحته " نهاية التاريخ والأنسان الأخير" حيث قدم الأخير من خلال أطروحته، قراءة عن عالم ما بعد الحرب الباردة وما يترتب عليه من أنظمة وسياقات، تبعث على الاطمئنان لمستقبل الولايات المتحدة بتأكيدها على الانتصار النهائي لليبرالية، في حين تشير أطروحة " صدام الحضارات " إلى ما هو مستقبلي، وتحذر من خطر المواجهة والحرب المحتملة، وتدعو صراحة إلى الحيطة والتحسب والاستعداد للدفاع عن النموذج الحضاري الأمريكي.اذ ترك سقوط الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى أثاره على المستوى الفكري، مما ترتب على ذلك استبدال معظم القوالب والمصطلحات السابقة والعائدة الى فترة عالم الحرب الباردة التي حكمت عليها الوقائع الجديدة بالانقراض[٢].

وفي محاولة جريئة لسد الفراغ النظري الكبير برزت مقولة " صدام الحضارات " معبرة عن تصور مستقبلي آخر جديد، راسمة معالم خريطة جديدة للعالم قائمة على هندسة حضاراتيه جديدة، متخطية مقولة " نهاية التاريخ " مانحة عجلة الكولينالية أو ما بعد الكولينالية مبررات جديدة للصراع لم يتمكن فوكا ياما من توظيفها[٣].

معنى هذا إن العلاقات بين الحضارات في عالم ما بعد الحرب الباردة، لن تكون علاقات سلمية، تعاون أو شراكة، بقدر ما يميزها نوع من العداء والعنف والتباعد[٤]، وعلى وفق ذلك، وحسبما يقول هانتنغتون، فقد تغير السؤال التقليدي : إلى أي جانب أنت ؟ ليحل محله السؤال: منَ أنت؟ ولذلك بات على كل دولة أن تجد له أجابه، هذه الإجابة في هويتها الثقافية التي تحدد مكان الدولة في السياسة العالمية، كما تحدد أصدقائها وأعدائها[٥]، فالاتحاد أو التعاون يحدده التماثل الثقافي، في حين إن الصدام يحدده التمايز والاختلاف الثقافي للحضارات[٦].

(١) المصدر السابق نفسه، ص١٢١-١٢٢.
(٢) علي محمد عطوان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨
(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٨٥.
(٤) لعموري شهيده وزروخي إسماعيل، الصدام الحضاري وصناعة الأعداء (صموئيل هانتنغتون نموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، (الجزائر، العدد ٢٤، جوان ٢٠١٦)، ص ٣٠٢.
(٥) صموئيل هنتنغتون،(مصدر سبق ذكره)، ص ٧٣.
(٦) لعموري شهيده وزوخي إسماعيل، (مصدر سبق ذكره)، ص ٣٠٢.

المحور الثاني : تقسيم هانتنغتون للعالم

قسم هانتنغتون العالم إلى سبع أو ثمان حضارات كبرى معاصرة وهي:

١. الحضارة الصينية.
٢. الحضارة اليابانية.
٣. الحضارة الهندية[١].
٤. الحضارة الإسلامية، التي تنتمي اليها قوميات العرب والأتراك والفرس والملايو[٢].
٥. الحضارة الأرثوذكسية،التي تتمركز في روسيا.
٦. الحضارة الغربية، التي تتمركز في كل من أوربا وأمريكا الشمالية وبعض الدول التي استوطنها بعض الأوربيون كأستراليا ونيوزيلندا [٣].
٧. الحضارة اللاتينية، التي تشمل دول أمريكا الوسطى والجنوبية، وغالبية هذه الدول كاثوليكية.
٨. وأخيراً الحضارة الإفريقية[٤].

وبالرغم من هذا التقسيم المذكور أعلاه، إلا أنه يمكننا القول إن هانتنغتون يجعل العالم بمعنى ما عبارة عن عالمين فقط، هما: العالم الغربي الذي يشكل الآن الحضارة المهيمنة، وبقية العالم الآخر[٥]. على هذا النحو يعيد " هانتنغتون " انتاج " امبراطورية الشر " الاسم المتكرر للاتحاد السوفيتي في حينه بشكل جديد أكثر تجريدا،هذه المرة أو أكثر صعوبة في التحديد، إنه العدو المثالي للنيوليبرالية : شبح لا يمكن امساكه حقاً، وقابل للتشكل وإعادة التشكل كل مرة،إزاء ذلك ينصح هانتنغتون الغرب بمواجهة هذه التحديات ضمن مستويين، الأول : مستوى المدى القصير، حيث ينصح " هانتنغتون " الغرب بتوحيد عالمه الحضاري، وتجهيز كل أدوات الصراع من آلة الحرب إلى الاقتصاد إلى السياسة، إلى الثقافة، إلى القيم، إلى المؤسسات الدولية، وتركيز الصراع ضد الحضارة الصينية والإسلامية [٦]، أما المستوى الثاني، فهو مستوى المدى الطويل، الذي ينصح به " هانتنغتون " الغرب، بعد الفراغ من كسر شوكة الحضارة الإسلامية والصينية، باحتواء بقية الحضارات غير الغربية، تلك التي نجحت

(١) صموئيل هنتنغتون، (مصدر سبق ذكره)، ص ١٠٩-١١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ١١٠-١١١.
(٣) المصدر نفسه، ص ١١١.
(٤) المصدر نفسه،ص ١١٣.
(٥) شهوب حكيمة و امال مرسدي، الصراع الحضاري بين الغرب والإسلام (إشكالية المفهوم)، (مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢، ماي ٢٠٢٣)، ص ٧٠٢.
(٦) المصدر نفسه، ص ٧٠٤.

في تحديث مجتمعاتها عسكرياً واقتصادياً وهي الحضارات التي سبق وحيّدها الغرب في المرحلة الأولى من هذا الصراع، وذلك ليتحقق للغرب الانتصار الأعظم من هذا الصراع، منفرداً بالقوة والهيمنة على العالم دونما شريك[١].

يتضح جلياً، إن « هانتنغتون " يرفض التعددية الثقافية وإمكانية وجود ثقافات كونية أخرى غير الثقافة الغربية، محاولاً المباعدة بين حضارته والحضارات الأخرى، فنجده لا ينظر للعالم إلاّ ضمن ثنائية الـ « نحن « والـ «هم» والتي تجعل من الأخرين موضوعات للغرب[٢].

المحور الثالث: نظرة " هانتنغتون " للإسلام والمسلمين:

عرفنا فيما مضى أن "هانتنغتون " لا ينظر للعالم إلاّ ضمن معيار ثنائية الـ "نحن / الحضارة الغربية " والـ " هم / الحضارات الأخرى "، وعد الحضارات الأخرى تشكل مصدر خطر حقيقي على حضارته، وتبعاً لذلك فان طبيعة العلاقات بين تلك الحضارات _ الغربية وغير الغربية _ سوف لن تكو سلمية / تعاونية بقدر ما تكون علاقات ذات طبيعة عدوانية / تصادمية.

على هذا الأساس، قام هانتنغتون في نظريته بوضع تصنيف ثلاثي للعلاقة العدائية بين حضارته " الغربية " والحضارات الأخرى، وهو كما يلي :

١. حضارات التحدي (المعادية): وتتسم علاقة تلك الحضارات بالحضارة الغربية بالعداء والتوتر، وعد هانتنغتون الحضارة الإسلامية هي العدو الأول والأخطر بدعم من الحضارة الصينية.

٢. الحضارات الضعيفة: متمثلة بالحضارتين الأفريقية واللاتينية، وهي أقل الحضارات عدائية وذلك لاعتمادها في تغذية أغلب نشاطاتها على الحضارة الغربية.

٣. الحضارات المتأرجحة (المتذبذبة): وهي تلك الحضارات التي تتأرجح في علاقاتها مع العالم الغربي والحضارات الأخرى بين صدام وتعاون، ومن أمثلة تلك الحضارات: اليابانية والهندية [٣].

ويرى هانتنغتون أن خطر الحضارة الإسلامية يفوق باقي الحضارات، ووضعها في المرتبة الأولى من الحضارات المعادية للحضارة الغربية بدعم من الحضارة الكونفوشيوسية [٤]، بل وتحامل هانتنغتون على المسلمين كثيراً عندما قال: (إن للمسلمين علاقات عدائية وعنيفة

(١) المصدر نفسه، ص ٧٠٥.

(٢) غيداء فضل عاشور، خطاب الاستعلاء الحضاري واثره في الحوار الغربي – الإسلامي، (جامعة قطر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠٢١)، ص ٤٠.

(٣) صموئيل هنتنغتون، (مصدر سبق ذكره)، ص ٢٣.

(٤) حمده مفتاح عيسى، (مصدر سبق ذكره)، ص ٦٤.

وحدود دموية على طول محيط الاسلام ولديهم مشاكل للعيش بسلام مع جيرانهم) [١].

إن كلام " هانتنغتون " هذا لا يشكل رمزية تاريخية فحسب، بل له خطورته، فهو يقوم بتجريم الإسلام وتحميله مسؤولية الصدامات والحروب التي شهدها منذ ظهور ما اسماه هانتنغتون بخطر التوتر الممتد من أوربا الغربية إلى الشرق الأوسط عبر البلقان إلى أفريقيا وأسيا [٢]، والحقيقة إن المتأمل في أطروحة " صدام الحضارات " يدرك بسهولة إن انهيار الاتحاد السوفيتي ترك فراغاً ايديولوجياً بالنسبة للغرب، حيث كان العدو السوفيتي يؤدي وظائف إيجابية وذات أهمية بالنسبة للغرب، سواء من حيث الشعور والوعي بالهوية الموحدة أو حتى بالنسبة للإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية، أما بفقدان العدو فقد تأججت هواجس الانفصال ودخل الغرب في أزمة وأصبح لا يخشى التهديد الخارجي فحسب، بل التهديد من الداخل ومن عمق المجتمع الغربي ذاته، وفي هذا يبين ايرفنغ كرستول : (لقد ربحنا الحرب الباردة وهذا جيد... ولكن هذا يعني أن العدو بعد اليوم ليس هم بل نحن)[٣]، وبهذا فان غياب العدو انعكس سلباً على الأنا الغربي مما جعله يعيش حالة من القلق والخوف جراء هذا الفراغ الذي خلق غموضاً في تحديد هويته، إذ لم يعد العدو واضح المعالم وبوجه واحد، وهو ما عبر عنه "كريستوف ريفان " في قوله : (لقد أصبنا بخوف شديد، انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كنا نعتمد عليه كثيراً منذ ٤٥ سنة من أجل تخويف أنفسنا، أدخل الديمقراطيات في كآبة كبيرة) [٤].

إن انتهاء الحرب الباردة كان بالنسبة للغرب ولأمريكا سلاحاً ذو حدين، فهو انتصار لليبرالية الديمقراطية من جهة، وهو فراغاً ايديولوجياً من جهة أخرى، وهو ما جعل الحاجة ملحة وضرورية للبحث عن عدو جديد، قد يكون على شكل صورة واحدة أو عدة صور، عدواً جديد يكون محفزاً لخلق الانسجام والوحدة للدول الغربية، ووسيلة للحفاظ على هويتها ورسم إستراتيجيتها في مقابل خصم عنيد وقوي.

ويبدو أن الغرب وجد ضالته في الإسلام كحضارة وثقافة ودين، إذ عده هانتنغتون خطراً على الغرب بما يحمله من قيم لا تستطيع المنظومة القيمية الغربية أن تستوعبها أو تحتويها،

(١) صموئيل هنتنغتون،(مصدر سبق ذكره)، ٤٤٠.

(٢) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر : العولمة، صراع الحضارات، العودة الى الاخلاق، التسامح، الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة، (ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١١٨.

(٣) محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، (ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص١٩٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

مما يجعل حالة الصدام أكيدة، بهذا الصدد يقول هانتنغتون إن (الحرب الباردة الجديدة ستكون بين الإسلام والغرب، ذلك إن التقاليد الفكرية والثقافية للتراث اليهودي والمسيحي تمثل التقدم والتنوير والعقلانية، على عكس العالم الإسلامي الذي يمثل الشر والظلمات واللاعقلانية والتعصب)[١]، بل ذهب هانتنغتون إلى أبعد من ذلك، فهو على الرغم من إقراره بوجود " الأصولية " في مختلف الديانات، إلاّ انه جعل (المشكلة الأساسية بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية، بل هو الإسلام ذاته، كحضارة مختلفة معتنقوها مقتنعون بتفوق ثقافتهم ومهووسون بضعف قوتهم، المشكلة بالنسبة إلى الإسلام ليس هو مركز المخابرات الأمريكية أو وزارة الدفاع، بل هو الغرب كحضارة مختلفة ممثلوها مقتنعون بكونية ثقافتهم ويعتقدون إن قوتهم وهيمنتهم تمنحهم واجب نشر ثقافتهم عبر العالم)[٢]، فإن هذا يدلل بوضوح إن هانتنغتون كان من جملة المشاركين في موجة الإسلاموفوبيا " التي اجتاحت الأوساط الفكرية والسياسية والإستراتيجية في الغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي[٣].

المبحث الثاني: نقد نظرية " صدام الحضارات " في الفكر السياسي العربي

لم تلق نظرية صدام الحضارات القبول والترحيب على مستوى الفكر السياسي العربي الذي تعرض لنقدها وبيان هناتها على أكثر من وجه، ونحن هنا سنتعرض لأبرز تلك الانتقادات الموجهة اليها.

أولاً: نقد فرضية النظرية:

فيما مضى عرفنا أن نظرية " هانتنغتون " تقوم على فرضية أساسية مفادها: (أن المصدر الأساسي للنزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة سوف لن يكون مصدراً ايديولوجياً أو اقتصاديا في المحل الأول... بل سيكون مصدراً ثقافياً)[٤].

إن فرضية هانتنغتون هذه، وبالرغم من محاولته لإخراجها من حيز الافتراض النظري إلى حيز الحقيقة العلمية المبرهن عليها تاريخياً، إلاّ انها - وفقاً للفكر السياسي العربي – جاءت خاوية ومجانبة للصواب من الناحية العلمية والمعرفية، ففي معرض رده على نظرية هانتنغتون، يقول" زكي الميلاد" أن (مبعث هذه الفرضية هو أنهم في الغرب يقرأون التاريخ

(١) نقلًا عن : لعموري شهيدة وزروخي إسماعيل، ص ٣٠٤.
(٢) صموئيل هنتنغتون، (مصدر سبق ذكره)،ص ٣٨٣.
(٣) محمد السعدي، كتب وقراءات : صدام الحضارات،(مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٤٤، ١٩٩٩)، ص ١٧٦.
(٤) صموئيل هنتنغتون، (مصدر سبق ذكره)، ص ٦٤.

الإنساني من زاوية الصراع والصدام على مستوى الحضارات والأمم والشعوب والدول، لا من زاوية التعايش والتعارف والحوار والتعدد والتكامل... والشاهد ان العلاقات بين الحضارات في الماضي وحتى في المستقبل، لا يمكن أن تحكمها فرضية واحدة كفرضية الصدام بين الحضارات مثلاً) [١]، ويرى باحث عربي آخر، أن هذه الفرضية تنطوي على (أيديولوجيا تضليلية تبريرية في آن واحد، فهي تشكل الأرضية المثالية للدعاية النيوليبرالية في الداخل والخارج، من حيث أن عدوان الإمبريالية على الأخرين هو ضروري ومبرر للحفاظ بالمعنى الوجودي على الحضارة الهو / مسيحية في وجه الأخرين من الهمج الرعاع، كما تشكل الأرضية لتزوير الصراع عند المستهدفين من شعوب العالم الثالث من صراع على موارد وبشر وجغرافيا سياسية " صراع مادي " إلى صراع على أديان وحضارات)[٢] أي بمعنى، إن هانتنغتون يؤسس نظريته بالنظر إلى مصالح الغرب وضبط هيمنته على العالم وأن الدوافع التي ينطلق منها، هي دوافع سياسية قالبها مصالح الغرب في النطاق العالمي، ومن طبيعة هذه الدوافع أن تساهم في تعزيز الانقسام في العالم، وترسيخ الفروقات الخطيرة في المجتمع الإنساني [٣]، وبذلك، فإن هذا الأمر يعكس بروز ثنائية عالم هانتنغتون في هذا السياق حيث لا يأخذ النظام العالمي لديه شكلاً أحادياً أو متعدد الأقطاب، وإنما يقوم على واقع ثنائية هجينة، قوامها نظام أحادي / متعدد الأقطاب يضم قوة عظمى واحدة، وقوى أخرى في الطرف الأخر[٤].

وهكذا تستمر الحرب الباردة لكن هذه المرة بين الغرب من جهة وبقية العالم من جهة أخرى[٥].

إن فرضية هانتنغتون الحضارية الصدامية هذه تخفي داخلها فقراً فلسفياً واضحاً يبرز في قوله إن (الصراع في المستقبل سيكون بين الغرب وبقية العالم... وأن مصدر هذا الصراع سيكون ثقافياً)، إذ يعكس هذا التصور الافتراضي _ كما يقول أحد الباحثين العرب _:(تجاهلاً لما اخبرنا به التاريخ، من إن أعتى الصراعات التي اندلعت كانت داخل حدود الحضارات نفسها، وليس فيما بينها، والحربان العالميتان الأولى والثانية مثالان بارزان على ذلك)[٦]،كما

(١) علي عبود المحمداوي، الإسلام والغرب من صراع الحضارات الى تعارفها، (قراءة في إشكالية العلاقة)، (ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠١٠)، ص ٨٦.

(٢) شهوب حكيمة ومرسدي أمال، (مصدر سبق ذكره)، ص ٦٩٥.

(٣) علي عبود المحمداوي، (مصدر سبق ذكره)، ص ٨٨.

(٤) علي محمد عطوان،(مصدر سبق ذكره)، ص ١٠٨-١٠٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٦) احمد القديري، الإسلام وصراع الحضارات،(ط١، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩)، ص ٣١

أن الزعم بكون مطلق الحروب حضارية الآن أو في المستقبل لا يعدو أن يكون سوى تخرص على المستقبل[١]، ومن ثم، يرى بعض المفكرين العرب من أمثال كلوفيس مقصود، أن نظرية هانتنغتون لا تتعدى كونها (ترفاً فكرياً يندرج في سياق ممارسات بعض الأكاديميين في الغرب من اللجوء الى افتعال القضايا الجدلية والأفكار المثيرة وذلك لكي يبقوا في حالة " التوظيف الفكري " أو القيام بدور " الوظيفة الفكرية) [٢].

ثانياً: نقد الخلل والاضطراب المنهجي للنظرية:

بالإمكان القول ان عدم التزام هانتنغتون معياراً واحداً في تصنيفه للحضارات جعل بناء نظريته في حالة من الضعف الشديد، فالحضارة الغربية نسبة إلى الموقع الجغرافي، والكونفوشيوسية نسبة إلى الفيلسوف كونفوشيوس، والحضارة الإسلامية نسبة إلى الدين، والحضارة الهندية واليابانية نسبة إلى المعيار الإقليمي والقطري، والحضارة السلافية الأرثوذكسية نسبة إلى العرق والدين معاً، والحضارة الإفريقية والأمريكية اللاتينية نسبة إلى معيار جغرافي قاري [٣].

ولهذا فإن تقسيم هانتنغتون لا يسير على نسق واحد، يقول الدكتور محمد سعدي، إن (أكبر خلل نظري تعاني منه الأطروحة يتعلق بمعايير وطبيعة تصنيف هانتنغتون للحضارات، حيث يتميز تصنيفه بالخلط الشديد بين مفاهيم متميزة كالحضارة، والدين، والانتماء الجغرافي أو الاثني) [٤].

إن تقسيم هانتنغتون للحضارات يتناقض مع المحددات والعوامل التي أكد عليها في التمييز بين الحضارات كاللغة والتقاليد والتراث والتاريخ والدين، وعلى هذا الأساس لا يفهم السبب في فصله بين أمريكا اللاتينية والحضارة الغربية، وفصله بين الارثوذكسية من جهة والكاثوليكية والبروتستانتية من جهة أخرى، كما لا يفهم تردده في اعتبار الحضارة الإفريقية وعدم الإشارة اليها إلا نادراً، ما يعني أن هانتنغتون أخفى العوامل الحقيقية في اعتماده لتصنيف الحضارات وهي تقوم على أسس القوة والموقع الإستراتيجي والنفوذ [٥].

كذلك فإن من أهم الانتقادات التي طالت أطروحة هانتنغتون من الناحية المنهجية، هو

(١) علي عبود المحمداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

(٢) كلوفيس مقصود، العرب وعالم الجنوب وتحديات المستقبل، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١٧، اذار ١٩٩٧)، ص ١٠٦-١٠٧.

(٣) ايمن ذيب، (مصدر سبق ذكره)، ص ٣٣.

(٤) محمد السعدي، حول صراع الحضارات : حوارات ومقالات مختارة لصموئيل هنتنغتون، المغرب، (افريقيا الشرق،)٢٠٠٦، ص ٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٥.

لجوؤه إلى منهج انتقائي للأحداث التاريخية ووقائعها في مقتطفات جزئية، ليعممها على التاريخ الحضاري للبشرية في قراءته للمستقبل الذي إقامه على أساس التصادم بين الحضارات، ولاشك إن هذه الانتقائية تبعد كاتبها عن الموضوعية، إذ ينتقي من الأحداث ما يوافق فكرته دون الأخذ بالردود المتعارضة أو المختلفة والمتقاطعة معها.

ولعل أبرز ما يفضح منهج هانتنغتون الانتقائي هو تغاضيه عن ذكر اليهود حال مناقشته الصراعات الأثنية والدينية، فلم يضع احتمالاً للصراع بين الإسلام واليهودية التي يظهر احتمالها أكثر بروزاً في ظل قيام " الكيان الصهيوني " على أرض فلسطين وما صاحب ذلك من تعديات صريحة وفاضحة وبشكل مستمر على حقوق ومقدرات الشعب الفلسطيني[1]، وكذلك تغاضيه في معرض حديثه عن سيطرة القبلية على الإسلام عن حقيقة أن دولاً عربية لم تقم على الأساس القبلي مثل مصر والعراق.

فان هذا يعكس -بحسب عبدالله العليان – : (مدى الانفصامية عند هانتنغتون بين وضع المحلل الأكاديمي الذي تفترض فيه الموضوعية وبين هواجس عضو الحضارة الغربية الذي يشعر بأن حضارته في تدهور، الأمر الذي يجعله في النهاية ينزلق الى دور الداعية للحضارة الغربية ضد الحضارات الأخرى، ويأخذه بعيداً عن دور المحلل الأكاديمي الذي يهدف أكثر ما يهدف إلى التوازن في تمحيص موضوعه)[2].

ثالثاً: نقد النزعة العدائية للنظرية تجاه الحضارة الإسلامية:

من أبرز المآخذ التي سجلها الفكر السياسي العربي حيال نظرية " صدام الحضارات " هو أن هانتنغتون قدم تصورات خاطئة تجاه الحضارة الإسلامية لا سيما عندما عدها حضارة عدوانية وتمثل التحدي الأكبر والتهديد الأخطر للحضارة الغربية، هذه المآخذ بالإمكان إبرازها وبيانها على النحو التالي :

١. إن زعم هانتنغتون بأن انتهاء الحرب الباردة هو بسقوط الاتحاد السوفيتي يعد أحد العوامل التي من شأنها زيادة الصراع بين الحضارة الإسلامية والغربية ليكونا في مواجهة ثنائية عدائية، لا يعدو أن يكون - بحسب الفكر السياسي العربي – افتراضاً خاطئاً مجانباً للحقيقة، فالحضارة الإسلامية لم تبحث عن عدو بديل ليسد فراغ الاتحاد السوفيتي، إذ لم يكن الخلاف مع الاتحاد السوفيتي آيديولوجياً، بقدر ما كان اختلافاً دينياً، نظراً لرفض

(١) مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، مقدمة كتاب صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي لصموئيل هنتنغتون، (مصدر سبق ذكره)، ص١٥.

(٢) عبدالله العليان، صراع الحضارات: ماهي أسبابه، مجلة اراء حول الخليج، على الرابط الالكتروني: http:// araa. Sa/ index.php

الشيوعية الأديان واعتبارها " افيون الشعوب "، واضطهادهم للشعوب الإسلامية الواقعة ضمن أراضي الاتحاد السوفيتي وإجبارهم على الشيوعية ومنعهم من اختيار دينهم الإسلامي وممارسة فروضه وطقوسه وشعائره [١]، ومن ناحية أخرى، فإن دولاً في العالم الإسلامي كانت تحكم وفقاً للنظام الاشتراكي، وتربطها مع الاتحاد السوفيتي علاقات قوية قائمة على أساس المصالح وتبادل المنافع، أما عن عداء الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية للاتحاد السوفيتي فسببه آيديولوجي لتعارض النظام الرأسمالي مع النظام الاقتصادي الاشتراكي ورفضه لانتشاره داخل الاتحاد السوفيتي أو خارجه [٢]، ومن ثم فقد أخطأ هانتنغتون في تصوره أن العالم الإسلامي يسعى لإيجاد عدو يسد من خلاله الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفيتي بسقوطه، ويفترض هانتنغتون ان ذلك البديل قد تمثل في الحضارة الغربية.

٢. لقد صور " هانتنغتون " في نظريته العالم الإسلامي بأنه يشكل التهديد الأكبر والأخطر على الحضارة الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، منطلقاً من رؤية مفادها، أن الإسلام ينطوي على قيم لا تستطيع المنظومة القيمية الغربية أن تستوعبها أو أن تحتويها أولاً، وإن الإسلام أكثر الأديان صرامة خارج العالم المسيحي وإنه دين سيف وحروب ولا يوجد فيه تمييز بين الدين والدنيا والسياسة ثانياً، وإن هناك شعور عام لدى المسلمين بأن الغرب قهرهم وأستغلهم لفترة طويلة ثالثاً[٣]، وبلا شك، فإن هانتنغتون برؤيته هذه يؤكد فكرة " الإسلاموفوبيا / رهاب الإسلام " وذلك بهدف تكريس نظرة مرتابة بل عدائية من جانب الغرب – لاسيما وهو الوريث الشرعي للإمبراطورية الرومانية – حيال الإسلام وأتباعه، وهو ما ينم، في واقع الأمر، عن معرفة سطحية بالإسلام وجهلاً صارخاً بحقيقته [٤].

يقول الباحث ايمن ذيب، معلقاً على ذلك، إن (هانتنغتون لم يكن موفقاً في هذا المنحى الادعائي التبسيطي والذي جعل فيه المسلمون وكأنهم وحدة واحدة في وجه الحضارة الغربية، فهم مجزؤون دويلات متعددة، يسوسهم قادة لا يأتمرون بما ترى شعوبهم، وتسودهم الأعراق واللهجات والاختلافات العديدة، كما يسودهم في الغالب النزاعات ولعله لهذا السبب قيل ان

(١) حمده مفتاح عيسى،(مصدر سبق ذكره)، ص ١٠٠

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٣) صموئيل هنتنغتون، (مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٠- ٣٨٣.

(٤) لعموري شهيده، (مصدر سبق ذكره) ص ٣٠٥.

صيغة اسلام / غرب، صيغة ملتبسة وملغومة، فالتقابل فيها يتم بين مفهومين غير متكافئين) [١].

وعليه فان تلك الصورة التي رسمها هانتنغتون من خلال نظريته عن العالم الإسلامي، بعّدهِ عدواً للحضارة الغربية، لا تمت بأي صلة الى حقيقة ما يعيشه العالم الإسلامي اليوم من واقع تجزئة وانقسام لا يمتلك فيه المسلمون، دولة مركزية تقودهم في مواجهة الحضارات الأخرى [٢].

٣. لقد أتخذ هانتنغتون العنف حجة على لا ديمقراطية الإسلام، وعد الحروب التي خاضها المسلمون عبر التاريخ عنفاً غير مبرر، مختزلاً الإسلام بالعنف والقتال، وإن العنف لا يتعلق بالمسلمين وإنما بالإسلام نفسه [٣]، وهنا نجد أن الفكر السياسي العربي يعد أن ما طرحه هانتنغتون من اتسام الحضارة الإسلامية بالعنف دون غيرها مجرد ادعاءات باطلة لا وزنَ ولا قيمة له، اذ لا يخفى على احد ان الغرب جلب اكبر الحروب دمويةً ودماراً على الإنسانية ولا سيما الحربيين العالميتين الأولى والثانية [٤]، وعلى أساس ذلك فإن الناظر إلى تاريخ الصراعات قديماً وحديثاً يجد أن الصراعات ليست حكراً على شعب أو دولة أو جهة، فكما خاض المسلمون صراعات داخلية وخارجية، خاضها الغرب كذلك، فهي ليست خاصة بالمسلمين كما حاول هانتنغتون أن يصورها [٥].

٤. من المؤكد، إن تفجيرات ١١/ سبتمبر/ ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أسندت إلى تنظيم القاعدة، دفعت العديد من الساسة الغربيين ولا سيما الأمريكان، من أمثال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأبن، إلى إضفاء مصداقية على تنبؤات " هانتنغتون " حول الخطر الإسلامي المزعوم، وبدأ كما لو أن موجة الهجمات الأمريكية على البلاد الإسلامية عززت نظريته في الصدام الحضاري بين الإسلام والغرب[٦]، إلاّ أن واقع الحال ينفي ذلك، فالصدام الحقيقي هو ذلك الذي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقاعدة والحركات الإسلاموية المتطرفة وليس بينها وبين الإسلام، إذ لم نشهد ولا حتى بلد واحد من البلدان التي يعيش فيها أغلبية مسلمة تعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية،

---

(١) ايمن ذيب،(مصدر سبق ذكره) ، ص ٤٣.

(٢) سليمان إبراهيم العسكري، ماذا تبقى من نظرية صدام الحضارات، مجلة العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٥١٨، على الرابط الالكتروني : http : // arabi. Nccal.gov

(٣) عمار جمهور، أطروحة صدام الحضارات لهنتنغتون بين الخرافة والواقع، على الرابط الالكتروني : http: //www.ultrasawt.com

(٤) المصدر نفسه

(٥) ايمن ذيب،(مصدر سبق ذكره)، ص ٤٦.

(٦) محسن ديانت، نظرة على نظرية صدام الحضارات بمناسبة احداث ١١ سبتمبر،(جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٥)، ص ٨٨.

ولا شهدنا تشكل تحالف إسلامي ضد الولايات المتحدة [١].

وفوق ذلك كله، فإن هانتنغتون كان مخطئاً حينما زعم أن الدين هو العامل الحاسم في الحروب، ما من شك في إن الدين يستخدم كأداة ولكنه بحد ذاته ليس المستهدف والأساس، وهذا ما أكده أحد الباحثين عندما قال: إن (نظرية هانتنغتون انهارت في سوريا، حيث فندت شبكة التحالفات التي برزت أثناء الأزمة السورية التي اندلعت ف عام ٢٠١١ نموذجه الحضاري، وأكدت إن المصالح الجيوسياسية والاقتصادية تأتي في المقدمة وليس الاعتبارات الثقافية)[٢].

٥. لقد قدمت نظرية " هانتنغتون " صورة أخرى عن الغرب غير الصورة العلمانية المعهودة، فهذا الغرب الذي يوصف بانه نموذج للديمقراطية ويحتل الفضاء الأكثر تقدماً علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً وعسكرياً في العالم، لا يفصل في نهاية المطاف بين السياسة والدين ويتعامل مع العالم غير الغربي انطلاقاً من معايير دينية، وهكذا بشرّ هانتنغتون بنظرية تعود بالمجتمع البشري إلى عهد الحروب الصليبية، وبتصور ديني للعلاقات الدولية يقوم على مبدأ الحرب [٣] متجاهلاً بذلك حقيقة إن الأديان لا تصنع الحروب ولكن استخدام الساسة لها قد يصنع الحروب، كما إن الحضارات بما فيها الحضارة الإسلامية ليست عدوانية بطبيعتها وإنها توجه باتجاهات عدة وفق الدويلات الحاكمة لها، كل حسب توجهاته ومصالحه [٤].

٦. لقد أغفل هانتنغتون، كما يقول عامر فخير، نقطة مهمة ألا وهي إن (الإسلام ليس فرد بل هو دين يدخل القلوب والعقول ولو كانت في بروج مشيدة، وعليه فمن الخطأ إعلان العداء للإسلام والكثير من المجتمعات الأوربية والأمريكية تعتنق الإسلام، أي أن الإسلام لا يرتبط بالعرب أو الأسيويين، ومن هنا فان الأخذ بنظريته سيعني أن شعوب أوروبا والولايات المتحدة ستدمر نفسها بنفسها)[٥].

---

(١) بيتر او برون، بعد خمسة وعشرين عاماً تم تفنيد نظرية صدام الحضارات لهنتنغتون، على الرابط الالكتروني :
http:// arabizi.com

(٢) المصدر نفسه

(٣) سعيد حفظاوي، العالم الإسلامي والغرب وجدلية الحوار في عالم ما بعد الحرب الباردة، (الجزائر، جامعة باتنه، ٢٠١٨)، ص ٢٤٦.

(٤) ايمن ذيبه، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٥) عامر افخير، قراءة لنظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون – دراسة نقدية، (مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الثاني، كانون الأول ٢٠٢٠)، ص٣٥.

رابعاً: نقد النزعة المركزية الغربية للنظرية:

بالرغم من اعتراف " هانتنغتون " بالتعدد الحضاري وتقسيمه للعالم الى عدة حضارات، إلا أنه سرعان ما تدارك الأمر ليقوم بتصنيف ثنائي للعالم: الغرب من جهة / وبقية العالم من جهة أخرى [١]، ومن ثم فإن هانتنغتون قسم المجموعة الدولية بين غرب يجسد الخير والقيم الكونية من جهة، وباقي العالم المنشغل بمجابهة الغرب من جهة ثانية.

ولم يكتفِ" هانتنغتون "بذلك، بل ذهب إلى تأكيد إن الحضارة الغربية فريدة من نوعها وإن لها خصائصها التي تجعلها متميزة عن سائر الحضارات الأخرى كالفردانية والتعددية والحرية... وبأنها ميزات لصيقة بالغرب دون سواه من الحضارات الأخرى.

من هنا يرى العديد من المفكرين والباحثين العرب، أن طرح نظرية " الصدام الحضاري " جاء للتأكيد على النزعة المركزية / الاستعلائية الغربية التي تجعل من الحضارة الغربية نزاعة لإلغاء الآخرين عبر مصادرة ذاتيتهم وخصوصيتهم وهويتهم وتميزهم[٢].

وكما يقول – سعيد بنسعيد العلوي – فان (هانتنغتون باعتقاده بوجود شعوب ذات حضارة، وشعوب أخرى " بدائية " أو لا حضارة لها بالجملة... يكون قد وقع في شرك نظرية " الجنس الصافي " والأجناس الدونية) [٣]، وهذا بالتأكيد ما جعله ينظر إلى الآخر "غير الغربي" نظرة عدوانية تستدعي سحقه واستعماره واسترقاقه واستنفاذ جميع طاقاته[٤]، وذلك لأجل الحفاظ على تفوق حضارته- الغربية - واستمرار هيمنتها وسيادتها على الآجرين، ومن ثم يبدو واضحاً أن هانتنغتون قد سيطرت عليه الفكرة القديمة والخطيرة التي تحكم العقل الغربي الذي لا يضع نفسه موضع التكامل مع أمم العالم، بل يرى ذاته في جانب وكل الحضارات غير الغربية في جانب آخر، وهي ما يعبر عنها بفكرة " تضخم الأنا الغربي"، والتي جسدها هانتنغتون في وقتنا الحاضر خير تجسيد في إطار أطروحته " صدام الحضارات " [٥].

---

(١) سعيد حفظاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.

(٢) محمد عماره، الحضارات العالمية تدافع ام صراع، (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص ٦

(٣) سعيد بنسعيد العلوي، المركزية الفكرية الغربية في ميزان النقد، مجلة الإسلام اليوم، تصدر عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة « الايسيسكو «،(الرباط، العدد ٢٨، السنة)٢٠١٢، ص ٩٤.

(٤) سعيد حفظاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥.

(٥) زكي الميلاد، المسالة الحضارية : كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير، (ط١، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩، ص ٤٦ -٤٧.

خامساً: نقد تهميش دور الدولة القومية والتقليل من مكانتها المحورية في السياسة الدولية:

لقد قام هانتنغتون في إطار نظريته بتهميش دور الدولة في مقابل الحضارة، اذ اعطى للحضارات الدور الأهم والأكثر تأثيراً، وافترض قيام الصدام الحضاري فيما بينها[١]، وهذا معناه إحلال مرجع هلامي غير محدد المعالم لا يمكن قياسه بدقه [٢]، واضفاء صفة الثبات والدوام على ظواهر هي أقرب الى الظواهر الانتقالية، وذلك لأن فكرة " الصدام الحضاري " لو كانت هي الأصل لسادت تلك الفكرة على مر العصور، وهذا ما يخالف ثوابت التاريخ. يقول " محمد عابد الجابري ": ان(صدام الحضارات من الناحية العلمية مجرد وهم، فكرة غير معقولة، اذ يجب ان تكون الحضارات عبارة عن صحون او سيارات، او ما اشبه بهذا او ذاك حتى يمكن تصورها تتصادم)[٣].

إضافة إلى ذلك، فإن افتراض " هانتنغتون " محاربة الدول لبعضها من أجل الروابط والولاءات الحضارية، يتناقض – كما يقول فؤاد العجمي – : مع (واقع وحقيقة إن الدول تتصرف وفق مصالحها وليس وفق ثقافاتها... فالدول تؤكد على هذه الروابط – الثقافية – فقط أذا أرادت تخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، ومثال ذلك نجد أن الألمان ينجذبون نحو الوحدة الأوربية أكثر من القومية الألمانية برغم الاختلاف الثقافي واللغوي والمذهبي مع شعوب أوروبا وما يفسر السبب هو عدم قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها من الناحية الاقتصادية) [٤]، فالواضح إنه لا الأديان ولا الثقافات ولا حتى الحضارات تسيطر على الدول بل العكس الدولة هي المسيطر الأساسي، فهي لا تهمها الهويات الثقافية أو الحضارية لكن ما يهمها هو تحقيق مصلحتها بطرق أخلاقية أو لا أخلاقية، إن إغفال هانتنغتون لدور الدولة أو التقليل من شأنها في الصراعات والتفاعلات الدولية المستقبلية هي نقطة ضعف جوهرية في أطروحته تجعل من تحليله غير واقعي يتناقض مع ما للدولة من دور ومكانة فاعلة على الساحة العالمية [٥].

---

(١) ايمن ذيب، مصدر سبق ذكره)، ص ٧٦.

(٢) السعيد بو سقطه وخوله بويصله، مفهوم ومنطلقات حوار وصراع الحضارات، (مجلة افاق للعلوم، جامعة الحلفة، العدد الثامن، جون ٢٠١٧)، ص ٤٢٧.

(٣) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، (مصدر سبق ذكره)، ص ٨٦.

(٤) عامر افخير، (مصدر سبق ذكره)، ص ٣٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

المبحث الثالث: نقد نظرية صدام الحضارات في "فكر ادوارد سعيد " *

من خلال قراءة وتحليل المفكرون العرب -ومن ضمنهم إدوارد سعيد -لنظرية " صدام الحضارات " توصلوا إلى أن هذه النظرية جاءت في سياق حملة على الإسلام لا تهدف فقط إلى إحلال عدو جديد بديل للعدو السوفيتي الفارط، يتأسس به تماسك الغرب مجددا، بل إن هذه الحملة، التي تتغذى من خلفية حضارية ثقافية معادية للإسلام، جاءت لتستعيد صورة أيديولوجية عنه تراكمت رموزها منذ زمن طويل[١].

إذ عمد بعض المفكرين الغربيين المعاصرين – في سياق هذه الحملة – إلى تغيير مسار السبب الرئيس الذي يدفع باتجاه الدخول في الحرب والصدام، من خلال الانتقال من السبب الاقتصادي والسياسي إلى السبب الثقافي، وهذا ما يتجلى بوضوح عند " برنارد لويس " الذي ذهب إلى القول (إن جميع الأسباب التي تم طرحها عن العداء الإسلامي للغرب، ولا سيما الغرب الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، ليست صحيحة، إذ لم تكمن في احتلال الغرب لبعض مناطق العالم الإسلامي، لأن الدول الأخرى كروسيا وغيرها احتلت أيضا أجزاء من هذا العالم دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث سخط إسلامي كبير كالذي يعيشه المسلمون تجاه أمريكا وحلفائها) [٢]، ليتوصل " لويس " إلى أن السبب الرئيس يكمن في أن (الاختلافات الثقافية هي المتحكمة والمسببة لهذا العداء ولا يمكن إرجاعه إلى غيره من الأسباب)[٣].

وبذات اتجاه هذه الحملة على الإسلام، وعلى نحو أكثر وضوح، توصل " صموئيل هانتنغتون " في أطروحته " صدام الحضارات " إلى أن العلاقة الرابطة بين الحضارة الغربية والإسلامية هي التي تعيش حالة من الصدام الحضاري الناجم عن الاختلافات الثقافية الكبيرة

(*) : ادوارد سعيد : ولد ادوارد سعيد يوم ١ / نوفمبر ١٩٣٥ في القدس، وترعرع في القاهرة ثم هاجر منها الى الولايات المتحدة الامريكية، نال درجة البكالوريوس من جامعة برنستون في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٧، ثم حصل على الماجستير عام ١٩٦٠، وعلى الدكتوراه من جامعة هارفارد عام ١٩٦٤. اغنى ادوارد سعيد الساحة الفكرية العربية والعالمية بالكثير من المؤلفات منها (تغطية الإسلام، والقومية والاستعمار والادب، والثقافة والامبريالية، ومن أوسلو الى العراق – وخارطة الطريق) وغيرها من المؤلفات، ولكن يبقى كتابه « الاستشراق « الذي الفه عام ١٩٧٨ من اهم الكتب التي اعطته بعداً عالمياً. فقد اثار ضجة واسعة وجدلاً كبيراً في كثير من الأوساط العلمية والأكاديمية العالمية. توفي ادوارد سعيد في احدى مستشفيات نيويورك يوم ٢٥ / أيلول ٢٠٠٣ بعد اكثر من عشر سنوات من الصراع مع سرطان الدم، وللمزيد عن السيرة الذاتية والعلمية لإدوارد سعيد، ينظر: محمد هاشم البطاط، البعد السياسي للاستشراق في فكر ادوارد سعيد، ط١، عمان، (دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ١٥- ٩٩.

(١) محمد سعيد القطع، (مصدر سبق ذكره) ، ص ٥٣.

(٢) محمد هاشم البطاط،(مصدر سبق ذكره)، ص ٢٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

بين الأثنين، وإلى العمق الحربي بينهما والحدود الدموية التي لا تهدأ دون أن تفضي إلى مزيد من الاقتتال والحروب المستمرة [١]. كما وأشار " هانتنغتون" في إطار أطروحته إلى أن الناس يميلون إلى العناصر التي توحدهم في مواجهة الآخر / المختلف، فحينما تتعرض حضارة ما إلى خطر خارجي فان المنتمين اليها سيغضون النظر عن الاختلافات والتباينات الجزئية التي تكتنف علاقاتهم، ليتحدوا في مواجهة هذا الخطر، لذلك شدد هانتنغتون على أن الميل للتفكير بعقلية الأنا/ الآخر عند البشر أمر تردد كثيراً في التاريخ الإنساني، فالناس لديهم دائماً ما يغريهم بتقسيم بعضهم إلى " نحن" و " هم " جماعة الأنا المفضلة، وجماعة الآخر، حضارتنا وأولئك البرابرة، الباحثون يحللون العالم على أساس الشرق والغرب، الشمال والجنوب، المركز والأطراف [٢].

من هنا وعلى ضوء تعرضه لموضوعة العلاقة الجدلية بين الشرق والغرب، يستثمر هانتنغتون ذلك ليوجه نقداً إلى " ادوارد سعيد " الذي أخطأ – حسب رأيه – عندما أشكل على تقسيمات شرق-غرب على أنها ثنائية صنعها الغرب، كونها من الأمور المتعارف عليها منذ القدم، بل إنها تقسيمات فاعلة وحقيقية تربط أفراد كل حضارة فيما بينهم وتؤدلج العلاقة بين مختلف الحضارات على أساس الهوية الثقافية[٣].

لذلك رد " ادوارد سعيد "في العديد من نتاجاته الفكرية على ما جاء به " هانتنغتون " في أطروحته "صدام الحضارات "، **إذ وجه "سعيد " جملة انتقادات لتلك الأطروحة، يمكن إبرازها وبيان أهمها على النحو الآتي:**

أولاً: يرى " ادوارد سعيد " أن " هانتنغتون " لا يأخذ بجدية مدى ما في كل حضارة أو ثقافة من الهجنة والاختلاط بالحضارات الأخرى، وامتلائها بعناصر مأخوذة من تلك الحضارات، وأن مدى الاختلاط والهجنة يجعل القول بوجود ثقافة واحدة موحدة متطابقة دوماً مع ذاتها ضرباً من اللامسؤلية الفكرية [٤]، وعلى أساس ذلك فإن " هانتنغتون " ينظر إلى الحضارات – حسبما يؤكد ادوارد سعيد - وكأنها (أشبه بالحجرات المانعة لتدفق المياه والتي يقبع أتباعها في القاع، وهمهم الوحيد اتقاء شر الاختلاط بالآخرين)[٥].

---

(١) صموئيل هنتنغتون، (مصدر سبق ذكره)، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٢) محمد هاشم البطاط،(مصدر سبق ذكره)، ص ٢٧٨-٢٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٤) ادوارد سعيد، نهاية عملية السلام – أوسلو وما بعدها -، ط١، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٦، ص ١٠٤.

(٥) ادوارد سعيد، تعقيبات على الاستشراق، ترجمة وتحرير : صبحي حديدي، ط١،(عمان، دار الفارس،)١٩٩٦، ص ١٢٥-١٢٦.

ثانياً: بالرغم من انتهاء الحرب الباردة إلا أن " هانتنغتون " بدى وكأنه يسعى إلى استمرار هذه الحرب، لكن في أقطاب متعددة وليس قطب واحد كما كان الحال قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، والحفاظ على تغذية الرأي العام الأمريكي وتذكيره باستمرار وجود أعداء للحضارة الغربية، وإن هذا الصدام سيكون آخر صدام بين الحضارات في العالم الحديث.

ووفقاً – لإدوارد سعيد- فان هانتنغتون يسعى إلى التضليل في طريقة تناوله وتحليله لطبيعة العلاقة ما بين الحضارة الغربية وغيرها من الحضارات لا سيما الإسلامية والكونفوشيوسية، وإن الكثير من حججه تستند إلى أفكار منقولة وتقلل من التطورات الكبيرة في فهم طبيعة الثقافات وكيفية تغييرها وتطويرها واستيعابها، إذ اعتمد " هانتنغتون " في طرح أفكاره على الصحافة الدغمائية الشعبية أكثر من اعتماده على البحوث والنظريات الأكاديمية الجادة، وهذا يعني إن حججه تنحاز إلى الصدام ولا تنحاز إلى الفهم الحقيقي والتعاون بين البشر)

ثالثاً: يرى " ادوارد سعيد " أنه ليس بالإمكان التعميم، بأن جميع الصدامات والصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة تعود إلى الاختلافات الثقافية [١].

وهذا يعني، إن خطاب " صدام الحضارات " ما هو إلا خطاب تضليلي تمويهي يهدف إلى صرف الأنظار عن المصالح الغربية وتوجيهها إلى الانشغال بما يخفيها، ويقوم مقامها في تعبئة الراي العام، مثل: الحضارة، والثقافة، والدين [٢].

إن الهدف الذي أراد هانتنغتون تحقيقه من خلال توظيف العامل الثقافي والتستر به، هو هدف سياسي بامتياز يتمثل في تسهيل تقبل العقل الجمعي الغربي للأفكار والمطامع الاستعمارية وتبريرها تجاه الآخرين [٣]، وهذا بالضبط ما أكده " ادوارد سعيد" عندما جعل من (الثقافة هي التي تعطي السياسة شرعيتها الخفية من خلال تأطير أفراد المجتمع داخل وحدة عضوية متراصة ومستعدة للمضي قدماً في تحقيق وتنفيذ أهداف السياسة)[٤].

رابعاً: إن اعتقاد " هانتنغتون " بأن الحضارات هي عبارة عن نماذج مغلقة والحوار والتواصل فيما بينها لا يجدي نفعاً وإنما يقود إلى الصراع فيما بينها، ما هو إلا اعتقاد خاطئ منافي للمنطق

---

(١) محمد هاشم البطاط، ص ٢٧٦

(٢) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر،(مصدر سبق ذكره)، ص ١٢٨.

(٣) محمد هاشم البطاط، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

(٤) ادوارد سعيد، الاستشراق وما بعد الكولونيالية، (مجلة الفكر والثقافة،القاهرة، العدد ١٥، ٢٠٠٥)، ص٧٩.

العلمي [١]، إذ يعتقد " سعيد " إن التعددية الثقافية التي يتكون منها العالم ينبغي أن لا ينظر اليها كعنصر سلبي في العلاقات بين المجتمعات الإنسانية، وإنما هي نقطة قوة بالإمكان توظيفها للوصول إلى الشراكة الثقافية والتكامل الإنساني، فليس بالضرورة من -وجهة نظره- أن تؤدي التعددية الثقافية أو الهجنة – التي تشكل الأساس الحقيقي للهوية اليوم – دائماً إلى السيطرة والعداوة والتقاطعات والخلافات العميقة حول المصالح، بل قد تؤدي إلى المشاركة وتجاوز الحدود [٢]، و يستغرب " سعيد " من اعتماد " هانتنغتون " على هذا التفسير " الصدامي " لفهم العالم وطبيعة العلاقات بين المجتمعات البشرية، إذ يفترض أن يصار إلى التركيز على نقاط الالتقاء والتقارب وليس الاختلاف والتباين [٣].

خامساً: أ شار "سعيد" إلى تناقض نظرية "صدام الحضارات " مع ما طرحه " فرنسيس فوكو ياما " في نهاية التاريخ من إن انتصار الليبرالية هو انتصار للعالم وإن على الجميع تبني الليبرالية الرأسمالية وهو ما يبعث على الاطمئنان لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية في حين إن هانتنغتون رفض إمكانية حصول ذلك،حيث تشير مقولته إلى ما هو مستقبلي وتحذر من خطر المواجهة والحرب المحتملة[٤].

لقد أعرب " هانتنغتون " عن قلقه حيال مستقبل الغرب ومستقبل هيمنته الكونية، فيرى أن السياسة الدولية صارت تتحرك بعد انتهاء الحرب الباردة خارج حقبتها الغربية لتغدو متركزة على التفاعل بين الحضارة الغربية وغيرها من الحضارات المعروفة، وهذا يعني حسبما يقول " ادوارد سعيد " إن هانتنغتون (لم يعد ينظر إلى شعوب الحضارات الأخرى على أنها موضوعاً للتاريخ أو هدفاً للكولينالية الغربية، بقدر ما أصبحت نداً للغرب ومحركة للتاريخ وصانعة له)[٥].

وبلا شك فإن نظرة هانتنغتون هذه، لا تمت إلى الحقيقة باي صلة، فالواقع الدولي يشهد إن العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي يتحكم على نحو كبير بمفاصل السياسة الدولية ويحرك بوصلتها حسبما تقتضي مصالحه، دون أن يكون للآخرين – لاسيما دول العالم الثالث ومن ضمنها البلدان العربية والإسلامية -القدرات الكافية للتصدي وإبداء الممانعة المؤثرة والفعالة التي يمكن لها أن تكسر النسقية السائدة في المجتمع الدولي.

---

(١) علي عبود المحمداوي،(مصدر سبق ذكره)، ص ٩٥ -٩٦.

(٢) ادوارد سعيد، الثقافة والامبريالية، ترجمة وتقديم : كمال أبو ديب، (ط٣، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٤)، ص ١٠

(٣) محمد هاشم البطاط، (مصدر سبق ذكره)، ص ٢٨١.

(٤) علي محمد عطوان،(مصدر سبق ذكره)، ص ٨٨-٨٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٥-٨٦

سادساً: لقد أكد " ادوارد سعيد" إن أطروحة " صدام الحضارات "، لا تقيم أي مقابلة مباشرة بين الإسلام في المصطلح الغربي الرائج، وبين الحياة الزاخرة بالتنوعات الهائلة التي يحفل بها عالم الإسلام بسكانه وبحدوده الشاسعة التي تمتد وتشمل الملايين من الأميال المربعة في إفريقيا وآسيا بصورة رئيسية، وبالعشرات من مجتمعاته ودوله وتواريخه وجغرافيته وثقافاته المتميزة[١]،أي إنه يؤكد على ذلك الفارق بين ما يطرحه هانتنغتون عن الإسلام وبين واقع المجتمعات والثقافات الإسلامية المتميزة.

من هنا يرى " سعيد" أن أطروحة " صدام الحضارات " تأتي كانسياق عام متماشي مع الاستشراق، لذلك ظهرت على يد " برنارد لويس " الذي عده " سعيد " صاحب مشروع " صدام الحضارات " الذي تبناه فيما بعد " صموئيل هانتنغتون " وقام بتطويره وتوسيعه وارجاع صدى ما طرحه استاذه " برنارد لويس "[٢]، وبطبيعة الحال فإن هذه الأطروحة وجدت مداها الرحب في التمثلات الخاطئة التي كثيراً ما قدمها المستشرقون في تقزيم التنوع الواسع والرحب بين الجماعات المشكلة لعالمي الشرق والغرب داخل بعض المصاديق والنماذج الجزئية، والتعاطي معها على انها التعبير الكلي عن عوالم موغلة في الاختلاف الضمني والصريح ذاتياً، فلا يمكن اعتماد بعض الصدامات بين الجماعات أو السياسات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة لجعلها كشفاً وتعبيراً عن صدام حضاري كبير بين كبريات الحضارات الإنسانية.

يتضح جلياً، إن " ادوارد سعيد " آمن بأن أطروحة " صدام الحضارات " لم تكن إلا نتاجاً استشراقياً، حيث عكست بفكرتها الرئيسية روح الخطاب الاستشرافي الذي ركز على تشويه صورة الدين الإسلامي ومعتنقيه، وهدف إلى شرعنة فكرة الحرب الحضارية بين الإسلام والغرب [٣].

(١) ادوارد سعيد، تغطية الإسلام، ترجمة : محمح عناني، ط١، (القاهرة، رؤيا للتوزيع والنشر،)٢٠٠٠، ص ٨
(٢) محمد هاشم البطاط،(مصدر سبق ذكره)، ص ١٧٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا، إن فكرة الصراع تعد أصلاً إصيلاً في الحضارة الغربية، حيث ورثت هذه الفكرة من العصر اليوناني والروماني، مروراً بالعصور الوسطى والحديثة، ووصولاً إلى الوقت الحاضر، لا سيما على يد " صموئيل هانتنغتون " الذي طرح في عام ١٩٩٣ نظريته عن " صدام الحضارات " والتي افترض فيها أن المصدر الأساس للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدراً أيديولوجياً أو اقتصادياً في المحل الأول بل سيكون مصدراً ثقافياً، كما صنف "هانتنغتون " الحضارات ضمن معيار الـ " نحن / حضارة الغرب " والـ " هم / الحضارات الأخرى "، وعد الحضارات الأخرى وبالذات الحضارة الإسلامية تشكل مصدر خطر وتهديد حقيقي على حضارته الغربية.

على هذا الأساس لم تلقَ نظرية " هانتنغتون " الصدامية ذلك القبول والترحيب على مستوى المفكرين والباحثين العرب، وفي مقدمتهم ادوارد سعيد، حيث انبروا جميعاً إلى تفنيدها ونقدها، بدءً من تعرية فرضيتها ومروراً بكشف اضطرابها وخللها المنهجي وتقزيمها لدور الدولة وما انطوت عليه من نزعة استعلائية / اقصائية. ووصولا إلى ما شخصه " ادوارد سعيد " تجاهها لا سيما عندما أشار إلى أن الهدف الذي سعى " هانتنغتون " إلى تحقيقه من خلالها هو هدف سياسي بامتياز يتمثل في تسهيل تقبل العقل الجمعي الغربي للأفكار والمطامع الاستعمارية وتبريرها تجاه الأخرين، كما وتوصل " سعيد " إلى إن أطروحة " هانتنغتون " الصدامية ماهي إلا نتاجاً استشرافياً تعكس بفكرتها الرئيسة روح الخطاب الاستشراقي الذي ركز على تشويه صورة الدين الإسلامي ومعتنقيه وهدف إلى شرعنة فكرة الحرب الحضارية بين الإسلام والغرب.

المصادر

- **الكتب:**

١. احمد القديري، الإسلام وصراع الحضارات، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩

٢. ادوارد سعيد، الثقافة والامبريالية، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٤.

٣. ادوارد سعيد، تعقيبات على الاستشراق، ترجمة وتحرير: صبحي حديدي، ط١، عمان، دار الفارس، ١٩٩٦.

٤. ادوارد سعيد، تغطية الإسلام، ترجمة: محمد عناني، القاهرة، رؤيا للتوزيع والنشر، ٢٠٠٠.

٥. ادوارد سعيد، نهاية عملية السلام – أوسلو وما بعدها، ط١، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٦.

٦. ارنولد توينبي، مختصر دراسة التاريخ، ترجمة: فؤاد محمد شيل، ج٤، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١

٧. ايمن ذيب محمد بو هنيه، نظرية صدام الحضارات: دراسة نقدية ورؤية إسلامية، فلسطين، جامعة القدس، ٢٠١٠.

٨. برنارد لويس، الإسلام الاصولي في وسائل الاعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٤.

٩. حمدة مفتاح عيسى التميمي، مقاربات نقدية لنظرية صدام الحضارات في السياق الإسلامي، جامعة قطر، كلية والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢.

١٠. زكي الميلاد، كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير، ط١، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩.

١١. سعيد حفظاوي، العالم الإسلامي والغرب وجدلية الحوار في عالم ما بعد الحرب الباردة، الجزائر، جامعة باتنة، ٢٠١٨.

١٢. صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك أبو شهيوه ومحمود خلف، ط١، مصراته، الدار الجماهيرية، ١٩٩٩.

١٣. علي عبود المحمداوي، الإسلام والغرب من صراع الحضارات الى تعارفها (قراءة في إشكالية العلاقة)، ط١، بعداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠١٠.

١٤. علي محمد علوان، الاستعمال الأيديولوجي للثقافة (صدام الحضارات انموذجاً)، البصرة، منشورات اتحاد الادباء والكتاب، ٢٠١٧.
١٥. غيداء فضل عاشور، خطاب الاستعلاء الحضاري واثره في الحوار الغربي – الإسلامي، جامعة قطر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠٢١.
١٦. محسن ديانت، نظرة على نظرية صدام الحضارات، بمناسبة احداث ١١ / سبتمبر، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٥.
١٧. محمد السعدي، حول صراع الحضارات، حوارات ومقالات مختارة، المغرب، افريقيا الشرق، ٢٠٠٦.
١٨. محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى آنسة الحضارة وثقافة السلام، ط٢، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
١٩. محمد سعيد القطع، اثر نظرية صدام الحضارات على الحوار الإسلامي – المسيحي، جامعة قطر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠٢١.
٢٠. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر : العولمة، صراع الحضارات، العودة الى الاخلاق، التسامح، الديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
٢١. محمد عابد الجابري، مسألة الهوية : العروبة والإسلام... الغرب، سلسلة الثقافة القومية (٢٧)، قضايا الفكر العربي (٣)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
٢٢. محمد عمارة، الحضارات العالمية تدافع ام صراع، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٨.
٢٣. محمد هاشم البطاط، البعد السياسي للاستشراق في فكر ادوارد سعيد، ط١، عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦

- **المجلات العلمية:**

١. ادوارد سعيد، الاستشراق وما بعد الكولونيا لية، مجلة الفكر والثقافة، القاهرة، العدد ١٥، ٢٠٠٥.
٢. سعيد بنسعيد العلوي، المركزية الفكرية الغربية في ميزان النقد، مجلة الإسلام اليوم، تصدر عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة « الايسيسكو «، الرباط، العدد ٢٨، ٢٠١٢.

٣. السعيد بوسقطة وخولة بويصلة، مفهوم ومنطلقات حوار وصراع الحضارات، مجلة افاق للعلوم، جامعة الحلفة، العدد الثامن، جون ٢٠١٧.
٤. شهوب حكيمة وامال مرسدي، الصرلع الحضاري بين الغرب والإسلام (إشكالية المفهوم)، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢، ماي ٢٠٠٣.
٥. عامر افخير، قراءة لنظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون،- دراسة نقدية، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الثاني، كانون الأول، ٢٠٢٠.
٦. كلوفيس مقصود، العرب وعالم الجنوب وتحديات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، نركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١٧، اذار ١٩٩٧.
٧. لعموري شهيدة، ورزوخي إسماعيل، الصدام الحضاري وصناعة الأعداء (صموئيل هنتنغتون نموذجاً)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد ٢٤، جوان ٢٠١٦.
٨. محمد السعدي، كتب وقراءات : صدام الحضارات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٤٤، ١٩٩٩.

- **المو اقع الالكترونية :**

١. عبدالله العليان، صرلع الحضارات، ماهي أسبابه، مجلة اراء حول الخليج، على الرابط الالكتروني : http // araa.sa/index
٢. سليمان إبراهيم العسكري، ماذا تبقى من نظرية صدام الحضارات، مجلة العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 518، على الرابط الالكتروني : http// arabi.nccal.com
٣. عمار جمهور، أطروحة صدام الحضارات لهنتنغتون بين الخرافة والواقع، على الرابط الالكتروني : http // www.ultrasawt.com
٤. بيتر اوبرن، بعد خمسة وعسرين عاماً تم تفنيد نظرية صدام الحضارات لهنتنغتون، على الرابط الالكتروني http // arabizi.com

سياسة الاعتراف عند مايكل والزرونانسي فرازر

م.م باقر صادق جعفر
baqr.sadek1101b@copolicy.uobaghdad.edu.iq
baqr_sadq@mtu.edu.iq
(العلوم سياسية /جامعة بغداد)
(معهد الإدارة التقني /الجامعة التقنية الوسطى)
أ.م. د منى حمدي حكمت
Monaa.hamdy@copolicy.uobaghdad.edu.iq
(جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية)

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i54.604

ملخص :

محاولة لمعرفة سياسة الاعتراف من ناحية المفهوم العام ودلالاته، إضافة إلى معرفة رؤية مايكل والزر ونانسي فرازر للاعتراف، فمن ناحية المفهوم تباينت الآراء التي عرفت الاعتراف إلا أن جميعها تقريباً توضح إن الاعتراف يكشف عن التهميش الذي يتعرض له الأفراد في مجتمع معين تكون فيه ثقافة معينة هي ثقافة الأغلبية في المجتمع، وإن التهميش الاقتصادي والتباين العرقي والاثني هو سبب الانقسام في المجتمع وهو ما اتفق عليه والزر ونانسي فرازر، إذ أن الأسباب ليست ثقافية فقط أو اقتصادية فقط بل السببين معاً، إلا إنهما إختلفا في عدم الاعتراف الذي عده والزر متمثلاً بعدم الاحترام والشعور بالحرمان، في حين إن ناسي فرازر ترى فيه حرمان من المشاركة بشكل مساوٍ مع غيره.

الكلمات المفتاحية: الاعتراف، مايكل والزر، نانسي فرازر، تكافؤ المشاركة، عدم الاعتراف.

The Politics of Recognition in the Thought of Michael Walzer and Nancy Fraser

Baqir Sadiq Jaafar
baqr.sadek1101b@copolicy.uobaghdad.edu.iq | baqr_sadq@mtu.edu.iq
(Department of Political Science، University of Baghdad)
(Technical Institute of Administration، Middle Technical University)

Assistant Professor Dr. Mona Hamdi Hikmat
Monaa.hamdy@copolicy.uobaghdad.edu.iq
(College of Political Science، University of Baghdad)

ABSTRACT:

This research is an attempt to explore the politics of recognition in terms of its general concept and implications ،as well as to examine the perspectives of Michael Walzer and Nancy Fraser on recognition .Regarding the concept ،opinions vary in defining recognition ;however ،most scholars agree that recognition highlights the marginalization experienced by individuals within a society where a particular culture dominates as the majority culture .Economic marginalization ،along with racial and ethnic disparities ،is seen as a key cause of societal divisions—a point on which both Walzer and Fraser concur .They argue that the causes of marginalization are not solely cultural or economic ،but rather a combination of both .Nevertheless، they differ in their interpretations of misrecognition :Walzer views it primarily as a lack of respect and a sense of deprivation ،whereas Nancy Fraser sees it as the denial of equal participation alongside others.

KEYWORDS : Recognition ،Michael Walzer ،Nancy Fraser، Parity of Participation ،Misrecognition.

المقدمة

بحكم حاجة الانسان إلى الآخر نتيجة استحالة العيش المنفرد، تكوّن المجتمع ليتمكن الإنسان من خلاله تحقيق رغباته الذاتية، إلا أن التجمعات البشرية كانت موازية مع الكثير من الصراعات الإنسانية نتيجة اختلاف المصالح، وصراع الفرد مع الآخر إما من أجل رغبات متعلقة بالخير لتحقيق حقوق إنسانية أكثر، أو الرغبات المتعلقة بالشر فهي من أجل الهيمنة والاستحواذ على الآخر، ولوضع حد لهذه الهيمنة ودعم الصراع الذي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحقوق الإنسانية وضع المفكرين نظرية الاعتراف التي تهدف إلى تذليل عقبات التواصل بين الأفراد.

يتلخص **هدف البحث** في تكوين رؤيا معرفية عن الاعتراف ودلالاته، والاحاطة برؤية مايكل والزر ونانسي فرازر للاعتراف وما يعنيه عندهم، فقد انطلق البحث من **اشكالية مفادها** :(ما هو الاعتراف؟ وكيف نظّر اليه مايكل والزر ونانسي فرازر؟ وبماذا اتفقوا وبما اختلفوا في

رؤيتهم للاعتراف)، **وأما فرضية البحث** مفادها: (إنه وعلى الرغم من تعريف سياسة الاعتراف بتعريفات عدة إلا أن جميعها تصب في جانب واحد وهو الحد من التهميش الذي تتعرض له الأقلية في أي مجتمع، وقد اتفق والزر وفرازر على أن التهميش الثقافي والتمييز الاثني معاً هما سبب الانقسام في المجتمع، إلا أنهما اختلفا في عدم الاعتراف وما يترتب عليه)، ومن أجل التحقق من صحة فرضية البحث استعمل **المنهج التحليلي** حسب مقتضيات البحث، إضافة إلى **المنهج المقارن** للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين طرح والزر وفرازر للاعتراف، **وقد** قسم البحث إلى مقدمة ومحورين وخاتمة:

المبحث الاول: مفهوم الاعتراف

المبحث الثاني: رؤية مايكل والزر ونانسي فرازر للاعتراف

المبحث الأول: مفهوم الاعتراف

نتيجة للنقاشات التي ترتبط بالتعددية الثقافية وحقوق الاقليات الثقافية في المجتمعات الليبرالية، أصبح الاعتراف من المواضيع الكثيرة النقاش في الفكر السياسي الغربي المعاصر، ومع تطور العدالة في العالم المعاصر أخذ مفهوم الاعتراف أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجموعات والأقليات وبدأت العديد من الدول تعيد تشكيل سياستها وفق واقع التنوع الثقافي[١]، كونه من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الديمقراطية [٢].

الاعتراف هو الحل الأخلاقي والسياسي للإشكالية التي تواجه الهوية والتعدد الثقافي والتباين في المجتمع، إذ هو حاجة إنسانية حيوية لمعرفة التعامل والتبادل مع الآخر [٣]، وهناك من يذهب إلى أنه يعني مجموع العلاقات والمؤشرات التي تأخذ بعين الاعتبار هوية الآخر، ويجعل من الاعتراف آلية لكسب الرضا إضافة إلى الحافز الأخلاقي [٤]. وسياسة الاعتراف هي مجموعة

(١) ابراهيم مجيديلة، براديغم الاعتراف: المفهوم والمسارات، مجلة يتفكرون، ع٤٤،(مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، ٢٠١٤)، ص٩٤.

(٢) منتصر مجيد حميد، التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطية والشبكات والمؤسسات، (مجلة العلوم السياسية، ع(٥٤)، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨)، ص١٩٣.

(3) Charles Taylor ،Multiculturalism :Examining the politics of recognition ،Princeton University Press ،USA ،1994 ،P26.

(٤) محمد نور الدين، الوعي بالاعتراف: الهوية، المرأة، المعرفة، ط١، المركز الثقافي للكتاب،(الدار البيضاء، ٢٠١٧)، ص١٩٣.

من القواعد القانونية التي يكون هدفها ضمان الشروط الاجتماعية لتقدير واحترام الذات [١]، وإلى ذلك المعنى ذهبت (نانسي فرازر ١٩٤٧*) إذ ترى بأن سياسة الاعتراف تعني تلك السياسات التي تهدف إلى محاربة الفوارق الاجتماعية في المنزلة، لان ذلك سينتج قيام مؤسسات اجتماعية تسمح بالتكافؤ في المشاركة بين الأغلبية والأقلية في المجتمع[٢]، فهو بذلك تأكيد إيجابي على خصوصية جماعة ما وازالة لكل الفوارق الاجتماعية.

وذهب الفيلسوف الأمريكي (هربرت ميد 1863 -1931) إلى أن الاعتراف هو موقف إيجابي يحصل عليه الفرد من الجماعة تجاه ذاته كشخص يتميز بصفة خاصة به، إذ أن الانتماء إلى الجماعة والحصول على الاحترام له علاقة بالقدرة على عد أنفسنا مواطنين واعين لذاتهم

وذهب الفيلسوف الأمريكي (هربرت ميد ١٨٦٣ -١٩٣١) إلى أن الاعتراف هو موقف إيجابي يحصل عليه الفرد من الجماعة تجاه ذاته كشخص يتميز بصفة خاصة به، إذ أن الانتماء إلى الجماعة والحصول على الاحترام له علاقة بالقدرة على عد أنفسنا مواطنين واعين لذاتهم[٣]، فالاحترام هو شعور يتضمن الاعتراف بالقيمة الاخلاقية للأشخاص الآخرين، فهو الامتناع عن التفريط بما يجب القيام به من حق قانوني تجاه الآخرين[٤]، والاحترام هو الاعتراف بحق الفرد من قبل الجماعة وهو ميزة المجتمعات المدنية[٥]،

(١) ابراهيم مجيديلة،(مصدر سبق ذكره)، ص٩٦.

(*) مفكرة امريكية معاصرة وتعد من اهم ممثلي النظرية النقدية في الولايات المتحدة الامريكية، تأثرت في مسارها الفكري والسياسي ببعض المفكرين مثل اودورنو وهابرماس ، تهتم بالقضايا السياسية والاجتماعية وخاصة القضايا التي تتعلق بالعدالة والحركات النسوية والاعتراف، من ابرز اعمالها الفكرية اعادة تقويم الحركة النسائية الفرنسية والخيال الراديكالي بين اعادة التوزيع والاعتراف، اعادة توزيع ام اعتراف مناظرة فلسفية. للمزيد ينظر : كمال بومنير، دراسات في الفكر النقدي المعاصر : من فلتر بنيامين الى نانسي فرازر، ط١، دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠١٧، ص١١٠. وللمزيد عن فكرها السياسي ينظر : محمد حسن فيصل، الفلسفة السياسية الامريكية المعاصرة لتيار ما بعد الحداثة ريتشارد روتي ونانسي فرايزر انموذجاً، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد / كلية الآداب، ٢٠١٨). وايضاً : عبد المجيد عمران، نساء فيلسوفات، (دار قانة، باتنة، ٢٠١٧).

(2) Nancy Fraser and Axel Honneth، Redistribution or Recognition?: A Political-Philosophical Exchange، Verso Press، New York، 2003، P10.

(3) George Herbert Mead، Mind، Self، and Society from the Standpoint of a Social Behaviorist، University of Chicago Press، Chicago ، 1972، P448.

(٤) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، (مج١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢)، ص٤١.

(٥) مهند مصطفى، سياسات الاعتراف والحرية، مجلة تبين، ع١٧، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، ٢٠١٤) ص٨٣.

فتحقيقه يرتبط بالمجتمع المدني[١].

يتبين مما سبق تباين التعريفات التي بينت الاعتراف، إلا أنه بصورة عامة يمكن أن يكون دليل يكشف لنا التهميش والهيمنة التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد في مجتمع ما، من جماعة تتميز بأنها الأكثرية في المجتمع، ويكون الاعتراف هو الحل لتفادي هذه الهيمنة والتهميش لتفادي وقوع توترات أو صراعات داخل المجتمع، عن طريق التأكيد على وجوب معاملة الجميع على قدم المساواة.

وقد ارتبطت سياسة الاعتراف بتطور الفكرة الحديثة عن الهوية والتي أدت إلى ظهور سياسة التباين، التي تعني التأكيد على وجود الهوية التي تميز كل فرد وكل جماعة، إذ يتم بموجب ذلك تمييز هوية كل فرد عن فرد آخر وكل جماعة عن الأخرى[٢].

وكل ذلك كان نتيجة لتجاهل وتهميش خصوصية الفرد والجماعة عن طريق استيعابهم في هوية مهيمنة هي هوية الأكثرية، لان الجماعة المهيمنة ترغب في ترسيخ سيطرتها، ومثال ذلك الهنود والسود الأمريكيين، و يكون هدف هذه الجماعات هو العمل على تخليص ذاتهم من الهوية التي فرضت عليهم، وبذلك يكون الاعتراف حاجة إنسانية وضرورية لاستمرارهم[٣]، بحكم ارتباطه بالكرامة الإنسانية إذ أن لكل شخص كرامة تحتم على الآخرين الاعتراف بها لأنها لا تقدر بثمن في حين أن الاشياء يمكن تقييمها بثمن معين نتيجة إمكانية استبدالها بشيء مساوٍ لقيمتها [٤].

(١) رنا مولود شاكر، تحول السلطة في الفكر الغربي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، ع(٥٨)،(كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠١٩)، ص٢٨٣.

(2) Charles Taylor، The Politics of Recognition، In A group Of Authors، Multiculturalism: examining the politics of recognition، Princeton University Press، Princeton، 1994، P26.

(3) Ib Id، PP2728-.

(٤) نوار صالح، مبدأ احترام الكرامة الانسانية في مجال الاخلاق الحيوية،(مجلة جامعة دمشق، ع١، دمشق، ٢٠١١)، ص٢٥١.

المبحث الثاني: رؤية مايكل والزر (*) ونانسي فرازر للاعتراف (**).

ذهب (مايكل والـزر) إلى أن الانقسامات الكبيرة في المجتمع لا تعكس الاختلاف الطبقي فحسب، بل أيضاً تعكس الاختلاف العرقي والاثني إذ يتطابق هذان العنصران بشكل جزئي (وجود هذين النوعين من التفاوت إلى حد كبير)، وهذه هي سياسة الاعتراف التي أطلق عليها سياسة المحرومين في المجتمع، ومعاناة الأفراد من هذا التفاوت لا يجعلهم يشعرون بالحرمان فقط، بل يرافق ذلك شعور بعدم الاحترام، و يجب العمل على تحريرهم من الهويات المهيمنة أو على الأقل العمل على تخليصهم من تلك الظروف التي لم يختاروها(١).

فتحقيق مساواة بين الأفراد يعزز من حرياتهم داخل المجتمع، إضافة إلى تعزيز حريتهم في المشاركة باتخاذ القرار الجماعي الذي يخص النقاش حول الخيرات الاجتماعية وقيمها(٢)، فمن أجل تحقيق تـوازن اجتـماعي وسـياسي في المجتمع يجب العمل على احترام الجماعات المهمشة ثقافياً أو حتى اقتصادياً، وأفضل سبيل لاحترامهم هو معالجة نقاط الضعف التي تعاني منها تلك الجماعات على المستوى الفردي والجماعي إضافة إلى تعزيز الظروف التي تؤدي إلى الاحترام(٣)، فعلى النظام السياسي في الدولة المدنية أن يساوي بين المواطنين ويبتعد عن التمييز بينهم (٤)، ومن خلال ما اقترحه والزر يمكن أن يتحقق بناء السلام على المستوى الثقافي من خلال زيادة الوعي بالطرق غير العنيفة لمعالجة الصراع (٥).

(*) احد ابرز المفكرين السياسيين المعاصرين في امريكا ولد عام ١٩٣٥م، يكتب في مواضيع عدة منها الحرب العادلة وغير العادلة والقومية والعرقية والعدالة ودولة الرفاه والربط بين الدين والسياسة. ينظر:
Intitute for Ahanced Study، Princeton، ias.edu/scholars/walzer،In 5/4/2024:
Ahmed Abdel Karim Abdul Wahhab،Ammar Ahmed Abboud،MICHAEL WALZER'S JUST WAR THEORY، Journal of Higher Education Theory and Practice Vol. 23، 2023، P357.

(**) تناول موضوع الاعتراف مجموعة كبيرة من المفكرين مثل رونو وجان فيليب ولازاري وسيمور وانا اليزابيث واكسل هونيث وغيرهم الكثير، للمزيد من التفاصيل ينظر : كمال بو منير، اكسل هونيث فيلسوف الاعتراف، (ط١، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٥)، ص٤٣. وايضاً توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، ترجمة: سعد هجرس، ط٢، دار اويا، ليبيا، ٢٠٠٤.

(1) Michael Walzer، Equality and Civil Society، In A group of authors Society، Alternative Conceptions Of Civil Society، Princeton University Press، Princeton، 2002، P40.

(2) Michael Walzer، Liberalism and the Art of Separation، Political Theory، Vol. 12، Sage Publications، Aug 1984، P324.

(3) Michael Walzer، Equality and Civil Society، Op. Cit، P41.

(4) Ahmed Abdel-Karim Abdel-Wahhab، Zahra Abdel-Baqi Abdel-Razzaq، The Political Impact of Culture According to John Dewey's View، Social Science Journal، vol.13، n°1، publié in Res Militaris، 2023، P1095.

(٥) رغد نصيف جاسم، محمد عبد اللطيف ابراهيم، العدالة الانتقالية وبناء السلام والتحول الديمقراطي، (مجلة دراسات دولية، ع(٩٦/٩٥)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد، ٢٠٢٤)، ص١٨٨.

ويكون تعزيز تلك الظروف من خلال استبعاد التمييز، إذ يجب أن يحظر التعامل مع فرد ما أو جماعة ما بشكل خاص ، من أجل ضمان معاملة متساوية للجميع، إضافة إلى ضرورة أن يتم استبعاد القمع ليضمن الجميع حقوقهم السياسية في تكافؤ الفرص وحق الترشيح والتصويت وغيرها من الحقوق، كما يؤكد ايضاً على عدم التضييق على الممارسات التي تعبر عن إرادة الأفراد العامة في المجتمع مثل المناقشات والتجمعات، وكل ذلك ضروري لحماية استقلال الفرد الذاتي كونه يعزز قيمة الاحترام إضافة إلى تعزيز قيمة المواطنة التعددية، مما يسهم بإيجاد مواطنين فعاليين لا يعانون من الخضوع [١]، فمطلب الأقليات الثقافية بالاعتراف يتفق مع قيم الليبرالية وبشكل خاص قيمتي الحرية والمساواة [٢]، فالمجتمعات الليبرالية[*] التي حققت الاعتراف بالكرامة الانسانية كان نتيجة احترامها للذات الانسانية[٣]، وقد يكون ذلك سبب في تحول الأنظمة السياسية غير الغربية إلى تبني الديمقراطية [٤].

والتهميش الثقافي والاقتصادي إضافة إلى هيمنة نموذج ثقافي واحد متمثلاً بالرجل الأبيض الأمريكي، هو ما دفع (نانسي فرازر) إلى بلورة مقاربة جديدة للعدالة بوصفها مركبة من مفاهيم أخرى هي الاعتراف وإعادة التوزيع، وبذلك تجمع بين نموذج ثقافي متمثل بالاعتراف ونموذج اقتصادي متمثل في إعادة التوزيع، لأن الهيمنة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدت إلى الجانب الثقافي، لذا ظهرت المطالب الثقافية والهوياتية المطالبة بالكرامة[**] ورفع

(1) Michael Walzer، Philosophy and Democracy، Political Theory، Vol. 9، Sage Publications، Aug 1981، P384.

(2) Will Kymlicka،Politics in the Vernacular Nationalism، Multiculturalism، and Citizenship Queen's National Scholar، Department of Philosophy، Queen's University، 2001،p43.

(*) نقد الليبرالية من المفكرين الغربيين لم يكن عامل هدم للنجاحات التي حققتها بل كان يصب في خدمة المشروع الليبرالي، اذ ان التحديات التي واجهتها في مطلع القرن العشرين استطاعت ان تتجاوزها الى حدٍ ما . للمزيد ينظر : انمار محمود مجيد، سناء كاظم كاطع، الديمقراطية الراديكالية عند اكسل هونيث، (مجلة العلوم السياسية، ع(٦٣)، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢)،ص ص٣٣٢-٣٣٥. وايضاً : احمد عبد الكريم عبد الوهاب، الفكر السياسي عند روبرت نوزك، (مجلة العلوم السياسية، ع(٦٣)، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢)، ص ص٣٥٠-٣٥٢.

(٣) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير، ترجمة : فؤاد شاهين،(مركز الانماء القومي، بيروت، ١٩٩٣)، ص٢٩.

(4) Muntasser Majeed Hameed، Hybrid Regimes: An Overview، IPRI Journal،Islamabad Policy Research Institute، 2022، P3.

(**) وتشمل ايضاً حقوق النساء نتيجة الاهمية التي احتلتها النظرية النسوية منذ ثمانينات القرن الماضي. ينظر :

-Inass Abdulsada ali، Feminist Theorizing in the International Relations Discipline،Jonurnal of International Women،s Studies،Vol. 25، No.2،USA،2023، P1.

الاحتقار عن الجماعة التي تمثل الأقلية[١].

إضافة إلى التمييز بين العلاج الاقتصادي الذي يكون عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل وتنظيم تقسيم العمل، والعلاج الثقافي الذي يوجب تغيير ثقافي ورمزي من خلال إعادة تقويم الهويات المقموعة، وإحاطة ثقافة الجماعات التي تتعرض للتمييز بالتقدير والاحترام أي إعادة الاعتبار إلى التنوع الثقافي من خلال الاعتراف بهذا التنوع وتقدير قيمته بشكل إيجابي [٢].

التهميش الثقافي والاقتصادي إضافة إلى هيمنة نموذج ثقافي واحد متمثلاً بالرجل الأبيض الأمريكي، هو ما دفع (نانسي فرازر) إلى بلورة مقاربة جديدة للعدالة بوصفها مركبة من مفاهيم أخرى هي الاعتراف وإعادة التوزيع، وبذلك تجمع بين نموذج ثقافي متمثل بالاعتراف ونموذج اقتصادي متمثل في إعادة التوزيع، لأن الهيمنة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدت إلى الجانب الثقافي، لذا ظهرت المطالب الثقافية والهوياتية المطالبة بالكرامة(*) ورفع الاحتقار عن الجماعة التي تمثل الأقلية

وبذلك يتبين أن نانسي فرازر تقترح عدالة ذات بعدين تقوم على أساس معالجة حالات الظلم الاقتصادي أو حالات الظلم الثقافي، أو بعض الحالات التي تحتاج إلى عدالة توزيعية واعتراف على أن تكون تلك الحالات سبب في حالة عدم التكافؤ في المشاركة [٣]، لأنها ترى أن العدالة اليوم تتطلب إعادة التوزيع والاعتراف معاً، و من الضروري الجمع بينهما، إذ إن هذا الوضع ذو البعد الثنائي للعدالة من الناحية النظرية يمكنها من استيعاب متطلبات الدفاع عن المساواة الاجتماعية ومتطلبات الاعتراف الثقافي، ومن الناحية العملية تكون المهمة هي تحديد اتجاه سياسي مؤسسي يتمكن من إدماج أفضل سياسات إعادة التوزيع مع أفضل سياسات الاعتراف[٤].

وهذا الاهتمام بالجانب الثقافي نبع من ملاحظتها لوجود أزمة ثقافية كبيرة شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، في بداياتها الفكرية في ستينات القرن العشرين وبشكل خاص السياسة

(١) سمير بوسلهام، نانسي فريزر : مفهوم العدالة الاجتماعية بين يسارين ؛ ثقافي واقتصادي، في مجموعة من الباحثين والاكاديميين العرب، معجم الفلاسفة الامريكان،(ط١، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥)، ص٧١٣.

(2) Nancy Fraser، Social Justice in the Age of Identity Politics: Redistribution،Recognition and Participation، The Tanner Lectures On Human Values، Stanford University، 1996، P7.

(3) Terry Lovell،Nancy Fraser’s integrated theory of justice :a ‘sociologically rich’model for a global capitalist era?،In A group of authors، (Mis)recognition،Social Inequality and Social Justice،Routledge،New York،2007، P69.

(4) Nancy Fraser and Axel Honneth، Redistribution or Recognition?: A Political-Philosophical Exchange، Op. Cit، P9.

العنصرية ضد السود والأقليات الوافدة من مختلف الأجناس إلى أمريكا، إذ كان ذلك حافزاً لها للعمل السلمي من خلال البحث الأكاديمي لاسترداد حقوق الأقليات التي تتعرض للاستبعاد من المجتمع [١].

والرؤيا المؤسسية للاعتراف عند نانسي فرازر كانت نتيجة لنقلها الاعتراف من مجرد كونه خطاب نظري لتطبيق عملي، ليتم ممارسته في المؤسسات وبشكل دائم وفق القانون، لأنها ترى « العدالة لا تحدد عن طريق تمثل لما نأمله من حياة طيبة، بل عن طريق إمكانية مشاركة الأفراد في التفاعل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع الأخرين» [٢].

فالعدالة وفق رؤية نانسي فرازر تعني التكافؤ في المشاركة، ووفقاً لذلك تتطلب العدالة ترتيبات اجتماعية تسمح للجميع بالمشاركة كأقران في الحياة بشكل عام، وإن التغلب على الظلم يعني تفكيك العقبات المؤسسية التي تمنع بعض الأفراد من المشاركة على قدم المساواة مع الأخرين كشركاء كاملين في التفاعل الاجتماعي [٣].

وترى أن الاعتراف بوصفه من مكونات العدالة وبعد من أبعادها، يرتبط بالمكانة القانونية التي يحصل عليها الفرد في المجتمع المنظم بقانون، فالاعتراف لا يرتبط بالجانب الشخصي أو الذاتي للفرد بالمعنى السيكولوجي، فعدم الاعتراف ليس له علاقة بالجانب النفسي بل هو نتيجة التبعية والخضوع الاجتماعي الذي تنتجه المؤسسات الاجتماعية، وكان من الأفضل معالجة موضوع الاعتراف من جانب العدالة لا من تحقيق الذات[٤].

فهي ترفض ما ذهب إليه منظري الاعتراف المعاصرين(*) الذين أكدوا على ارتباط الاعتراف بتحقيق الذات الإنسانية، إذ إن عدم الاعتراف عندهم أو حرمان شخص ما من الاعتراف يعني حرمانه من شرط أساسي لازدهار الإنسان، أو إن عدم الاعتراف أو سوء الاعتراف يمكن أن

---

(١) نور الدين علوش (اعداد وتحرير)، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة، (ط١، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، ٢٠١٣)، ص٧١.

(٢) نور الدين علوش، الفلسفة الامريكية المعاصرة، (ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٦)، ص١٤٦.

(3) Nancy Fraser، Re-framing justice in a globalizing world ، In A group of authors، (Mis)recognition Social Inequality and Social Justice، Op. Cit، P20.

(4) Nancy Fraser، Qu'est-ce que la justice sociale? Reconnaissance et redistribution، Op. Cit، P27.

(*) وتقصد المفكر اكسل هونيث والمفكر تشارلز تايلور، للمزيد عن افكارهم بخصوص نظرية الاعتراف ينظر : انمار محمود مجيد، نظرية الاعتراف في الفكر السياسي الغربي المعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص ص٨١-٨٦. وايضاً اكسل هونيث، التشيؤ بحث موجز في النظرية النقدية، ترجمة : كمال بو منير، ط١، دار الامل، الجزائر، ٢٠١٣. وايضاً

Charles Taylor، The Ethics of Authenticity، Harvard University Press، Cambridge، London، England، 1991.

يكون شكل من أشكال القمع إذ يسجن شخص ما في نمط وجود زائف ومشوه و يمكن أن يحدث جرحاً خطيراً وكراهية للذات، إضافة إلى تأكيدهم على أن الاعتراف ليس مجرد مجاملة بل حاجة إنسانية، لأن إنكار الاعتراف يضعف فهم الأشخاص الإيجابي عن ذاتهم وهو فهم مكتسب من وسائل ذاتية مشتركة [١].

لذا نجدها تؤكد إن عدم الاعتراف لا يعني التقليل من قيمة وكرامة الفرد أو الجماعة بل يعني الخضوع الاجتماعي، أي منع الفرد من المشاركة كنظير في الحياة الاجتماعية والسياسية وإن علاج ذلك يجب أن يكون بالاعتراف لكل فرد بحقوقه الكاملة، إضافة إلى قدرته على المشاركة في المجتمع بشكل مساوٍ للأخرين، فعدم الاعتراف هو « علاقة مؤسساتية للإخضاع الاجتماعي « فكونك غير معترف بك لا يعني إساءة الظن بك أو تخفض قيمتك الذاتية حسب سلوك أو معتقد بل يعني إن مكانتك كعضو كامل الحقوق في التفاعل الاجتماعي معدومة[٢].

وعدم الاعتراف يمكن أن يتخذ أشكال متعددة وأنماط مختلفة، فقد يكون في بعض الأحيان قضائياً ومدون بشكل صريح في القوانين، وفي حالات أخرى قد يكون في السياسات الحكومية والقوانين الإدارية، وقد يكون في الأعراف طويلة الأمد أو في الممارسات الاجتماعية المترسخة في المجتمع، وأن معالجة عدم الاعتراف يتطلب تغيير القيم التي تنظم التفاعل داخل المؤسسات، ففي جانب القضاء يتطلب تغيير للقوانين وفي الجانب السياسي يتطلب تغيير سياسي وهكذا بالنسبة إلى الأنماط والأشكال الأخرى

فيجب أن ينظر إلى الاعتراف كمسألة تتعلق بالمكانة الاجتماعية، ويعني ذلك دراسة الأنماط المؤسسية للقيمة الثقافية لتأثيرها على المكانة النسبية للفاعلين الاجتماعيين، فعندما تشكل هذه الأنماط جهات فاعلة كأقران قادرة على المشاركة على قدم المساواة مع بعضها البعض في الحياة العامة، عند ذلك يمكن أن نتحدث عن الاعتراف المتبادل والمساواة في المكانة، وعلى النقيض من ذلك عندما تشكل الأنماط المؤسسية للقيمة الثقافية بعض العناصر الفاعلة على أنها أقل شأناً أو مستبعدة و اقل من الشركاء الكاملين في التفاعل الاجتماعي عندها يجب أن نشير إلى عدم الاعتراف والتبعية في المكانة[٣].

وعدم الاعتراف يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة وأنماطاً مختلفة، فقد يكون في بعض

(١) Nancy Fraser and Axel Honneth، Redistribution or Recognition?: A Political-Philo-sophical Exchange، Op. Cit، P28.

(2) Nancy Fraser، Social Justice in the Age of Identity Politics: Redistribution، Recognition and Participation، Op. Cit، PP25-26.

(3) Nancy Fraser and Axel Honneth، Redistribution or Recognition?: A Political-Philosophical Exchange، Op. Cit، PP2930-.

الأحيان قضائياً ومدون بشكل صريح في القوانين، وفي حالات أخرى قد يكون في السياسات الحكومية والقوانين الإدارية، وقد يكون في الأعراف طويلة الأمد أو في الممارسات الاجتماعية المترسخة في المجتمع، وأن معالجة عدم الاعتراف يتطلب تغيير القيم التي تنظم التفاعل داخل المؤسسات، ففي جانب القضاء يتطلب تغيير للقوانين وفي الجانب السياسي يتطلب تغيير سياسي وهكذا بالنسبة إلى الأنماط والأشكال الأخرى[1].

يتبين إن الاعتراف عند نانسي فرازر هو العمل على إزاحة كل المعوقات والعقبات التي يمكن أن تقف أمام مشاركة الأفراد المتكافئة مع أقرانهم في الحياة، إضافة إلى أن القوانين أو الاجراءات أو السياسات التي تقف أمام تكافؤ المشاركة يجب أن تعدل أو تستبدل بأخرى تكون أكثر نجاعة، من أجل أن تحقق عدالة بين الأفراد.

الخاتمة

بعد أن إنتهينا من البحث تبين لنا إن نانسي فرازر تتفق مع ما طرحه مايكل والزر، عندما أكد على إن الانقسام في المجتمع لا يكون نتيجة للتهميش الاقتصادي فقط، بل أيضاً نتيجة الاختلاف العرقي والاثني وتطابقهما، فالأسباب لا تكون ثقافية فقط ولا اقتصادية بل السببين معاً.

إلا إنهما اختلفا في حالة عدم وجود الاعتراف التي عدها والزر تتمثل في عدم الاحترام والشعور بالحرمان، بسبب هيمنة هوية معينة على هويتهم إضافة إلى وضعهم في ظروف لم يختاروها بإرادتهم، وبتعبير آخر يرفض مايكل والزر الهوية القومية التي تفرض على الأفراد وتحل محل هويتهم الاصلية.

في المقابل أشارت نانسي فرازر إلى أن عدم الاعتراف يعني حرمان الفرد من المشاركة بشكل متساوٍ مع أقرانه في المجتمع، وإن علاج ذلك يكون بالاعتراف بحق الفرد بشكل كامل في مختلف جوانب الحياة.

ومن ناحية أخرى لم تكتفي نانسي فرازر بطرح الاعتراف بشكل نظري فقط، كما أكد عليه والزر من ضرورة وجود الاحترام للجماعات المهمشة ثقافياً واقتصادياً وتعزيز الظروف التي تؤدي إلى احترامهم، إذ نجد أن نانسي فرازر ذهبت إلى نقله من الجانب النظري إلى الواقع، عن طريق جعله في هيكل مؤسسي ليتم الحفاظ على ديمومته، وجعلت وجود ضامن لتحقيقه يتمثل بالقانون.

(1) Nancy Fraser، Rethinking Recognition ، The new left review، London، May 2000. https://newleftreview.org/issues/ii3/articles/nancy-fraser-rethinking-recognition

المصادر

١. ابراهيم مجيديلة، براديغم الاعتراف: المفهوم والمسارات، مجلة يتفكرون، ع٤، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، ٢٠١٤.
٢. ابراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٣.
٣. احمد عبد الكريم عبد الوهاب، الفكر السياسي عند روبرت نوزك، مجلة العلوم السياسية، ع(٦٣)، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢.
٤. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج١، ط١ ، عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.
٥. اكسل هونيث، التشيؤ بحث موجز في النظرية النقدية، ترجمة: كمال بو منير، ط١، دار الامل، الجزائر، ٢٠١٣.
٦. اكسل هونيث، الصراع من اجل الاعتراف: القواعد الاخلاقية للمآزم الاجتماعية، ترجمة: (جورج كتورة)، ط١، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٥.
٧. انمار محمود مجيد، سناء كاظم كاطع، الديمقراطية الراديكالية عند اكسل هونيث، مجلة العلوم السياسية، ع(٦٣)، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢.
٨. انمار محمود مجيد، نظرية الاعتراف في الفكر السياسي الغربي المعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٠.
٩. بول ريكور، سيرة الاعتراف ثلاث دراسات، ترجمة: (فتحي انفزو)، ط١، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠.
١٠. توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، ترجمة: سعد هجرس، ط٢، دار اويا، ليبيا، ٢٠٠٤.
١١. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مج١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.
١٢. رغد نصيف جاسم، محمد عبد اللطيف ابراهيم، العدالة الانتقالية وبناء السلام والتحول الديمقراطي، مجلة دراسات دولية، ع(٩٦/٩٥)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد، ٢٠٢٤.
١٣. رنا مولود شاكر، تحول السلطة في الفكر الغربي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، ع(٥٨)، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠١٩.
١٤. الزواوي بغورة، الاعتراف من اجل مفهوم جديد للعدل دراسة في الفلسفة الاجتماعية، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
١٥. الزواوي بغورة، في نظرية العدل: من اعادة التوزيع الى الاعتراف، مجلة يتفكرون، ع(٤)،

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، ٢٠١٤.
١٦. ساید مطر، مسائل التعدد والاختلاف في الانظمة الليبرالية والغربية _ مدخل لدراسة تشالز تايلر _، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.
١٧. عبد المجيد عمران، نساء فيلسوفات، دار قانة، باتنة، ٢٠١٧.
١٨. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير، ترجمة : فؤاد شاهين، مركز الانماء القومي، بيروت، ١٩٩٣.
١٩. كمال بو منير، اكسل هونيث فيلسوف الاعتراف، ط١، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٥ .
٢٠. كمال بومنير، دراسات في الفكر النقدي المعاصر: من فلتر بنيامين الى نانسي فرازر، ط١، دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠١٧.
٢١. مجموعة من الباحثين والاكاديميين العرب، معجم الفلاسفة الامريكان، ط١، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥.
٢٢. محمد امين بن جيلالي، مأسسة الاعتراف عند نانسي فريزر : تحليل البنية الثقافية والاقتصادية للاعتراف، مجلة الباب، ع١١، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، ٢٠١٧.
٢٣. محمد حسن فيصل، الفلسفة السياسية الامريكية المعاصرة لتيار ما بعد الحداثة ريتشارد روتي ونانسي فرايزر انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة بغداد / كلية الآداب، ٢٠١٨.
٢٤. محمد نور الدين، الوعي بالاعتراف: الهوية، المرأة، المعرفة، ط١، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ٢٠١٧.
٢٥. منتصر مجيد حميد، التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطية والشبكات والمؤسسات، مجلة العلوم السياسية، ع(٥٤)، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨.
٢٦. مهند مصطفى، سياسات الاعتراف والحرية، مجلة تبين، ع١٧، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.
٢٧. ميخائيل انوود، معجم مصطلحات هيجل، ترجمة: (امام عبد الفتاح امام)، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٨. نوار صالح، مبدأ احترام الكرامة الانسانية في مجال الاخلاق الحيوية ، مجلة جامعة دمشق، ع١، دمشق، ٢٠١١.
٢٩. نور الدين علوش (اعداد وتحرير)، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة، ط١، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، ٢٠١٣ .
٣٠. نور الدين علوش، الفلسفة الامريكية المعاصرة، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٦.

31. Ahmed Abdel Karim Abdul Wahhab ,Ammar Ahmed Abboud, MICHAEL WALZER‘S JUST WAR THEORY ,Journal of Higher Education Theory and Practice Vol.2023 ,23 .
32. Ahmed Abdel-Karim Abdel-Wahhab ,Zahra Abdel-Baqi Abdel-Razzaq ,The Political Impact of Culture According to John Dewey‘s View ,Social Science Journal ,vol ,13.n ,1°publié in Res Militaris.2023 ,
33. Alexander zollandz and christoph wanko ,grosses worterbuch politik ,compact NA verlag munchen ,Germany.2005 ,
34. Bertelsmann,deutsches worterbuch ,wissen media verlag gmbh munchen,Germany.2003 ,
35. Charles Taylor ,Multiculturalism :Examining the politics of recognition ,Princeton University Press ,USA.1994 ,
36. Charles Taylor ,The Politics of Recognition ,In A group Of Authors ,Multiculturalism :examining the politics of recognition, Princeton University Press ,Princeton.1994 ,
37. Charles Taylor ,The Ethics of Authenticity ,Harvard University Press ,Cambridge ,London ,England.1991 ,
38. George Herbert Mead ,Mind ,Self ,and Society from the Standpoint of a Social Behaviorist ,University of Chicago Press ,Chicago.1972 ,
39. Inass Abdulsada ali ,Feminist Theorizing in the International Relations Discipline ,Jonurnal of International Women,s Studies,Vol. ,25No,2.USA.2023,
40. Intitute for Ahanced Study ,Princeton ,ias.edu/scholars/walzer ,In .5/4/2024
41. Merriam Webster ,Webster Dictionary of English us age ,publishers spring field Massachusetts ,spring field ,USA.1989 ,
42. Michael Walzer ,Equality and Civil Society ,In A group of authors Society ,Alternative Conceptions Of Civil Society ,Princeton

University Press ,Princeton.2002 ,

43. Michael Walzer ,Liberalism and the Art of Separation ,Political Theory ,Vol ,12 .Sage Publications ,Aug.1984
44. Michael Walzer ,Philosophy and Democracy ,Political Theory, Vol ,9 .Sage Publications ,Aug.1981 ,
45. Monika schoch ,duden ,part ,2 Bibliographisches institute Mannhim germany.
46. Muntasser Majeed Hameed ,Hybrid Regimes :An Overview ,IPRI Journal ,Islamabad Policy Research Institute.2022 ,
47. Nancy Fraser ,Qu'est-ce que la justice sociale ? Reconnaissance et redistribution ,par Estelle Ferrarese ,Paris.2005 ,
48. Nancy Fraser ,Social Justice in the Age of Identity Politics :Redistribution ,Recognition and Participation ,The Tanner Lectures On Human Values ,Stanford University.1996 ,
49. Nancy Fraser and Axel Honneth ,Redistribution or Recognition:? A Political-Philosophical Exchange ,Verso Press ,New York, .2003
50. Nancy Fraser ,Rethinking Recognition , The new left review ,London ,May , 2000 https//:newleftreview.org/issues/ii3/articles/nancy-fraser-rethinking-recognition.
51. Paul Robert,le petit Robert ,part ,1 societe du nouveau littre.1967 ,
52. Terry Lovell ,Nancy Fraser's integrated theory of justice: a' sociologically rich 'model for a global capitalist era ,?In A group of authors) ,Mis(recognition ,Social Inequality and Social Justice, Routledge ,New York.2007 ,
53. Will Kymlicka,Politics in the Vernacular Nationalism ,Multiculturalism ,and Citizenship Queen's National Scholar ,Department of Philosophy ,Queen's University.2001 ,

References

1. A group of Arab researchers and academics ,Dictionary of American Philososophers1 ,st Fl ,.Adnan Library ,Baghdad.2015 ,
2. Abdul Majeed Imran ,Women's Philosophers ,Dar Qana ,Batna, .2017
3. Ahmed Abdel Karim Abdul Wahab ,Political Thought at Robert Nozak ,Journal of Political Science ,P ,(63) .University of Baghdad / Faculty of Political Science.2022 ,
4. Ahmed Mokhtar Omar ,Dicticonary of Contemporary Arabic Language ,Pl1 ,1.st ,Book World ,Cairo.2008 ,
5. Al-Zawawi Baghoura ,in The Theory of Justice :From Redistribution to Recognition ,Journal of Thinking ,P4 ,Foundary Believers Without for Studies and Research ,Rabat.2014 ,
6. Al-Zawawi in Ghora ,recognition for a new concept of justice ,a study in social philosophy1 ,st floor ,Vanguard House for printing and publishing ,Beirut.2012 ,
7. Anmar Mahmoud Majid ,Recognition Theory in Contemporary Western Political Thought ,Master's Thesis) Unpublished ,(University of Baghdad / Faculty of Political Science.2020 ,
8. Anmar Mahmoud Majid ,Sana Kazem Kati ,Radical Democracy at Axel Honith ,Journal of Political Science ,A ,(63) .University of Baghdad / Faculty of Political Science.2022 ,
9. Axel Honith ,The Struggle for Confession :The Ethical Rules of Social Insistences ,Translation) :George Korra1 ,(st floor ,Eastern Library ,Beirut.2015 ,
10. Excel Honith ,The Brief Research in Critical Theory ,Translation: Kamal Bou Moneer1 ,st Edition ,Dar Al-Amal ,Algeria.2013 ,
11. Francis Fukuyama ,The End of History and the Last Man ,Translated by :Fouad Shaheen ,Center for National Development ,Beirut.1993 ,

12. Ibrahim Madkour ,Philosophical Lexicon ,Arabic Language Academy ,Cairo.1983 ,
13. Ibrahim Majidila ,Bradighm Confession :Concept and Pathways, Thinking Magazine ,p4 ,Faithful Without Borders Foundation for Studies and Research ,Rabat.2014 ,
14. Jamil Saliba ,the philosophical dictionary ,M1 ,the Lebanese Book House ,Beirut.1982 ,
15. Kamal Bou Monir ,Excel Honith ,philosopher of confession1 ,st, Knowledge Forum ,Beirut.2015 ,
16. Kamal Boumner ,Studies in Contemporary Critical Thought :From Benjamin‘s Filter to Nancy Fraser1 ,st ,Dar Al-Khaldouniya ,Algeria.2017 ,
17. Michael Anwood ,Hegel‘s Glossary of Terms ,Translated) :Amam Abdel Fattah Imam ,(National Translation Project ,Cairo.2000 ,
18. Mohamed Noureddine ,Awareness of Recognition :Identity ,Women ,Knowledge1 ,st ,Cultural Center for Book ,Casablanca.2017 ,
19. Mohammed Amin bin Jilali ,Institutionalization of Confession at Nancy Fraser :Analysis of the Cultural and Economic Structure of Recognition ,Al-Bab Magazine ,G11 ,Faithfuls Without Borders Foundation for Studies and Research ,Rabat.2017 ,
20. Mohammed Hassan Faisal ,Contemporary American Political Philosophy of the Postmodern Current Richard Ruti and Nancy Fraser as a model ,Master‘s thesis ,University of Baghdad / Faculty of Arts.2018 ,
21. Montasser Majid Hamid ,Diversity and Peace in Democratic Frameworks ,Networks and Institutions ,Journal of Political Science ,p ,(54) .University of Baghdad / Faculty of Political Science, .2018
22. Muhannad Mustafa ,Recognition and Freedom Policies ,Tawn Magazine ,A17 ,Arab Center for Research and Policy Studies,

Doha.2014 ,

23. Noir Saleh ,the principle of respect for human dignity in the field of vital ethics ,Damascus University Journal ,V1 ,Damascus.2011 ,
24. Nour Al-Din Alloush) Preparation and Liberation ,(Dialogues in Contemporary Political Philosophy1 ,st Edition ,Dar Al-Rawafed Cultural Publishers ,Beirut.2013 ,
25. Noureddine Alloush ,Contemporary American Philosophy1 ,st, Dar Al-Rafidain ,Beirut.2016 ,
26. Paul Recor ,Biography of Confession Three Studies ,Translation:)Fathi Invso1 ,(st ,National Translation Center ,Tunisia.2010 ,
27. Raghad Nassif Jassim ,Mohammed Abdul Latif Ibrahim ,Transitional Justice ,Peacebuilding and Democratic Transformation, Journal of International Studies ,P ,(95/96) Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad.2024 ,
28. Rana Muloud Shaker ,Power Shift in Contemporary Western Thought ,Journal of Political Science ,P ,(58) .Faculty of Political Science / University of Baghdad.2019 ,
29. Side Matar ,Issues of Pluralism and Difference in Liberal and Western Systems _ Introduction to the Study of Charles Tyler,_ 1st ,Arab Center for Research and Policy Studies ,Beirut.2015 ,
30. Tom Botomor ,Frankfurt School ,Translated by :Saad Hajras2 ,nd, Dar Oia ,Libya.2004 ,
31. Ahmed Abdel Karim Abdul Wahhab ,Ammar Ahmed Abboud, MICHAEL WALZER‘S JUST WAR THEORY ,Journal of Higher Education Theory and Practice Vol.2023 ,23 .
32. Ahmed Abdel-Karim Abdel-Wahhab ,Zahra Abdel-Baqi Abdel-Razzaq ,The Political Impact of Culture According to John Dewey‘s View ,Social Science Journal ,vol ,13.n ,1°publié in Res Militaris.2023 ,
33. Alexander zollandz and christoph wanko ,grosses worterbuch

politik ,compact NA verlag munchen ,Germany.2005 ,

34. Bertelsmann,deutsches worterbuch ,wissen media verlag gmbh munchen,Germany.2003 ,
35. Charles Taylor ,Multiculturalism :Examining the politics of recognition ,Princeton University Press ,USA.1994 ,
36. Charles Taylor ,The Politics of Recognition ,In A group Of Authors ,Multiculturalism :examining the politics of recognition, Princeton University Press ,Princeton.1994 ,
37. Charles Taylor ,The Ethics of Authenticity ,Harvard University Press ,Cambridge ,London ,England.1991 ,
38. George Herbert Mead ,Mind ,Self ,and Society from the Standpoint of a Social Behaviorist ,University of Chicago Press ,Chicago.1972 ,
39. Inass Abdulsada ali ,Feminist Theorizing in the International Relations Discipline ,Jonurnal of International Women,s Studies,Vol. ,25No,2.USA.2023,
40. Intitute for Ahanced Study ,Princeton ,ias.edu/scholars/walzer ,In .5/4/2024
41. Merriam Webster ,Webster Dictionary of English us age ,publishers spring field Massachusetts ,spring field ,USA.1989 ,
42. Michael Walzer ,Equality and Civil Society ,In A group of authors Society ,Alternative Conceptions Of Civil Society ,Princeton University Press ,Princeton.2002 ,
43. Michael Walzer ,Liberalism and the Art of Separation ,Political Theory ,Vol ,12 .Sage Publications ,Aug.1984
44. Michael Walzer ,Philosophy and Democracy ,Political Theory, Vol ,9 .Sage Publications ,Aug.1981 ,
45. Monika schoch ,duden ,part ,2 Bibliographisches institute Mannhim germany.
46. Muntasser Majeed Hameed ,Hybrid Regimes :An Overview ,IPRI

Journal ,Islamabad Policy Research Institute.2022 ,

47. Nancy Fraser ,Qu‘est-ce que la justice sociale ? Reconnaissance et redistribution ,par Estelle Ferrarese ,Paris.2005 ,
48. Nancy Fraser ,Social Justice in the Age of Identity Politics :Redistribution ,Recognition and Participation ,The Tanner Lectures On Human Values ,Stanford University.1996 ,
49. Nancy Fraser and Axel Honneth ,Redistribution or Recognition:? A Political-Philosophical Exchange ,Verso Press ,New York2003 , .
50. Nancy Fraser ,Rethinking Recognition , The new left review ,London ,May , 2000 https//:newleftreview.org/issues/ii3/articles/nancy-fraser-rethinking-recognition.
51. Paul Robert,le petit Robert ,part ,1 societe du nouveau littre.1967 ,
52. Terry Lovell ,Nancy Fraser‘s integrated theory of justice: a’ sociologically rich ‘model for a global capitalist era ,?In A group of authors) ,Mis(recognition ,Social Inequality and Social Justice, Routledge ,New York.2007 ,
53. Will Kymlicka,Politics in the Vernacular Nationalism ,Multiculturalism ,and Citizenship Queen‘s National Scholar ,Department of Philosophy ,Queen‘s University.2001 ,

طريق التنمية والمشاريع المنافسة (الأقليمية والدولية)
قراءة إستر اتيجية

م. د أحمد عبد الجبارعبد الله
كلية القانون / جامعة البصرة
ahmed.abdallh@uobasrah.edu.iq
https://doi.org/10.61884/hjs.v14i54.605

ملخص :

يُعد طريق التنمية العراقي من المشاريع الكبيرة والمهمة التي تربط عدة أقاليم مع بعضها البعض وبطرق نقل متنوعة، والمشروع يعول عليه في جانب كبير من استحصال عوائد اقتصادية وتنموية، فضلاً عن عائدات المكانة الإقليمية للعراق على المستوى السياسي والأمني والثقافي والتكنولوجي، ويهدف المشروع إلى إعادة تشكيل حركة التجارة والنقل لتسهيل عملية مرور البضائع عبر إنشاء بنية تحتية من الطرق والسكك الحديدية للربط بين قارتي آسيا وأوروبا، كما يأتي المشروع بصفته مبادرة إستراتيجية في إطار التوجه الإقليمي نحو تعزيز التكامل الاقتصادي للمنطقة، لكن طريق التنمية لا يخلو من تحديات المشاريع المنافسة له على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ما تسعى الدراسة لبحثه والوقوف عليه.

الكلمات المفتاحية: الأهمية الإستراتيجية، المنظور الجيوبولتيك، المنظور الجيوستراتيجي، المشاريع الإقليمية، المشاريع الدولية.

The Development Road and Competing Projects (Regional and International): A Strategic Analysis

Dr. Ahmed Abdul-Jabbar Abdullah
College of Law / University of Basrah
ahmed.abdallh@uobasrah.edu.

ABSTRACT:

The Iraqi Development Road is considered one of the major and significant projects that connects multiple regions through diverse transportation modes. The project is expected to generate substantial economic and developmental revenues، in addition to enhancing Iraq's regional standing in political، security، cultural، and technological spheres. The project aims to reshape the movement of trade and transportation by facilitating the flow of goods through the establishment of infrastructure consisting of roads

and railways that link the continents of Asia and Europe. It also emerges as a strategic initiative within the broader regional trend toward promoting economic integration. However، the Development Road is not without challenges posed by competing projects at both regional and international levels—an issue this study seeks to examine and address.

KEYWORDS: Strategic importance، geopolitical perspective، geostrategic perspective، regional projects، international projects.

المقدمة:

تهتم الدول بالقوة الاقتصادية وفقاً للمنظور الواقعي، فتعمل على إيجاد التوازن بين مختلف مقومات القوة لديها، وفي هذا السياق تسعى الدول لاستحصال المزيد من القوة الاقتصادية عبر مشاريع الربط الجغرافي بين الأقاليم المتقاربة ومنها إلى الأقاليم البعيدة، إذ تعد عملية توظيف العامل الجغرافي من العوامل الشائعة في الآونة الاخيرة، لا سيما بالنسبة إلى الدول التي تتمتع بموقع إستراتيجي مهم مطل على البحار أو الدول المتحكمة بمناطق العبور وممرات الطاقة، ونظراً لموقع العراق الذي يعطيه أهمية فاعلة في أداء دور فاعل في عملية التوازنات الإقليمية والتغيير من معادلة الفعل الجيوستراتيجي وتوجهه نحو مراكز الجذب الجيوسياسي في المنطقة من خلال بناء شراكات إستراتيجية في مختلف المجالات، فان تطوير الربط السككي في العراق يعد من أهم الخطوات التي تسهم في عملية تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية بصورة عامة، وعليه سيتم تسليط الضوء على المشاريع الإقليمية والدولية المنافسة لطريق التنمية العراقي ومدى تأثيرها عليه.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مشروع طريق التنمية والمكانة التي يحظى بها في تطوير اقتصاد الدولة بالشكل الأساس لا سيما مشاريع الربط السككي وممرات الطاقة، في ظل التحولات الدولية الراهنة والمتغيرات التي أصابت النظام الدولي وانعكاس ذلك على المنظومة الاقليمية منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتيجية، وكل ما يتعلق من مشاريع منافسة على المستوى الإقليمي أو الدولي.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في الوقوف على أهم المشاريع الإقليمية والدولية المطروحة المنافسة لطريق التنمية والتي تؤثر عليه بالشكل المباشر، وكذلك تسليط الضوء على منطقة الشرق الأوسط ومكانة العراق فيها كدولة ربط تتوسط مناطق إستراتيجية مهمة تعد محل صراع.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث الرئيسة في المشاريع المطروحة المنافسة لطريق التنمية، وهل أن هذه المشاريع ستؤثر على طريق التنمية أو تحيده أو تلغيه أم على العكس

من ذلك؟

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة محل صراع دولي وإقليمي، لذا باتت الأنظار تتجه نحوها بشكل كبير، وعليه فهناك مشاريع منافسة لطريق التنمية (إقليمية ودولية) من شانها أن تقوض من عملية إقامة المشروع.

منهج البحث: من أجل دراسة مشكلة البحث بالشكل الموضوعي وإثبات صحة الفرضية من عدمها استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتفسيرها للقياس، ومعرفة تأثير العوامل في إحداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج.

تقسيم البحث: تم تقسيم البحث إلى مبحثين أساسيين وفق الآتي:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لطريق التنمية.

والمبحث الثاني: المشاريع الإقليمية والدولية المنافسة لطريق التنمية.

المبحث الأول: الأهمية الإستر اتيجية لطريق التنمية

تعمل الدول لإيجاد التوازن بين مختلف مقومات القوة لديها، إي أنها لا تركز فقط على الجوانب الجغرافية والسكانية والعسكرية، وإنما تشرع في إعطاء الاهتمام للجوانب الاقتصادية من موارد طبيعية وقدرات صناعية ومالية وتقنية، وفي هذا السياق تصاعد توظيف بعض المفاهيم التي تعبر عن مركزية حتميات الجغرافيا وتأثيرها في التفاعلات الدولية، ويتمثل ذلك في (الجغرافيا الوظيفية) التي تركز على الممرات الاقتصادية ومشروعات البنية التحتية وطرق النقل العابرة للحدود وشبكات الموانئ، والتي من شانها خلق مراكز إقليمية للتجارة والخدمات وخرائط جديدة للقوة الاقتصادية، وهذا يتصل بشكل أساس بمفهوم (الجغرافيا المتداخلة) التي تتأسس على تصاعد الاتصال والتشبيك بين الأقاليم المتقاربة بحيث تنشأ أقاليم وسيطة تعمل على تحقيق غايات اقتصادية مثل الانتقال السريع للسلع والخدمات وتحفيز التنمية الاقتصادية[1]. وبذلك سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين ووفق الاتي:

المطلب الأول: الأهمية من المنظور الجيوبولتيك

استضاف العراق في ٢٧ أيار ٢٠٢٣ مؤتمرًا لمناقشة مشروع طريق التنمية الاستراتيجي، الذي يربط ميناء الفاو في العراق بالأراضي التركية، ومن هناك إلى أوروبا، بمشاركة وزراء النقل وممثلين عن دول الجوار العراقي، وهم: (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، سلطنة عمان، إيران، تركيا، سوريا، الأردن)، إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وتم الإعلان

(١) احمد عبد الجبار عبد الله، استراتيجية الهيمنة ومستقبل النظام الدولي في ظل مبادرة (الحزام والطريق)، (بغداد: دار انكي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤)، ص ٥٨.

عن مشروع طريق التنمية الإستراتيجي في إطار جهود العراق لإعادة تموضعه على خريطة التجارة والنقل العالمية وسعيه للعب دور إقليمي فعال، وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط الرئيسة المتعلقة بالمشروع، والتي تشمل نقل البضائع من ميناء الفاو إلى تركيا مرورًا بمحافظات العراق، وصولًا إلى المثلث العراقي التركي السوري في منطقة فيشخابور، ومن هناك إلى أوروبا ومنطقة القوقاز، ويشمل المشروع أيضًا إنشاء ١٥ محطة قطار على طول الطريق، بما في ذلك المدن الرئيسة مثل البصرة، بغداد، الموصل، وحتى الحدود التركية، ليصبح العراق بذلك مركزًا رئيسًا للتجارة والنقل بين آسيا وأوروبا (٢) انظر خارطة رقم(١).

خارطة (١) طريق التنمية

المصدر: شركة PEG : اختيار مسار طريق التنمية الدولي كان وفقاً للتضاريس، ٢٠٢٣. متاح على الموقع : https://www.nrttv.com/ar/detail3/12202.

ثانياً: المكانة

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم الأقاليم الفرعية في النظام الدولي، فهي قلب العالم وحلقة الوصل بين الشرق والغرب، ومن المناطق التي لا زالت تعد من المجالات الحيوية

لجذب القوى الدولية اليها، ويأتي في مقدمتها الولايات المتحدة والصين[١]، ويعد العالم العربي من أكثر مناطق العالم كثافة من حيث الأنشطة الاقتصادية بحكم موقعه الجغرافي الفريد، وهو امتداداً إستراتيجي لمناطق محيطة بدول إقليمية فاعلة، تتميز بوجود الممرات الحاكمة الشديدة التأثير في حركة النقل البحري الدولي والتي تتمثل في: (قناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز)، وعليه أدركت الدول الإقليمية والدولية إن تأمين الملاحة لهذه الممرات يضمن لها استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية[٢].

طريق التنمية يربط كل هذه المناطق المهمة ببعض، وتكمن مكانته عبر اختصاره للوقت بنسبة50%، فقد أشار المتخصصون بأن المشروع سيسهم في اختصار الوقت بين آسيا وأوروبا، إذ تشير التقديرات الى أنه يستغرق 15 يوماً فقط في حالة النقل من ميناء شنغهاي الصيني إلى ميناء الفاو الكبير العراقي( ).

وطريق التنمية يربط كل هذه المناطق المهمة ببعض، وتكمن مكانته عبر اختصاره للوقت بنسبة٥٠٪، فقد أشار المتخصصون بأن المشروع سيسهم في اختصار الوقت بين آسيا وأوروبا، إذ تشير التقديرات الى أنه يستغرق ١٥ يوماً فقط في حالة النقل من ميناء شنغهاي الصيني إلى ميناء الفاو الكبير العراقي[٣]، ويوفر المشروع ١٠٠ الف فرصة عمل بالمرحلة الأولى ومليون فرصة عمل بعد اكتمال إنجازه، وإن تمويل المشروع سيتم عبر الاستثمار المباشر من قبل الإمارات والسعودية وقطر وتركيا، وإن حجم الإيرادات المتوقعة لنقل البضائع بحدود ٤ مليار دولار سنوياً والمسافرين مليون دولار سنوياً، ومن المخطط أن تنتهي المرحلة الأولى للمشروع بحلول العام ٢٠٢٨ على أن تنتهي المرحلة الثانية بعد عشر سنوات، إذ ستزداد الطاقة الاستيعابية للنقل الى ٤٠٠ ألف حاوية وصولاً إلى المرحلة النهائية المقررة في العام ٢٠٥٠[٤].

(١) محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٢١)، ص ١٩٨.

(٢) عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية،(مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاردن، العدد (١)، ٢٠١٤)، ص ٣٧٧.

(٣) محمد بن صقر السلمي، (المصدر أعلاه)، ص ١٧٣.

(٤) بان علي حسين، دور مشروع طريق التنمية في تعزيز موقع العراق على خارطة التجارة العالمية،(مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد (١)، ٢٠٢٤)، ص ص ١٤٥ – ١٤٦. للمزيد انظر : شادي عبدالوهاب منصور، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

المطلب الثاني: الأهمية من المنظور الجيوستراتيجي

أولاً: سياسي-اقتصادي

يسعى طريق التنمية لإرساء نموذج تنموي جديد من شأنه تحقيق الاستقرار السياسي للعراق والتخفيف من وطأة العواقب الناجمة عن اقتصاده الريعي وجلب الاستقرار لدول المنطقة[1]، فتركيا تعد الداعم الأول للمشروع بعد استبعادها من المشاريع المنافسة لطريق التنمية مثل الممر الاقتصادي الهندي المدعوم من الولايات المتحدة، أما قطر فقد وعدت العراق باستثمار ١٠ مليار دولار في تمويل مشاريع البنية التحتية، وفي المقابل فإن مشاركتها في مثل هذا المشروع التنموي سيعزز من تنويع استثماراتها ومواردها في المنطقة وزيادة انفتاحها تجاه أوروبا، لا سيما نقل الغاز القطري إلى أوروبا وسعي الاتحاد الأوروبي نحو الاستغناء عن الغاز الروسي، أما دولة الإمارات فقد عبرت عن سعيها نحو التعددية من خلال صياغة تحالفات دبلوماسية سريعة ومرنة لتحقيق مصالحها، في ظل سعيها لأن تتولى دوراً رائداً عبر التعامل مع شركاء تجمعهم أهداف ومصالح إستراتيجية واقتصادية[2]، وأما الصين فقد ابدت اهتماماً متزايداً بهذا المشروع والاسهام فيه، وهو ما قد يمثل منفذاً جديداً لتدفق السلع الصينية نحو الغرب وصولاً إلى أوروبا، فالمشروع بالنسبة لها بمثابة استكمال مبادرة الحزام والطريق، والذي من شأنه أن يسهل للصين الحصول على موارد النفط التي تستوردها من دول الخليج لا سيما العراق، ومن ثم فإن اسهام الصين في هذا المشروع يمنحها فرص ومكاسب إستراتيجية كبيرة في المنطقة عبر إشراكها في عملية التكامل الإقليمي، مما يعزز من مكانتها الاقليمية وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في مواجهة القوى الغربية لا سيما الولايات المتحدة، وبذلك لا يخرج مشروع طريق التنمية عن سياق التنافس الصيني الأمريكي كونه يسهل من عملية عبور البضائع الصينية نحو أوروبا مقابل الممر الاقتصادي الهندي

تركيا تعد الداعم الأول للمشروع بعد استبعادها من المشاريع المنافسة لطريق التنمية مثل الممر الاقتصادي الهندي المدعوم من الولايات المتحدة، أما قطر فقد وعدت العراق باستثمار 10 مليار دولار في تمويل مشاريع البنية التحتية

(١) حارث حسن، طريق التنمية في العراق: الشؤون الجيوسياسية، والريعية، والممرّات الحدودية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٤. متاح على الموقع :
https://carnegieendowment.org/research.

(٢) جهاد نصر، تحديات متعددة: ما مستقبل "طريق التنمية" العراقي، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤. متاح على الموقع : https://rcssegypt.com/18541.

الذي تتبناه واشنطن كمنافس لطريق الحرير الصيني [١].

اما من المنظور الاقتصادي فتعد البنية التحتية للطرق عنصراً مهماً للنمو الاقتصادي المستدام، إذ تعد مجالاً جاذباً في أنشطة الأعمال والشركات، كما أنها تسهم في عملية تنشيط التبادل التجاري على الصعيدين الوطني والإقليمي وأعمال التجارة[٢]، وفي هذا الصدد يذكر المسؤولون العراقيون إن المشروع سيعزز التجارة ويسهم في تقليل المدة الزمنية لنقل البضائع، ونتيجة لذلك سيصبح العراق مركزاً للتجارة الدولية وممراً رئيساً لنقل السلع والخدمات، مما يؤدي إلى إنعاش اقتصاده واستحداث فرص عمل ومصادر دخل جديدة [٣].

ثانياً: أمنية

بفعل العولمة والتطور العلمي والتكنولوجي حدثت تحولات في مفهوم الأمن كان أبرزها القوة التي لم تعد ترتبط بالعامل العسكري، وإن حماية الثروات والموارد المالية تعد من أهم مقومات الأمن القومي والمتمثل بـ (الأمن الاقتصادي)، وفي هذا السياق يبرز مفهوم الإستراتيجية الاقتصادية إذ يرتكز على الموارد الحيوية الإستراتيجية، وهذا ما ظهر في الدول الغربية من أهمية أمن الطاقة والمتمثل في تأمين مصادرها من البترول والغاز كجوهر للأمن القومي، ولعل أهم ما يأتي في مقدمة الأمن هو الأمن الإنساني، إذ يقوم بالأساس على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية عبر التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة، ومن خلال ذلك يعرف (لورانس كرانس وجوزيف ناي) الأمن الاقتصادي بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية وقدرة الدول على رسم سياساتها الاقتصادية دون إملاءات خارجية، أما (روبرت ماكنمارا) فقد عرف الأمن بالتنمية ومن دون تنمية لا محل للحديث عن الأمن، وفي هذا الصدد يلاحظ الدكتور(وليد عبد الحي)أن الالتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولي، ونتيجة لأهمية دور المتغير الاقتصادي اندفعت الدول إلى استثمار الطبيعة لضمان مكان أفضل في السياسة الدولية [٤].

الأمن الاقتصادي بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية وقدرة الدول على رسم سياساتها الاقتصادية دون إملاءات خارجية

(١) المصدر نفسه.

(٢) كلوتيلد ف واخرون، الاستثمارات في البنية التحتية للطرق وتأثيرها على استثمارات القطاع الخاص، مدونات البنك الدولي، ٢٠٢٤. متاح على الموقع:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/morocco-how-do-road.

(٣) حارث حسن، مصدر سبق ذكره.

(٤) لخميسي شيبي، في مفهوم الأمن: مقوماته ومستوياته ونظريات التحليل، ٢٠٢١. متاح على الموقع:
https://worldpolicyhub.com.

المبحث الثاني: المشاريع الإقليمية والدولية المنافسة لطريق التنمية

تهدد المخاطر الجيوسياسية عرقلة مشروع طريق التنمية من قبل بعض الدول إذ رأت فيه تهديداً لمصالحها الإستراتيجية، فقد يكون لأهداف المشروع تأثيراً سلبي على بعض الموانئ مثل: (ميناء بندر عباس وميناء الإمام الخميني في إيران وميناء جبل علي في دبي وميناء خالد في الشارقة)، ناهيك عن اختصار المنافسة للنقل البحري عبر قناة السويس[1]، كما أن حدة التنافس الدولي التي تهدف إلى إنشاء ممرات تجارية مثل الحزام والطريق وطريق الشمال الجنوب والممر الاقتصادي الهندي، حولت الحدود والممرات التجارية من مناطق التقاء المصالح المشتركة وتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية إلى بؤر للصراع والتنافس الدولي، وعليه من الممكن أن تخلق هذه الحالة مناخ غير مناسب لإتمام تنفيذ المشروع[2]. أنظر خارطة (٢).

خارطة رقم (٢) الطرق والممرات المتنافسة في الشرق الاوسط

حارث حسن، طريق التنمية في العراق: الشؤون الجيوسياسية، والريعية، والممرّات الحدودية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٤. متاح على الموقع :

https://carnegieendowment.org/research.

(١) حيدر نعمة بخيت، طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٢. متاح على الموقع :https://www.bayancenter.org/2023/06/9896.

(٢) جهاد نصر، مصدر سبق ذكره.

ومن هنا يمكن ان نستعرض أهم المشاريع الإقليمية والدولية المطروحة المنافسة أو المضادة لمشروع طريق التنمية، وكذلك جملة الصراعات في المنطقة وفقاً للبيئة الإستراتيجية وتوجهات الدول فيها وكالآتي:

المطلب الأول: المشاريع الدولية

أولاً: الحزام والطريق

سيظل أمن الطاقة من حيث المصادر وطرق الإمدادات المحرك الرئيس للسياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وكأحد أهم ركائزها للأمن القومي، لكن المنطقة ووفقاً للرؤية الصينية مليئة بالمتناقضات الدينية والعرقية، وتعد بؤرة من الصراع والتنافس الدولي، وإن الانغماس فيها محفوف بالمخاطر والتحديات، إذ تحتاج إلى العديد من الأدوات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية التي لا تمتلكها بكين بشكل تام[١].

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تقع مباشرة على المسارات المحددة لمبادرة الحزام والطريق، إلا أن لها مصالح اقتصادية وجيوسياسية كبيرة في المبادرة، فهي لا تدخل رسمياً في أي من الممرات الستة المقترحة، بيد أن مجالات التعاون الخمسة والمتمثلة في(البنية التحتية وتنفيذ السياسات وتيسير حركة التجارة وتسهيل التدفق المالي والتواصل بين الشعوب) تفتح الباب أمام انضمام دول مجلس التعاون الخليجي فيها، وفي هذا الصدد تنص أول وثيقة لسياسة الصين تجاه الدول العربية والصادرة في العام ٢٠١٦، أنه سيتم بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم المبادرة في إطار مبدأ المشاورات الواسعة والاسهامات المشتركة والمنافع المتبادلة، ويأتي في مقدمتها (مجال الطاقة والإنشاءات وتسهيل التجارة والاستثمار والأقمار الاصطناعية الفضائية والتقنيات المبتكرة في الطاقة النووية والطاقة المتجددة) [٢].

ومن ناحيتها الصين بدأت تنخرط بصورة أوسع في قضايا الشرق الأوسط بالتوازي مع مشروعاتها الاقتصادية التي تعكس نفوذها الجيو- اقتصادي، وكان آخرها توقيع اتفاقية

(١) ظفر عبد مطر، الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط بين المتغيرات والثوابت، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٤٠، ٢٠٢١، ص ٦٨٦– ٦٨.

(٢) جين ليانجشيانج وإن جانارداران، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، أكاديمية الامارات الدبلوماسية، ٢٠١٨. متاح على الموقع:
https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda.

الشراكة الإستراتيجية مع إيران، والواضح إن الصين ستواجه الولايات المتحدة وتحاصرها في مجالها الحيوي عبر سياسة التوزان خارج المجال[١]، ولعل هذا ما يفسر الرغبة الصينية من عدم تضحيتها بإيران وسوريا، لان سقوط هاتين الدولتين يعني فقدان الصين وروسيا المجال الحيوي الذي يوفرانه إلى جانب تعرض ٨٠٪ من وارداتها النفطية للخطر[٢]، فمن المرجح أن تؤثر المبادرة الصينية في ديناميات القوى الإقليمية، وقد ينطوي الممر الاقتصادي- ضمن الحزام والطريق- الذي يربط بين الصين وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط على مشاكل بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظراً إلى أنه يتيح لإيران أن تصبح مركزاً لوجستياً للنقل، أما الممر الذي يربط بين الصين وباكستان فقد يشكل ممراً رئيساً لبلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ إن ميناء جوادر يمكن أن يسرع من تجارة النفط الخليجي مع الصين[٣].

وبذلك تخطط الحكومة الصينية بناء طريق سريع يربط طريق الحرير بسوريا والعراق ولبنان، وقد أعلن ذلك رئيس جمهورية الصين عن قرض بقيمة ٢٠ مليار دولار لإعادة بناء الأردن وسوريا ولبنان، كما استثمر الصينيون في ميناء طرابلس لتعزيز قدرته على الاستيعاب، وفي ذات السياق وقعت الصين والكويت مذكرة تفاهم تتعلق بإنشاء آلية تنمية تعاونية لمدينة الحرير والجزر الكويتية الخمسة، ومن جانب اخر يسهم صندوق طريق الحرير في تمويل مشروع شبكة الألياف الضوئية الوطني الواسع النطاق في عمان، وعلى الجانب الاخر وقعت السعودية مذكرة تفاهم مع الصين بشأن مشروع الجسر البري الذي يصل بين السواحل الغربية والشرقية من خلال سكة حديدية تربط موانئ البحر الأحمر والخليج العربي في ما بينها، ومنذ العام ٢٠١٧ تتعاون الإمارات مع الصين في إطار المنطقة التجريبية الصينية- الإماراتية لتعزيز القدرات الصناعية، ونتيجة لهذا التعاون أبرمت ١٥ شركة اتفاقات بلغت قيمتها الاستثمارية ٨٨٤ مليون دولار[٤].

وبما أن الهند تعد المنافس الإقليمي الأكبر للصين في المنطقة، فقد وجدت في المشاريع التجارية الصينية خطراً حقيقياً يهدد مكانتها الإقليمية، ويمنح بيكين فرصة كبيرة للهيمنة الاقتصادية عبر بناء شراكات إستراتيجية مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

(١) محمد بن صقر السلمي، (مصدر سبق ذكره)، ص ص ٦- ٨.

(٢) ظفر عبد مطر،(مصدر سبق ذكره)، ص ٦٨٨.

(٣) بلا، مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (الدورة الاستثنائية السادسة، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، ٢٠١٩)، ص ٩.

(٤) المصدر نفسه.

وصولاً إلى أوربا، لذلك شرعت بالاتفاق مع إيران للاستثمار في ميناء (تشابهار) الايراني بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار، والذي يبعد مسافة ١٦٨ كم٢ عن ميناء (جوادر) الباكستاني، وأكثر قرباً من موانئ الخليج والعراق استعداداً لمنافسة الصين في هذا الاتجاه[١].

ثانياً: الممر الاقتصادي الهندي

كشف قادة العالم خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي في أيلول من العام ٢٠٢٣ عن خطط لإنشاء ممر اقتصادي بين الهند وأوروبا عبر منطقة الشرق الأوسط، ووقعت (السعودية والاتحاد الأوروبي والهند والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة) مذكرة تفاهم التزمت كل دولة بموجبه العمل معاً للمضي قدماً بالمشروع، وأعلن عن المشروع الرئيس (جو بايدن) بربط الهند والخليج وأوروبا عبر ميناء حيفا، كمحاولة أمريكية للحفاظ على ريادتها في المنطقة، فضلاً عن سعيها لتعزيز مكانة ونفوذ إسرائيل وإيجاد رابط مشترك بينها وبين دول الخليج، وتشمل البنية التحتية للمشروع خطوط السكك الحديد التي تربط الإمارات بإسرائيل عبر السعودية والأردن[٢]، كما يعزز المشروع طرق التجارة بما في ذلك الموانئ في إسرائيل واليونان والهند، وتعزيز علاقات الهند الإستراتيجية والاقتصادية مع دول الخليج والولايات المتحدة وأوروبا، وبذلك يتماشى الممر الاقتصادي مع إستراتيجية واشنطن في منع تحالف أي دولة بما في ذلك الصين وروسيا وإيران للسيطرة على الترابط الإقليمي[٣]، كما يؤكد الممر الاقتصادي على شراكة أمريكية مع الهند المنافس التقليدي للصين، وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في جنوب أوراسيا عبر إيجاد طريق بديل عن طريق الحرير الصيني والحد من نفوذها[٤].

اما واشنطن فإن تطوير قوس تجاري يبدأ من بحر العرب إلى البحر المتوسط مع الإمارات كمركز لها، يوفر ثقلاً جيوسياسياً موازناً للوجود التجاري الصيني عبر منطقة المحيطين الهندي

(١) سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية : ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق انموذج، مجلة العلوم السياسية، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٦١)، ٢٠٢١)، ص ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) عبد المعز خان، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: خطوة محدودة جدا ومتأخرة جدا، مؤسسة كارنيغي، ٢٠٢٣. متاح على الموقع : https://carnegieendowment.org/sada.

(٣) نديم أحمد مونكال، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.. الأهمية والإمكانات والتحديات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢٣. متاح على الموقع : https://rasanah-iiis.org.

(٤) محمد فوزي حسن، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.. (الأهداف والدلالات مجلة افاق اسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد (١٤)، ٢٠٢٤)، ص ١١٧.

والهادئ إلى الشرق الأوسط، كذلك يهدف المشروع إلى إبطاء انجذاب منطقة الخليج نحو التكامل الأوراسي ومجموعة البريكس، وعزل كل من مصر وإيران وتركيا التي تتقارب على نحو متزايد مع روسيا، مقابل ذلك جعل ميناء حيفا فعالاً عبر جعله مركزاً للنقل بين غرب آسيا وأوروبا، وتعزيز المحور الإسرائيلي- اليوناني في شرق البحر المتوسط وربطه بأمن الطاقة في أوروبا، وكذلك توفير الدعم لحلف شمال الأطلسي في مرحلة تؤكد فيها تركيا استقلالها الإستراتيجي، وتقليل الاعتماد على قناة السويس كون أن الدول المطلة على البحر الأحمر(اليمن والصومال وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا والسودان) لم تعد تستجيب للمصالح الغربية[١]، كما يعمل المشروع على تقوية الاتفاقية الإبراهيمية الموقعة بين إسرائيل والبحرين والمغرب والسودان والإمارات من أجل تحقيق تعاون أكبر بين إسرائيل والعالم العربي، ومواصلة السعي بتقديم مشروع بقيادة أمريكية يكون بديلاً عن الحزام والطريق بالدرجة الأساس وبقية المشاريع المغايرة[٢]، بذلك يرى المراقبون أن المشروع جيوسياسي الهدف منه بناء نظام إقليمي جديد لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة تتمثل في: (دمج إسرائيل في المنطقة واحتواء النفوذ الصيني وترسيخ النفوذ الأمريكي من خلال الشراكة مع حلفائها في المنطقة)[٣].

وعليه فإن إسهام الصين في مشروع طريق التنمية العراقي وإيجاد موطئ قدم لها بجانب مبادرة الحزام والطريق من شأنه أن يزيد من تواجدها وتعزيز مكانتها ونفوذها في المنطقة، ومن الممكن أن تستغل الصين دعمها للمشروع في سعيها لمناهضة النفوذ الأمريكي، مما يشكل تهديداً كبيراً على المصالح الأمريكية في المنطقة ككل، ولكن ليس على شكل صراع عسكري وإنما غزو اقتصادي[٤]، وهذا ما ذهبت اليه الولايات المتحدة من تشجيعها للهند على تطوير قوتها البحرية من أجل المساعدة في تأمين المحيط الهندي والحفاظ على استقرار خطوط التجارة الدولية، فقد أتخذ هذا الصراع اشكالاً عدة من خلال وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الهند والإمارات فيما تدخلت روسيا لتدعم الصين وباكستان وقطر، مما يشير إلى أن المسألة أصبحت صراعاً دولياً على النفوذ والسيطرة في بحر العرب، في حين أن الخطوات

(١) جمال واكيم، إسرائيل الممر الهندي ودوره في تعزيز مكانة في الشرق الأوسط،(مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٥٣٧)، ٢٠٢٣)، ص١٢١.

(٢) عبدالله باعبود، العوائق الجيوسياسية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، مركز مالكوم كيركارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٤.متاح على الموقع:

https://carnegieendowment.org/research/2024/02/the-geopolitics-

(٣) وسام شاكر، الممرات الدولية امام لطريق التنمية الممر الاقتصادي الهندي - الشرق أوسطي - الأوروبي (IMEC) انموذجاً، (مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي للحوار، بغداد، العددان (٧٢ - ٧٣)،)٢٠٢٤، ص ٩٧.

(٤) جهاد نصر، مصدر سبق ذكره.

الصينية الباكستانية القطرية تقوم على صياغة أجندة اقتصادية جديدة للمنطقة على أساس الاقتصاد الجيولوجي لميناء جوادر، وفي الوقت نفسه تعمل الإمارات والهند على إفشال مشروع الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني وعرقلته من خلال ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية للاستثمار في دبي وعدم توجيه استثماراتهم إلى جوادر، وقد تسببت هذه القضية بحرب اقتصادية صامتة في خليج عمان بين مجموعتين من البلدان: (باكستان والصين وقطر) من جهة، و(الولايات المتحدة والهند والإمارات) من جهة أخرى، إذ يصبح ميناء جوادر في هذه الحالة البوابة الرئيسة البحرية لآسيا الوسطى، وكذلك من السهل إرسال المنتجات من إقليم شينجيانغ ودول آسيا الوسطى إلى مناطق أخرى[١].

لقد كان الهدف الرئيس للإدارات الأمريكية بناء جبهة موحدة من حلفائها في المنطقة تضم بعض الدول العربية وإسرائيل، وكانت تفترض أن الخطر الإيراني كفيل بأن يوحد حلفائها، ومن المخطط له تشكيل تحالف عسكري شرق أوسطي ـ(الناتو العربي) لمواجهة الخطر الإيراني في المنطقة، ولهذا كان بديل فكرة ناتو عربي هو تشكيل جبهة موحدة من حلفاء واشنطن عبر إيجاد مشروع اقتصادي يربط مصالحهم ببعض، ومن ثم وجود نظام إقليمي يضمن مصالح الولايات المتحدة على المستوى البعيد، وإن دمج إسرائيل في المنطقة وربط مصالح حلفاء الولايات المتحدة سيؤدي إلى عزل الأطراف غير القانعة بالنظام الإقليمي الذي تسعى واشنطن تثبيت أركانه عبر الممر الاقتصادي ويأتي في مقدمتها إيران، إذ ترى طهران في تشكيل أي جبهة موحدة برعاية أمريكية إسرائيلية من شانه أن يؤدي إلى اختلال التوازن في المنطقة ويجعل منها دولة معزولة، ولقد تعمد المشروع تجنب مناطق النفوذ الإيراني(سوريا ولبنان واليمن والعراق)، وبهذا فان واشنطن قطعت الطريق على أية محاولات إيرانية للتقارب مع الهند، بما في ذلك إبعاد الهند عن ميناء تشابهار الإيراني المطل على بحر العرب، والذي يمثل محوراً رئيساً في مشروع إيران الطموح من إنشاء ممر شمال-جنوب[٢]، بذلك تضغط الولايات المتحدة من إنشاء الممر في إطار التصدي لمبادرة الحزام والطريق والمشاريع الاخرى في المنطقة، ولكن الصين تمارس تأثيراً ملحوظاً على طول الطريق المقترح للممر الاقتصادي، عبر أحد حلقات الربط المهمة فيه (ميناء بيرايوس) اليوناني الذي ستصل إليه الحمولة من ميناء حيفا، تسيطر عليه شركة الشحن الصينية(كوسكو) صاحبة الحصة الأكبر في الميناء منذ العام ٢٠١٦، أي إن الشركة تتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرار بشأن مستقبل الميناء والسيطرة عليه[٣].

(١) ناجي خليفة الدهان، ميناء جوادر والصراع الاقتصادي في بحر العرب وتأثيره على أمن المنطقة، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩. متاح على الموقع: http://www.umayya.org/articles/umayya_articles.

(٢) وسام شاكر، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٣) عبد المعز خان، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثاني: المنافسة الاقليمية

ممر الشمال – الجنوب

تمثل منطقة آسيا الوسطى المتغير الجيوسياسي الذي يعد مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والاقل تكلفة تجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، علاوة على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب، والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي[١]، وإيران تقع في وسط بيئة إقليمية شديدة الاضطراب والتنافس بين أغنى منطقتين في العالم: منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محتدم للسيطرة على هاتين المنطقتين من قبل روسيا والولايات المتحدة والصين بحكم الموقع الإستراتيجي والثروة من النفط والغاز الطبيعي[٢].

يشير ممر الشمال– الجنوب إلى شبكة متعددة من طريق التجارة الدولية البحرية والبرية والسكك الحديدية التي تربط بين أقاليم جنوبي آسيا وغربها (إيران ومنطقة الخليج العربي)، وآسيا الوسطى والقوقاز وروسيا وصولاً إلى شمال أوربا، ويمكن التأسيس لهذه الفكرة استناداً إلى الاتفاق الموقع في أيلول من العام ٢٠٠٠ بين (روسيا وإيران والهند) والذي ضم إليه لاحقاً عدد من دول آسيا الوسطى والقوقاز والخليج العربي والشرق الأوسط ليشمل كل من:(كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وآذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وعمان وسوريا وتركيا وبلغاريا) كعضو مراقب، والأخطر ما في الموضوع أن هناك مبادرة مكملة لهذا المشروع تتمثل في (معاهدة عشق آباد)، وهي معاهدة دولية تهدف إلى إنشاء شبكة من الطرق عابرة للحدود بهدف تسهيل التجارة بين إقليمي آسيا الوسطى والخليج العربي اعتماداً على الموانئ الإيرانية والعمانية، وتم التوقيع عليها في نيسان من العام ٢٠١٦ [في نفس التوقيت من توقيع الاتفاقية مع الصين] وانضمت إليها لاحقاً (كازخستان وباكستان ثم الهند) في شباط من العام ٢٠١٨، كذلك هناك المشروع الإيراني الخاص بحفر قناة تربط بحر قزوين بالمحيط الهندي أو الخليج العربي والمعروف بمشروع (إيران رود) أو (نهر إيران) وهناك مساران مقترحان لهذا المشروع : [٣]

(١) محمد ابو سريع علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية،(مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (٢١٣)، ٢٠١٨)، ص ٦٥.

حازم محمد موسى، الرؤية الاستراتيجية الايرانية للشرق الاوسط (القوة– الثروة– الثورة)،٢٠١٩، ص١٤٢. (٢) https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/905000.

(٣) محمد فايز فرحات، ممر الشمال- الجنوب : حدود الدور والمراهنات الايرانية، (مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، طهران، العدد (٧)، ٢٠١٨،) ص ص ٦٥- ٦٦.

المسار الأول: يقوم على الربط بين جنوب بحر قزوين وشمال الخليج العربي وهو الأقصر من حيث المسافة إذ يبلغ طوله نحو ٩٥٠ كم٢، كما يتميز بمروره عبر محافظات خوزستان وجيلان المخفضتين نسبياً، وامكانية استخدام البحيرات الاصطناعية، **والمسار الثاني**: المسار الشرقي ويمتد من الساحل الجنوبي الشرقي لبحر قزوين إلى شواطئ خليج عمان ويتراوح طوله ما بين ١٤٦٥ و١٦٠٠ كم٢، ولا يزال هذه المشروع مجرد فكرة لم تأخذ طريقها نحو التنفيذ، ورغم ذلك يحظى المشروع بترحيب كبير من الجانب الروسي بالنظر إلى ما يوفره من فرص الوصول إلى المياه الدافئة.

وفي هذا السياق تخطط روسيا التي تعد إيران الشريك الوحيد للوصول إلى البحار الجنوبية، لتصدير بضائعها إلى الشركاء التجاريين عبر طريق بحر قزوين- الخليج العربي باستخدام الطرق البحرية والسكك الحديدية والطرق السريعة [١]، وقد يعزز من ذلك التوجه لدى إيران بوجود العديد من المشروعات التنموية العالمية التي تحتل طهران مكانة مركزية فيها، ومنها مشاريع ربط الصين بالبحر المتوسط وأوروبا عبر سكك حديد، وتعزيز مركز إيران كمركز لتجارة دول وسط آسيا والجمهوريات السوفييتية (السابقة) مع العالم من خلال إنشاء مناطق خدمات لوجستية وتجارة الترانزيت على السواحل الإيرانية، فضلًا عن مشاريع خطوط نقل الطاقة والغاز عبر الأراضي الإيرانية[٢]، ولعل ظهور مبادرات شراكة بين روسيا وايران التي تستند إلى تشييد خط للسكك الحديدية، والذي سيكون جزءاً من ممر نقل دولي يربط بين الشمال والجنوب، إذ ينظر إليه كمشروع منافس لطريق التنمية، وعند النظر إلى مشاريع إيران للنقل وعلاقاتها الاقتصادية بالعراق لا سيما في مجال تصديرها للغاز والكهرباء وباقي السلع والبضائع، فإن ذلك يتعارض مع مضامين وأهداف مشروع طرق التنمية، الأمر الذي قد تعارضه إيران أو تعيق عمله أو تنفيذه [٣]، ولعل ما يوثق ذلك توقيع اتفاقية بين الجانب الروسي والإيراني بنقل الغاز إلى سوريا عبر العراق في العام ٢٠١١، وهذا المشروع يعطي لسوريا أهمية إستراتيجية كونها ستصبح نقطة تجميع الغاز، ومنطقة إنتاج تضافراً مع اكتشافات

(١) سرحات سها كوبكجو غلو، مشروع طريق التنمية العراقي – التركي، (مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي للحوار، بغداد، العددان (٧٢ - ٧٣)،)٢٠٢٤، ص ١٣٦.

(٢) علي جلال معوض، مستقبل إيران في الشرق الأوسط سيناريوهات الأدوار المحتملة وخيارات التأثير العربية الممكنة،(مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الانسانية، ايران، العدد (٧)، ٢٠١٨)، ص ٥٣.

(٣) فراس عباس هاشم، ديناميكيات التغيير في الرهانات الجيوسياسية للدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٢١ : قراءة في مشروع طريق التنمية العراقي، (مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي للحوار، بغداد، العددان (٧٤-٧٥)،)٢٠٢٤، ص ١١٨.

الغاز في لبنان، إذا ما عرفنا إن ذلك الاتفاق الإستراتيجي سيفتح آفاق جغرافية لأول مرة في إيران والعراق وسوريا ولبنان، وهذا ما يفسر حجم التنافس على سوريا، وعلى هذا الأساس فان السيطرة على موارد الغاز الطبيعي وخطوط نقله بات من معايير قوة الدول في عالمنا المعاصر، والثاني هو مشروع الغاز القطري والهدف من إنشائه يتمثل في مد الغاز القطري عبر السعودية ومن ثم إلى الأردن ليدخل الأراضي السورية ومنها إلى تركيا، وفي تركيا يلتقي مع خط (نابوكو) ليصلا إلى أوروبا، وقد وقفت روسيا ضد هذا المشروع بشدة، لأنها تخشى من زعزعة مكانتها في الهيمنة على أسواق الطاقة الأوربية في حال تنفيذه[١].

وبذلك روجت الحكومة الإيرانية لموانئ عدة بوصفها صلات وصل إستراتيجية لحركة التجارة العالمية تتمثل في: (تشابهار على خليج عُمان وبندر عباس قرب مضيق هرمز وبندر الإمام الخميني في شمال مياه الخليج)، ولذلك فأن المشروع العراقي قد يشكل بديلاً لطريق تجاري آخر مخطط له يربط تركيا بالإمارات عبر إيران، وهي تضغط باتجاه الإسراع في إنجاز الربط السككي بين البصرة والشلامجة وتعزيز تجارتها (الترانزيت)، وربما موافقة الحكومة العراقية على إنجاز الربط السككي سيضمن موافقة إيران على طريق التنمية العراقي[٢]، فطهران ترى أن المشروع الأهم هو مشروع الربط السككي(إيران– العراق– سوريا)، فقد جاء على لسان وكيل وزارة النقل الإيراني(أفندي زاده) في مؤتمر إعلان مشروع طريق التنمية، بالقول: «إن المشروع الكبير بين العراق وإيران هو ربط مشروع سكك الحديد من الشلامجة إلى البصرة»، وهذا الخط هو امتداد لسكة حديد من ميناء الخميني، كما تتخوف طهران من طريق التنمية بربط الخليج مباشرة بتركيا متجاوزاً خط النقل الايراني الذي يربط آسيا وتركيا لاسيما مع الجهود الغربية لعزلها دولياً[٣]، وكان وفد إيراني رفيع المستوى قد زار دمشق في ٢٧ نيسان ٢٠٢٣ لمناقشة المشروع، وجدير بالذكر أن الفكرة تعود للعام ٢٠١٩ حين تم اقتراح مد خط سكة حديد من ميناء الخميني في محافظة خوزستان إلى مدينة اللاذقية على البحر المتوسط، إضافة إلى خط سكة حديد تربط مدينتي الشلامجة والبصرة ووصلها بسكة حديد الأردن، وقد أطلق الجزء الأول من هذا المشروع في الثاني من أيلول عام ٢٠٢٣ حين تم وضع حجر الأساس لمشروع خط سكة حديد البصرة– الشلامجة إيذاناً ببدء هذا المشروع[٤].

(١) مهاب عادل حسن، متغير الامن البحري في السياسة العسكرية الاسرائيلية تجاه حوض البحر الاحمر وشرق المتوسط،(مجلة الملف المصري، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٠٦)، ٢٠٢٣)، ص ٢٦.

(٢) حيدر نعمة بخيت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣) نقلًا عن : فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(٤) فريد بلحاج، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

فايران تضغط للتعجيل بالربط السككي بين الشلامجة والبصرة في محاولة منها لتوسيع تجارتها، ولهذا السبب ثمة اعتقاد أن إيران غير راغبة في نجاح مشروع ميناء الفاو الكبير وتراه خطراً على موانئها[١]، كذلك سعيها إلى الإنفاق على مخططات اقتصادية من شأنها الاسهام في الحفاظ على نفوذها في العراق عبر إنشاء مؤسسات اقتصادية مرتبطة بقوات شبه عسكرية موالية لها داخل العراق[٢].

الخاتمة:

إن مشروع التنمية العراقي هو فرصة تاريخية ربما لا تتكرر في تاريخ العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وإلى يومنا الحاضر، ولذا يجب على العراق استغلال هذا المشروع بالشكل الصحيح الذي يضمن للعراق مستقبل واعد ومزدهر ومكانة عالية على المستوى الإقليمي والدولي وعلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والتكنولوجية، ولذا فالمضي في تحقيق المشروع على أرض الواقع يتطلب بذل جهد استثنائي كبير من قبل الحكومة في ظل المشاريع المنافسة المطروحة.

الاستنتاجات:

نستنتج مما تقدم الأتي:

١. أهمية المشروع على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والتنموي والثقافي والتكنولوجي للعراق، وامكانية أخذ العراق الدور الفاعل في المنطقة وإعادة المكانة والريادة الأقليمية اليه.
٢. أهمية منطقة الشرق الأوسط لا سيما منطقة الخليج العربي، من حيث الموقع الإستراتيجي وموارد الطاقة وممرات العبور، وعلى هذا الأساس أصبحت المنطقة صراع دولي فضلاً عن كونها منطقة صراع إقليمي.
٣. دخول فواعل عدة الى المنطقة من خلال الصراعات الدائرة والسعي منها إلى تحقيق المنافع والتي تتمثل في: (الصين والهند والولايات المتحدة وروسيا وإيران وإسرائيل).
٤. تعد منطقة الشرق الأوسط امتداد جغرافي للصين وفق الفكر الإستراتيجي الصيني، وعليه

(١) بلا، من الفاو إلى فيشخابور: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لمشروع طريق التنمية العراقي وفرص نجاحه، مصدر سابق.

(٢) تامر بدوي، تعزيز النفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٨، متاح على الموقع : https://carnegieendowment.org/sada/٢٠١٨/٠٥/irans-economic-leverage-in-iraq?lang=ar.

فان طريق التنمية يمثل للصين نقطة ارتكاز مهمة في سعيها لمنافسة الولايات المتحدة وتحقيق ما يطلق عليه بـ(سياسة التوازن خارج المجال)، وذلك عبر الحاق المشروع بطريق الحرير، أو عبر الحاق طريق الحرير بآسيا الوسطى فايران ثم العراق.

٥. أما الهند فهي الأخرى لديها رؤيتها الخاصة وإستراتيجياتها ومخاوفها من الصين التي بدت تتمدد في مناطق نفوذ مجالها الحيوي، وتهديد مصالحها عبر تطويقها بسلسلة من الموانئ امتداداً من بحر الصين الجنوبي الى ميناء جوادر، وعليه فان الهند سارعت بالموافقة على مشروع الممر الاقتصادي مع الولايات المتحدة من جهة، والدخول في معاهدات واتفاقات مع الجانب الإيراني بما يخص مشروع ممر الشمال– الجنوب والمعاهدات المكملة له، للحد من اندفاعات الصين تجاه منطقة جنوب آسيا(منطقة النفوذ التقليدي للهند)، ومنطقة الشرق الأوسط (منطقة النفوذ التقليدي للولايات المتحدة) بحكم التحالفات والشركات بين الطرفين.

٦. الولايات المتحدة تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ خالصة بالنسبة لها، ودخول الصين اليها عبر مشاريع اقتصادية تنموية حسب ما تدعيه من شأنه أن يدخل المنطقة في توتر أو حرب، لذا سارعت بإطلاق مشروع الممر الاقتصادي الهندي من جل تفويت الفرصة على الصين من دخولها المنطقة.

٧. دخول الروس إلى المنطقة كفاعل ثانوي عبر إيران من خلال الربط بممر الشمال- الجنوب وربطه بمعاهدة عشق آباد عبر العراق ومن ثم إلى منطقة الخليج العربي، لا سيما وإن حلم الروسي للوصول إلى المياه الدافئة لا زال قائماً عبر إيران.

٨. في ما يخص إيران الفاعل الكبير في المنطقة والوازن لحركة كفة الميزان لعملية مشاريع الربط السككي، فهي اللاعب الرئيس في المعادلة بحكم موقعها الإستراتيجي، إذ تتوسط مناطق الربط المهمة والمتمثلة بمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز وجنوب آسيا ومنطقة الخليج العربي، وعليه فهي مؤهلة لربط هذه المناطق عبر المشاريع التي تسعى اليها مثل (عشق آباد)، وكذلك من قبل المشروع الصيني (الحزام والطرق) والمشروع الروسي (ممر الشمال-الجنوب) والمشروع العراقي (طريق التنمية)، وهي في كل الحالات المستفيد الأكبر من هذه المشاريع، وعليه لا يمكن تجاوزها بكل الأحوال.

٩. أما بالنسبة إلى إسرائيل وهذا ما يجري في جزء كبير منه في جملة الاكتشافات الأخيرة من حقول الغاز في شرق المتوسط والسعي الدائم لإسرائيل من السيطرة على حقول الغاز وممرات الطاقة، وهو ما يحصل من تدمير شامل لقطاع غزة حيث حقل غاز غزة (من اجل السيطرة على الساحل ككل) حتى يصبح الساحل البحري من الشمال الى الجنوب تحت

السيطرة الإسرائيلية، وكذلك بالنسبة إلى لبنان وما يجير فيها من تدمير شامل، من أجل تامين الحدود الشمالية القريبة من ميناء حيفا(الذي يتم من خلاله تصدير السلع إلى أوربا من خلال الممر الاقتصادي الهندي) والقريب من جنوب لبنان، والسيطرة على حقول الغاز في هذه المنطقة لا سيما وإن هناك نزاع بين الجانبين(لبنان وإسرائيل) حول ملكية هذه الحقول، وكذلك الحال بالنسبة إلى سوريا من أجل تامين الحدود معها.

التوصيات:

توصي الدراسة بالقضايا الآتية:

١. الإسراع في إكمال مشروع طريق التنمية وفق اليات متطلبات ومقتضيات التكنولوجيا الحديثة.

٢. عقد معاهدات واتفاقات وتفاهمات مع الجانب الصيني وربط المشروع بالممر البحري الصيني ضمن (مبادرة الحزام والطريق) مع منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ومنطقة جنوب آسيا امتداداً إلى بحر العرب ثم الخليج العربي ومنه إلى ميناء الفاو الكبير، وكذلك الحال بالنسبة إلى الربط البري عبر البر الصيني من مدينة كاشخر عبر باكستان ثم ميناء جوادر المطل على بحر العرب ومنه إلى ميناء الفاو الكبير.

٣. العمل على إيجاد بديل للطريق التقليدي الوحيد والمتمثل في تركيا، ففي حالة تعثر العلاقات مع أنقرة وتوترها بين الجانبين (العراقي والتركي)، عندها في هذه الحالة القضاء على المشروع والحكم عليه بالشلل التام، وعليه لا بد من إيجاد بديل للطريق وهو عبر سوريا فشرق المتوسط.

٤. عدم إشراك الجانب الإيراني في المشروع وهذا الأمر يعد في غاية الأهمية، لأن إشراك طهران في المشروع هو إشراك الروس بالضرورة (ممر الشمال-الجنوب) وطموحات إيران بربط المنطقة عبر معاهدة (عشق آباد)، وهذا ما لا تقبل به الولايات المتحدة، وبالنتيجة إدخال المنطقة في توتر وصراع من شانه أن يؤدي إلى حرب ومن ثم إيقاف المشروع أو الغائه بالشكل التام.

٥. الغاء اتفاقية الشلامجة – البصرة، إذ إن هذه الاتفاقية تعد تأسيس للربط مع إيران ضمن (ممر الشمال- الجنوب)، وفي هذه الحالة القضاء على طريق التنمية وكل المنافذ والموانئ العراقية، وبالنتيجة يصبح العراق منطقة عبور(ترانزيت) فقط.

قائمة المصادر:

اولاً: الكتب العربية

١. احمد عبد الجبار عبد الله، استراتيجية الهيمنة ومستقبل النظام الدولي في ظل مبادرة (الحزام والطريق)، (بغداد: دار انكي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤).
٢. محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٢١).

ثانياً: المجلات والدوريات

١. بان علي حسين، دور مشروع طريق التنمية في تعزيز موقع العراق على خارطة التجارة العالمية، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الجزائر٣، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد (١)، ٢٠٢٤.
٢. بلا، مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الدورة الاستثنائية السادسة، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، ٢٠١٩.
٣. بلا، مجموعة العشرين ومشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، مسارات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، ٢٠٢٣.
٤. جمال واكيم، إسرائيل الممر الهندي ودوره في تعزيز مكانة في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٥٣٧)، ٢٠٢٣.
٥. سرحات سها كوبكجو غلو، مشروع طريق التنمية العراقي – التركي، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي للحوار، بغداد، العددان (٧٢ - ٧٣)، ٢٠٢٤.
٦. سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية : ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق انموذج، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٦١)، ٢٠٢١.
٧. شادي عبدالوهاب منصور، القناة الجافة: ما هي فرص وتحديات تدشين مشروع طريق التنمية الاستراتيجي في العراق، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد (١٨٢٧)، ٢٠٢٣.
٨. عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاردن، العدد (١)، ٢٠١٤.

٩. ظفر عبد مطر، الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط بين المتغيرات والثوابت، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٤٠)، ٢٠٢١.
١٠. علي جلال معوض، مستقبل إيران في الشرق الأوسط سيناريوهات الأدوار المحتملة وخيارات التأثير العربية الممكنة، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الانسانية، ايران، العدد (٧)، ٢٠١٨.
١١. فراس عباس هاشم، ديناميكيات التغيير في الرهانات الجيوسياسية للدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٢١: قراءة في مشروع طريق التنمية العراقي، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي للحوار، بغداد، العددان (٧٤-٧٥)، ٢٠٢٤.
١٢. محمد ابو سريع علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (٢١٣)، ٢٠١٨.
١٣. محمد فايز فرحات، ممر الشمال- الجنوب: حدود الدور والمراهنات الايرانية، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، طهران، العدد (٧)، ٢٠١٨.
١٤. محمد فوزي حسن، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.. الأهداف والدلالات مجلة افاق اسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد (١٤)، ٢٠٢٤.
١٥. مهاب عادل حسن، متغير الامن البحري في السياسة العسكرية الاسرائيلية تجاه حوض البحر الاحمر وشرق المتوسط، مجلة الملف المصري، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٠٦)، ٢٠٢٣.
١٦. وسام شاكر، الممرات الدولية امام لطريق التنمية الممر الاقتصادي الهندي- الشرق أوسطي- الأوروبي (IMEC) انموذجاً، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي للحوار، بغداد، العددان (72 - 73)، 2024.

ثالثاً : الانترنت

١. تامر بدوي، تعزيز النفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2018، متاح على الموقع : https://carnegieendowment.org/sada/2018/05/irans-economic.
٢. جهاد نصر، تحديات متعددة: ما مستقبل "طريق التنمية" العراقي، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 2024. متاح على الموقع : https://rcssegypt.com/18541.
٣. جين ليانجشيانج وإن جاناردان، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام

منطقة الخليج، أكاديمية الامارات الدبلوماسية، الامارات، 2018. متاح على الموقع: https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_belt-and-road_ar.pdf?sfvrsn=4.

٤. حارث حسن، طريق التنمية في العراق: الشؤون الجيوسياسية، والريعية، والممرّات الحدودية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 2024. متاح على الموقع : https://carnegieendowment.org/research/2024/03.

٥. حازم محمد موسى، الرؤية الاستراتيجية الايرانية للشرق الاوسط (القوة – الثروة – الثورة)، 2019. متاح على الموقع : https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/905000.

٦. حيدر نعمة بخيت، طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص 22. متاح على الموقع : https://www.bayancenter.org/2023/06/9896.

٧. عبد المعز خان، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: خطوة محدودة جدا ومتأخرة جدا، مؤسسة كارنيغي، 2023. متاح على الموقع : https://carnegieendowment.org/sada/2023/12/the-india-middle-east-europe-.

٨. عبدالله باعبود، العوائق الجيوسياسية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط،2024. متاح على الموقع: https://carnegieendowment.org/research/2024/02/the-geopolitics-of-economic.

٩. كلوتيلد ف واخرون، الاستثمارات في البنية التحتية للطرق وتأثيرها على استثمارات القطاع الخاص، مدونات البنك الدولي، 2024. متاح على الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/morocco-how-do-road.

١٠. لخميسي شيبي، في مفهوم الأمن: مقوماته، مستوياته ونظريات التحليل، 2021. متاح على الموقع: https://worldpolicyhub.com.

١١. ناجي خليفة الدهان، ميناء (جوادر) والصراع الاقتصادي في بحر العرب وتأثيره على أمن المنطقة، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2019. متاح على الموقع : http://www.umayya.org/articles/umayya_articles/17931.

١٢. نديم أحمد مونكال، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.. الأهمية والإمكانات والتحديات، معهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2023. متاح على الموقع : https://rasanah-iiis.org.

Contents

Hammurabi's researches:

1- The Prerequisite of Peace for Building the Arab Individual in the Post-Conflict Phase: The Case of Iraq .... Assist. Prof. Dr. Nagham Nadhir Shakir 7-22

2- The Quadripartite Division of Powers in the Iranian Political System under the Current Constitution .... Assist. Prof. Dr. Ali Daryoul Mohammed Al-Jubouri 23-46

3- Amendment of the Iraqi Personal Status Law: A Social Survey Study ..... Prof. Dr. Abbas Ali Shallaal, ...Assist. Prof. Dr. Mustafa Suadi Jassim, ... Dr. Hassan Hashim Hamood 47-70

4- India's Smart Power Strategy and Its Implications for Regional and International Performance .... Assist. Prof. Dr. Marwan Salem Ali 71-122

5- Critique of the Clash of Civilizations Theory in Arab Political Thought: Edward Said as a Model .... Assist. Prof. Dr. Abdelsalam Shaheed Ajami Al-Essa 123-152

6- The Politics of Recognition in the Thought of Michael Walzer and Nancy Fraser .... Lecturer Baqir Sadiq Jaafar, ... Assist. Prof. Dr. Mona Hamdi Hikmat 153-172

7- The Development Road and Competing Projects (Regional and International): A Strategic Analysis .... Dr. Ahmed Abd Al-Jabbar Abdullah 173-194

it sequentially on each page within the margin, In size 12 (Sakkal Majalla) for Arabic, and (Times new Roman) for English, For more details on this method, . Click here to download Chicago Style instructions.

• Submitted researches for publication must include (the researcher's name, email, the researcher's specialisation, and place of work) in both Arabic and English languages.

• The sources are translated into English at the end of the research

• The research must include a biography of the researcher and his place of work.

• The text of the manuscript is limited by the stylistic requirements contained in the author's guidelines, which are located in the journal's introductory text on this site.

• Upon receipt of the research, the journal will notify the researcher of the receipt of his research within 5 working days.

• The researcher will be notified of the acceptance or rejection of his/her research within a period of two to three months. The researcher whose research is accepted for publication will be notified of the date of publishing his/her research, and will be provided with a letter of acceptance along with copyright transfer forms.

• Wherever necessary, links have been added to the references used in the book (links are mediums to addresses on the world wide web, i.e. the Internet)

• Submitted researches are forwarded to electronic extraction program. Obligating the researcher with the results of electronic extraction.

Publishing Fees:

• The fees for publishing in the Journal from outside Iraq is ($100), and from inside Iraq (125,000 IQ), including: (publishing coasts, plagiarism detection, scientific reviewers and proofreading), via MasterCard on the account (4802731630)

• Failure to comply with the terms and conditions of publication will result in delay or rejection to publish the intended researc ,In addition to a list of sources in Arabic.

• Click the link to download the written pledge https://hamm-journal.org/index.php/HJS/libraryFiles/downloadPublic/3

HAMMURABI
Journal for Studies

Hammurabi Journal for Studies

A quarterly scientific journal concerned with political and strategic affairs of Iraq, region and the world. It prioritizes scientific integrity and objectivity. All researches and studies are subject to requirements of academic scientific research and scientific evaluation by accredited experts. Scientific integrity is the journal's policy, as it obliges researchers that their submitted researches and studies must not been published or presented to any other authority otherwise, the researcher bears the responsibility.

Publisher: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies

Institution: Hammurabi Centre for Strategic Research and Studies

Print ISSN: 6312 - 2227

E ISSN: 3006-1253

doi: 10.61884

https://hamm-journal.org/index.php/HJS

PUBLICATION CONDITIONS:

As part of the submission for publication process, authors must ensure that their submissions meet all of the following, and submissions that do not meet these criteria may be rejected.

• The research must be submitted to the official website of the journal, and any research submitted through any other means will not be accepted

• Submitted researches must be written in MS Word, researches printed on tablets will not be accepted, font type must be (Sakkal Majalla), size 14, single spacing between lines, and main titles should be size 16 Bold. Quotations from texts must be in font size 12 and indented at least 0.5 cm on the left and right margins. Research papers must be printed on Roman

• Submitted researches to the journal must be written in Arabic or English language, provided that the number of research words does not exceed 5,000 words.

• The second page should contain an abstract of the research in Arabic and English languages, with not more than 80 words, mentioning a maximum of five keywords.

• Research documentation should follow the Chicago Methodology, using the note and bibliography style. This involves writing a note (footnote or endnote) at the bottom of the page containing all the source information, then numbering

HAMMURABI

Journal for Studies

العنوان:
العراق - بغداد - الكرادة

Mobile: 00964 - 772 626 4466
Baghdad - Alkarradah
Website:https://hamm-journal.org/index.php/HJS

A quarterly refereed journal dealing with political and strategic affairs
Issued by Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
Issue No. 54- the 14th year- Jun. 2025

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in Chief: **Prof. Dr. Faieq Hassen Jasem**

Editorial Director: **Prof. Dr. Yasser Ali Ibrahim**

Editorial Board

Prof. Dr. Muthanna Ali Al-Mahdawi, *College of Political Science, University of Baghdad*

Prof. Dr. Ali Hussain Hameed – *College of Political Science - Al-Nahrain University*

Prof. Dr. Ibtisam Muhammed Ubaid - *College of Political Science - University of Baghdad*

Prof. Dr. Muhammed Monther Jalal - *College of Law and Political Science - Iraqi University*

Prof. Dr. Suhad Ismail Khalil – *College of Political Science - Al-Nahrain University*

Prof. Dr. Ali Faris Hameed – *College of Political Science - Al-Nahrain University*

Prof. Dr. Mohsen Saleh – *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof. Dr. Nourhan Al-Sheikh - *Political Science_ Egypt*

Prof. Dr. Bushra Ahmed Jassim - *United Arab Emirates -University of Sharjah*

Prof. Dr. Abdel-Qader Dandan - *Department of Political Science - Annaba University*

Arabic language checking: Dr. Basem Mohammed

English language checking: Safa Mahdi Ali

Techinical Team: Dr . Heba Ali ..... Dr. Domou' Qasim

Annual Subscription for individuals: 3000 IQD

Annual Subscription for institutions: 60000 IQD

Outside Iraq: 60 $

Website : https://hamm-journal.org/index.php/HJS

Deposit number in the House of Books and Documents in Baghdad 1709 for the year 2012

PRESERVED IN CLOCKSS

DOAJ Crossref

print ISSN 2227-5312
E ISSN: 3006-1253
doi: 10.61884